الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـامعـة منتـوري قسنطينـة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قـسـم التـاريـخ

رقم التسجيـل: ....

الرقم التسلسلي: ....

المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس و التطور

(1850-1951)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ ا تمع المغاربي الحديث و المعاصر

إعداد الطالب:

كمـال خليل

تحت إشراف:

أ.د:أحمد صاري

لـجنة الـمنـاقشـة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
....	....	....	....
....	....	....	....
....	....	....	....
....	....	....	....

السنـة الجـامعيـة 2007-2008

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـ ـ ـداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

و زوجتي

و كل أفراد العائلة و جميع الأصدقاء

شكر و تقدير

أسدي خالص شكري و تقديري لأستاذي الفاضل "أحمد صاري" المشرف على هذا الموضوع، و الذي فتح لي قلبه و مكتبه و خصني بجلسات طويلة و كثيرة و صبر معي صبرا جميلا، و لم يبخل علي بنصائحه المفيدة و توجيهاته الرشيدة، فلا أملك إلا أن أعترف له بجميل حلمه.

مقدمــة

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج مسألة هامة حول ميدان حيوي في التاريخ الثقافي و الذي يهتم بكل ما يتعلق بالشخصية الجزائرية، و مختلف التأثرات التي تعرض لها خاصة الفترة الاستعمارية.

و لما كانت مشكلة التعليم من أخطر ما فكّرت فيها الإدارة الاستعمارية بعد فترة التهدئة التي جاءت عقب انتهاء المقاومات الأولى للأمير عبد القادر (**1832-1847**) و الحاج أحمد باي في الشرق (**1836-1848**) و تميزت بالسعي إلى القضاء على الشخصية و الهوية الوطنية بشتى الطرق و الوسائل، تارة عن طريق الفرنسة، و أخرى عن طريق الإدماج و مرة بواسطة التنصير.

و قد تناول الموضوع بالدراسة وضعية التعليم قبل دخول الاستعمار، و نوعية التعليم الذي سعت الإدارة الاستعمارية إلى تطبيقه و يتمثل في المدارس الشرعية الثلاث (**1850- 1951**)، و هو موضوع بحثنا هذا، حيث يتضح من خلال اسمها أنها تم بتدريس: اللغة و الآداب العربية، الحساب و الفقه و التفسير ... قصد تكوين إطارات لمختلف الوظائف بين التعليم و القضاء، و الإفتاء ... و تكون هي الواسطة بين الشعب و الإدارة، و تمثل الأداة التي تنفّذ البرامج في مختلف الميادين.

من هنا تبرز أهمية موضوع هذا البحث الذي حمل عنوان: المدارس الشرعية الثلاث (**1850- 1951**) التأسيس و التطور. هذه المدارس التي ظهرت في كل من: قسنطينة، الجزائر و تلمسان، أي في الشرق و الوسط و الغرب. و في المدن العتيقة المعروفة بتراثها العربي الإسلامي العريق.

لقد ورد ذكر هذه المدارس الثلاث في بعض الأعمال و الكتب المتفرقة أو العامة لكني لم أعثر لها على الأقل في حدود ما بحثت على دراسات أكاديمية مستقلّة تتناولها و تم بدراستها أو التعريف بها. من هنا جاء اهتمامي بهذا الموضوع قصد إزالة بعض الغموض الذي يكتنف ظهورها و مختلف القوانين التي عرفتها و المراحل التي شهدتها إلى غاية تحويلها إلى الثانويات الفرنسية **1951**.

و الموضوع جديد في طرحه و مضمونه لاسيما باللغة العربية، و قلة الدراســات الــتي تناولته مستقلا و هذا ما طرح صعوبة في جمع المادة باللغة العربية من مختلف الكتب التي تناولت تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، لذلك فإنني اعتمدت على بعض المــصادر و المراجــع الــتي اهتمت و بإسهاب هذا الجانب المهم من السياسة الاستعمارية اتجاه تعليم الأهالي الجزائريين منذ النصف الثاني من القرن 19. و بذلك حاولت أن أستنتج من ذلك الأرضية التي سمحت ببروز و لو تدريجيا ملامح الرفض لدى الشعب الجزائري.

2- أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب الأساسية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع لإنجازه كبحث ما يلي:

1. عدم وجود دراسات مركّزة باللغة العربية تتناول هذه المدارس و التعريف ــا، و مختلــف الظروف التي شهد ا. حيث لا نكاد نجدها إلا في شكل عموميات ضمن بعض الكتب الــتي تناولت السياسة التعليمية في الجزائر، و الكثير من الباحثين لا يتعدون مجرد ذكرها فقط.

2. إبراز السياسة التعليمية الفرنسية بالاعتماد على المناهج و الطرق الحديثة لتدريس اللغة العربية وعلوم الشريعة و النحو... لمحاربة التعليم التقليدي الموجود في الزوايا أو المدارس الحرة حتى تبين رغبة الاستعمار في تعليم الأهالي.

3. إبراز دور المدارس في منافسة بقية المدارس و الجامعات في البلدان ا اورة مثل: القرويين في فاس، و الزيتونة في تونس، و الأزهر في مصر، هذه المدارس التي طالما وجهت لها انتقادات من طرف الاستعمار بأ ا تكون المتعصبين و الرافضين لسياسته و حتى لوجوده، و من جهة ثانيــة حرصه على مراقبة و تكوين الطلبة و الإشراف على ما يقدم لهم من العلوم المختلفة.

4. إظهار علاقة هذه المدارس بالسياسة الفرنسية التي تقوم على فصل الــدين عــن الدولــة، و كيف استطاعت هذه السياسة التوفيق بين إبعادها للدين، و حمايتها و اعتناءها بمدرسة ــتم بتدريس العلوم الشرعية مثل: الفقه، التفسير، الحديث ...

5. تحديد علاقة هذه المدارس بالنخبة الجزائرية المعاصرة، علما أن رواد المدارس الشرعية مــن الذين تمكّنوا من التأثير في التاريخ الحديث و المعاصر للجزائر.

3- إشكالية البحث:

تتمثّل إشكالية هذا البحث في دراسة السياسة الثقافية الفرنسية التي اعتمدت على محاولة تغيير ثقافة الشعب و التأثير فيها، و إبقاءه يعيش التبعية المباشرة و لا يخرج عن السيطرة من خلال تأسيس هذه المدارس الثلاث التي تم بتدريس علوم الشريعة والدين و لكن تحت الغطاء المباشر للاستعمار و المراقبة من طرف المكاتب العربية. و يمكن إجمال مختلف الاستفهامات على النحو التالي:

أولا: لماذا أنشئت هذه المدارس؟ و لماذا ثلاثة بالضبط؟ ما هو سبب تأسيسها في هذه المدن؟ و ما مدى تأثيرها على حياة المجتمع الأهلي و ما هي طبيعة ردود فعل الأعيان المسلمين الجزائريين منها باعتبارهم ممثلين للمجتمع الأهلي المسلم.

ثانيا: ما هو الدور الحقيقي الذي ستلعبه في المستقبل؟ و ما هي أصول تلاميذ هذه المدارس و الفئات التي ينتمون إليها؟ خاصة منذ تأسيسها سنة **1850** و موقف الأهالي من تعليم أبنائهم فيها و خوفهم من منافستها للزوايا و المدارس الحرة. و ما هي البرامج التي ستطبق فيها؟ هل هي برامج عربية مثل: برامج الأزهر و الزيتونة، أم أنها برامج فرنسية مترجمة فقط.

ثالثا: ما هو موفق نخبتها من القضايا المعاصرة المختلفة؟ و نقصد هنا بالنخبة هي الفئة التي درست أو التي درست في هذه المدارس، و شغلت مناصب رسمية. هل كانت مواقفها منسجمة و لصالح الأهالي؟ أم أنها مواقف معتدلة بسيطة تصب في مصلحة و اتجاه الاستعمار؟

رابعا: ما علاقة هذه المدارس و نخبتها بظهور و ميلاد الوعي الوطني في بداية القرن العشرين و الذي أسس لبداية الحركة الوطنية الجزائرية؟

سأحاول الإجابة عن عناصر هذه الإشكالية من خلال توزيع المادة العلمية بمضامينها و منهجها على فصول الرسالة توزيعا عادلا قدر الإمكان.

4-مناهج البحث:

إنّ طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج، لذلك اتبعت في دراسة موضوع البحث عبر مختلف فصوله و مباحثه مناهج علمية معروفة في مجال الدراسات التاريخية و هي:

أولا: المنهج التاريخي الوصفي، و اعتمدت على هذا المنهج في سرد مختلف الأحداث التاريخية و وصفها و تصنيفها حسب تسلسلها الزمني في أغلب الأوقات، و قد راعيت في ذلك كل ما له علاقة بالبحث.

ثانيا: المنهج المقارن، و قد اعتمدت عليه في مختلف الوقائع التي ارتبطت بالسياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر، و المراحل التي مرت بها و مختلف القوانين المنظمة لها و مقارنتها بين التعليم الفرنسي و العربي، و التطور الذي شهدته هذه السياسة و النوايا الحقيقية للإدارة الاستعمارية، و المقارنة بين مختلف مواقف النخبة المدرسية التي شكّلت جزءا من تطور الكفاح السياسي للشعب الجزائري.

ثالثا: المنهج التحليلي، و قد اعتمدت عليه في دارسة مختلف الوقائع و الأحداث و مناقشتها و ربطها ببعضها البعض قصد الوصول إلى استنتاجات الأحكام جزئية أو عامة.

5-عرض و نقد لأهم مصادر و مراجع البحث:

لقد اعتمدت في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر و المراجع المتنوعة، تختلف أهمّيتها حسب معالجتها للموضوع، و باختلاف قُربها أو بعدها عن زمن الأحداث، و سأقتصر على ذكر أهمها فقط:

أولا: منشورات الحكومة العامة: A.G.G.A

لقد اعتمدت في إنجاز هذا البحث على وثائق منشورات الحكومة العامة في الجزائر، حيث ركّزت على مختلف القوانين و القرارات و المراسيم التي صدرت عنها من إنشاء هذه المدارس الثلاث مثل: مرسوم 30 سبتمبر 1850، و قرار 16 فيفري 1876، و مرسوم 23 جويلية 1845، قرار 1 أوت 1895 و قرار 18 مارس 1905.

ثانيا: مصادر البحث:

من المصادر التي اعتمدت عليها أيضا في إعداد هذا البحث، خاصة في الفـصل الأول الذي تناول تاريخ الجزائر في العهد العثماني، و الوضع الثقافي السائد في تلك الفتـرة. حيـث اعتمدت على:

1- الجزائر في القرن الثامن عشر (1788-1799) لـ: Jean M.Venture de Paradis و هو بالفرنسية تحت عنوان:

Alger au 18ème siècle. Mémoires, notes et observations d'un diplomate

و هو دبلوماسي و جاسوس زار الجزائر بين (28 سبتمبر 1788 إلى 04 أفريل 1790) في عهد الداي بابا محمد ابن عثمان. و قد جمع من خلال علاقاته و ملاحظاته معلومات عن التجـارة الخارجية و الداخلية و عدد السكان و أنواعهم و تعتبر معلومات هامة هدفها معرفة أوضـاع الجزائر المختلفة في القرن الثامن عشر التي اعتمدت عليها الحملة الفرنسية ضد الجزائر. و هـو كتاب غني بالمعلومات التي أعطتني صورة واضحة عن الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي.

2- المرآة: لحمدان بن عثمان خوجة، و هو عبارة عن دراسة إحصائية للجزائر منـذ دخول الاستعمار و يعطينا صورة صادقة عن السنوات الأولى لدخول الاسـتعمار الفرنـسي و موقفه من الشعب الجزائري و مختلف المؤسسات الدينية مثل: المساجد، الأوقاف... و قـد اعتمدت عليه في الفصل الأول.

3- «رسالة عن الجزائر» لـ: ألكـسي دو طوكفيـل Alexis de Tocqueville: "Seconde Lettre sur l'Algérie" و هو عبارة عن رسالة تحمل فلسفة الاستيطان في الجزائر كما يراها دوتوكفيل و هو سياسي مؤرخ و برلماني زار أمريكا، ثم الجزائر سنة 1841و كانت نصوصه حول الجزائر تنبئ بمدى معرفته الدقيقة بالشأن الجزائري و إطلاعه عليه، و ملاحظاتـه المختلفة عن طباع الشعب الجزائري و عاداته و تقاليده مع تصورات لكيفيات التعامل معـه. و هذا الكتاب أفادني بشكل مهم في فهم سياسة فرنسا اتجاه الجزائر.

ثالثا:المراجع:

من أهم المراجع التي اعتمدت عليها بشكل كبير في إعداد هذا البحث:

1- ا ا ات الثقافية في الجزائر المستعمرة (المدارس، الطـب، الـدين (1830-1880) للباحثة و المؤرخة إيفون تيران.

Yovonne Turin: Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale (écoles, médecines, religion 1830-1880).

و يتناول هذا البحث المدرسة و الممارسات الطبيـة و الـدين في الجزائـر في العهـد الاستعماري. و هي ثلاثة مظاهر حضارية يسعى الاستعمار إلى تثبيتها في الجزائر عبر سياسـة هدفها إخضاع الشعب الجزائري بشتى الطرق قصد إدماجه في الأخير في الأقلية الأوروبية و هو كتاب قيم اعتمدت عليه في جميع مراحل البحث.

2- تاريخ الجزائر الثقافي (الجزء الثالث: 1830-1954) و قد اعتمدت عليه لأنه اهـتم بجانب التعليم حيث استعنت به في الفصل الثاني عندما تطرق إلى تعريف المـدارس و مختلـف المراحل التي مرت ا منذ تأسيها إلى غاية تحويلها إلى ثانويات. و قد اعتمد صاحب الكتـاب على أرشيف و وثائق و جرائد استطعت الرجوع إلى بعضها و لو بشكل بسيط.

3- سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر: للأستاذ: عبد القادر حلوش و هي رسالة لنيـل شهادة الماجستير تحمل عنوان (السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1871-1914)، منـشورة عن دار الأمة. و قد تناولت بالدراسة و التحليل الوضع الثقافي و التربوي للجزائر أثناء هـذه الفترة و مختلف المشاريع منذ ثورة المقراني 1871 إلى غايـة الحـرب العالميـة الأولى (1914-1918)، و قد اعتمدت عليها خاصة في الفصل الثالث من البحث عندما تطرقـت للمـدارس الشرعية و مراحل تطورها و مختلف القوانين التي نظمتها.

4- تاريخ الجزائر المعاصرة (1871-1954) الجزء الثاني:

Charles Robert Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine
De l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération (1954)

و قد اعتمدت عليه في معظم مراحل البحث لأنه يغطّي فترة طويلة؛ و يتناول مواضيع مختلفة مثل: الزوايا و الطرق الصوفية، و السياسة التعليمية منذ مطلع القرن العشرين...

و كانت مادته قيمة و هذا لا ينفي التعامل مع هذه المؤلّفات بشيء مـن الحـذر و المقارنـة و التحليل حتى لا يندفع الباحث وراء الأحكام المسبقة التي ستؤثّر على قيمة البحث و تجعلـه يصب في اتجاه واحد.

5- تاريخ الجزائر الحديث –دراسة سوسيولوجية- عبد القادر جغلول:

و هو كتاب مهم في التاريخ الثقافي و ركّز فيه على دور محمد بن رحال في الحيـاة الـسياسية و الثقافية منذ أواخر القرن 19 و بداية القرن 20 و موقفه من هذه المدارس. و هو يعطينا نظرة عن مواقف النخبة التي عاصرت ظهور هذه المدارس و إنشاءها، و هو عبـارة عـن دراسـة سوسيولوجية هامة لتاريخ الجزائر المعاصرة.

6- خطة البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع السياسية و الاجتماعية و الثقافية ... و حتى أتناوله بطريقة مركّزة فقد قمت بتقسيمه إلى: مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة. أما المقدمة فهي عبارة عـن تعريـف بالموضوع و إشكاليته، و المناهج التي استعملتها و أهم المصادر و المراجع التي اعتمد ا و عرض شامل لفصوله.

و قد تناولت بالدراسة في **الفصل الأول** التعليم في الجزائـر بـين العهـد العثمـاني و الفرنسي، حيث تعرضت إلى أوضاع التعليم في العهد العثماني، و تطرقت لمختلف المؤسسات الثقافية و أدوارها مثل المساجد و التي تنوعت حسب وظيفتها و غايتها حيث شهدت الجزائـر مساجد للتعليم، و أخرى للعبادة و دور الأوقاف في استمرارها و ديمومتها.

كم عرفت الأوقاف (الحبوس)، و بينت أنواعها مثـل: أوقـاف مكـة و المدنيـة و سبل الخيرات، و أوقاف الأولياء و الأشراف و أهل الأندلس، و أوقاف الجـامع الأعظـم و بقية المساجد الحنفية و المالكية ... و موقف الاستعمار منها.

كما تطرقت للمدارس القرآنية (الكتاتيب)، و دورها في نشر المعرفة داخـل ا تمـع و نظرة الإدارة الاستعمارية إلى طلبتها الذين يشكلون خطرا عليها بسبب مـا يتلقونـه مـن المعارف المعادية للوجود الأجنبي في الجزائر، و تأثير المدارس ا اورة في كـل مـن الزيتونـة (تونس)، و القرويين (فاس)، الأزهر (مصر).

ثم عالجت دور الزوايا و الطرق الصوفية في الحفاظ على الشخصية العربية و الإسلامية للشعب الجزائري لما تقدمه من معارف أو من خلال جهادها المتواصل ضد الاستعمار و موقفه منها و العمل على احتواءها أو القضاء عليها.

أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه السياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر و رغبة الاستعمار في تعويض الكتاتيب و المدارس القرآنية عن طريق إنشاء المدارس الفرنسية قصد تشجيع ثقافته و غرس أفكاره في مجتمع اتهمه بالتخلف و البدائية للخروج به إلى دائرة التطور و الحضارة الغربية.

كما تعرضت لدور الكنيسة في عملية التبشير (التنصير) و تحالفها مع الاستعمار و رغبتها في استمرار الحروب الصليبية ضد الإسلام و لمحاربته في الجزائر باعتباره المحرك الرئيسي للشعب في رفضه للاستعمار، كما عالجت دور المطران لافيجري و استغلاله للمجاعة التي عرفتها الجزائر سنة 1868 و الوسائل المادية التي بذلها لتحقيق علم إنشاء الكنيسة الإفريقية يكون مركزها في الجزائر للتبشير في كامل القارة السمراء.

و قد عالجت تأثير الاستعمار و الكنيسة و الرغبة في دمج الشعب الجزائر في الوسط الأوروبي حتى يفقده قوته، و حصول اليهود على الجنسية الفرنسية بمقتضى قرارات مرسوم كريميو 1870، كل هذا يدخل في دائرة إخضاع الشعب الجزائري و جعله تابعا للاستعمار.

أما الفصل الثاني: فقد خصصته لدراسة المدارس الشرعية في الرسمية في الجزائر، فبدأت بتعريف هذه المدارس و تسميتها منذ تأسيسها في 30 سبتمبر 1850، و دور الاستعمار في بحث مؤسسات كانت موجودة في العهد العثماني، و منتشرة في المدن العتيقة مثل: قسنطينة، المدية، و تلمسان.

كما تناولت بالتعريف البرامج التي تدرس في هذه المدارس، فمنذ بدايتها اهتمت بالعلوم الشرعية مثل: التوحيد، و الفقه و الشريعة و هذا ما نلمسه في مرسوم إنشاءها و الاهتمام بعلوم اللغة العربية، ثم تطورت تلك البرامج و المناهج عبر مختلف القوانين و المراسيم التي فرضت اللغة الفرنسية إلى جانب العربية. كما بينت دور المستشرقين في السيطرة على هذه المدارس من حيث تسييرها مثل ألفريد بال A.Bel، أو إعداد برامجها و هذا ما تركها ضعيفة و عاجزة عن تقديم تعليم حقيقي قادر على منافسة المدارس المجاورة.

أما المبحث الثاني فقد تعرضت فيه لمختلف المراحل التي مرت ا هذه المدارس حيـث تميزت منذ نشأ ا و تأسيسها سنة 1850 بالفوضى حيث كانت عبارة من مدارس متوسطة لا حدود فيها للسن إلى غاية 1895 حيث تحولت إلى مدارس ثانوية ألحق ا قسم عالٍ في الجزائر و أصبحت برامجها تعادل شهادة الباكالوريا في باقي الثانويات. و بقي تطورها و استمرارها إلى غاية 1951 حيث حولت إلى الثانويات الفرنسية أو ما يعرف بالثانويات الفرنكو ميزلمان.

أما الفصل الثالث: فقد أفردته للنخبة المدرسية و مواقفها من القضايا المختلفة و حاولت فيـه تعريف هذه الفئة المدرسية عبر الإحاطة بأهم شخصيا ا المتعددة مثل الأساتذة الذين درسوا في مختلف تلك المدارس و كان تأثيرهم بالغا على تلاميذهم، أو الطلبة الذين تأثروا بتلك المعارف و ظهرت في الصحافة أو الجمعيات و النوادي. كما خصصت المبحث الأخير لدراسة المواقف المختلفة لهذه الفئة من بعض القضايا المعاصرة مثل: الاستعمار، التعليم، التجنيد الإجباري ...

و قد ختمت هذا الموضوع بتدوين النتائج التي فرضت نفسها من خلال هذا البحـث، التي سنشفعها بمجموعة من الملاحق تتصل اتصالا وثيقا بالموضوع.

7- صعوبة البحث:

إنّ أهم الصعوبات التي تعترض الدارسين و الباحثين هو نقص المادة العلمية التي تخـص الموضوع، و هو نفس المشكل الذي واجهني، إذ أنني و لمدة طويلة لم أتصور أنني سأجد مراجع كافية تتحدث عن هذه المدارس الشرعية الثلاث، حيث أن معظـم البحـوث و الدراسـات الأكاديمية اهتمت بدارسة التعليم في الجزائر سواء في العهد العثماني أو بعد ذلـك في مرحلـة الاحتلال و أغلب الكتابات التاريخية التي اهتمت بالحياة الثقافية في الجزائر و أوضاع التعليم لم تتناول بالذكر لهذه المدارس إلا بالشيء القليل حيث أن ما كتبته

Fanny Colonna: instituteurs algériens 1883-1939

لا يتعدى مجرد ذكر هذه المدارس باعتبارها تمثل تواصلا للتعليم الموجـود في المـدارس الحرة أو الزوايا، و رغبة فرنسا في تحسينه لأنهـا ركّزت في دراستهـا على المدرسية النورمالية (مدرسة المعلمين) و تأسيسها و مختلف القوانين المنظمة لها، و نخبتها و طلبتها ...

و كذلك ما كتبه: محمد المهدي بن علي شغيب في كتاب: أم الحواضر في الماضي و الحاضـر -تاريخ مدينة قسنطينة- حيث تناول بالحديث عن نشأة المدارس الثلاث، لكنه ركّـز علـى

مدرسة قسنطينة منذ تأسيسها و شيوخها إلى غاية 1954. و لمّا كان موضوع الكتاب تـاريخ مدينة قسنطينة فإنه لم يتعد العموميات و رغم ذلك هذا لا ينقص من قيمة هذا الكتاب.

إلى جانب هذا واجهتني مشكلة أخرى و هي كيفية التعامـل مـع المـادة العلميـة و الخاصة بموضوع الدراسة و المتناثرة هنا و هناك و في شكل نقاط في مختلف الكتب و هذا ما صعب التعامل معها من حيث جمعها و المقارنة بينها و استنباط نتائجها.

و رغم كل ذلك فهناك صعوبات تواجه إنجاز أي موضوع جديد و يمكن حصرها في:

أولا: تشتت المادة الخبرية في مختلف دور الأرشيف و المكتبات، و هذا ما جعل عملية البحـث و التنقيب عنها من الأمور الصعبة فضلا عن تنوع هذه المادة التي تغطّي مختلف جوانب البحث.

ثانيا: معظم المادة الخبرية المعتمدة في البحث هي باللغة الفرنسية، مما صعب جمعها و أضـاف جهدا مضاعفا في قراء ا و ترجمتها ترجمة سليمة.

ثالثا: صعوبة التوفيق بين البحث العلمي و واجبات الحياة اليومية، خاصة التدريس في مؤسسة التعليم الثانوي، و هو ما يطرح أعباء جديدة ليس باليسير تجاوزها.

و رغم هذه الصعوبات التي واجهتني، إلا أنني بذلت كل طاقتي قصد الإلمام بالموضـوع و دراسته دراسة علمية، حتى بلغ الشكل الذي هو عليه، حيث أني حاولت تقديم عمل علمي يضاف إلى المكتبة الجزائرية، و ذلك للتعريف ذه الفئة التي لعبت دورا أساسـيا و مهمـا في الحفاظ على الشخصية العربية و الإسلامية للشعب الجزائري و وضعت اللّبنـة الأولى لقيـام الحركة الإصلاحية في الجزائر مع مطلع القرن العشرين.

و لقد بذلت قصارى جهدي لإعداد هذا الموضوع الحساس المتعلّـق بالمـدارس و دور نخبتها في الصمود في وجه الاحتلال، فإن وفقْت فذلك بفضل الله سبحانه و تعـالى بثقافـة الشعب الجزائري و صمودها في وجه الاحتلال، فإن وفقت فذلك بفضل الله سبحانه و تعـالى و مساعدة أستاذي المشرف، و إن أخطأت فحسبي أنني بذلت جهدا مكّنني من كشف حقائق هامة تتعلّق بمسيرة الشعب الجزائري في كفاحه المرير ضد الاستعمار.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لأستاذي المشرف الدكتور "أحمد صاري" علـى مساعدته الجليلة و سعة صدره أثناء مناقشاتي، و تقبله لحرية تبادل الأفكار و الآراء.

و أشهد أنه تابع الموضوع بدقّة و جدية متناهية منذ تقديمه كمشروع حتى إخراجــه في هذه الحلّة النهائية.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتي الذين درسوني في السنة الأولى من التكوين ما بعد التدرج، كما أني لا أنسى أن أشكر كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا البحث سواء مــن قريب أو من بعيد.

المختصرات الواردة في البحث:

1- المختصرات باللغة العربية:

1. د. م. ج: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. ش. و. ن. ت: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
3. ت. ت: ترجمة و تعليق.
4. ج: جزء.
5. د. ت: دون تاريخ.
6. د. ط: دون طبعة.
7. ع: عدد.
8. مج: مجلد.
9. م. و. ك: المؤسسة الوطنية للكتاب.
10. م. و. ف. م: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

2- المختصرات باللغة الفرنسية:

1. R. A: Revue Africaine.
2. E.N.A.L: Entreprise nationale Algérienne du livre.
3. S.N.E.D: Société Nationale d'Edition et de diffusion.
4. P.U.F: Presse Universitaire de France.
5. Vol: Volume.
6. Tr: Trimestre.
7. Tra: Traduction.
8. O.P.U: office des Publications Universitaires.

الفصل الأول

الفصل الأول: التعليم في **الجزائر** بين **العهدين العثماني و الفرنسي**

المبحث الأول: أوضاع التعليم في أواخر العهد العثماني

أولا: دور المساجد

ثانيا: دور المدارس القرآنية (الكتاتيب)

ثالثا: الزوايا و الطرق الصوفية

المبحث الثاني: السياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر

أولا: إنشاء المدارس الفرنسية (الفرنسة)

ثانيا: توسع حركة (التنصير)

ثالثا: الاندماج

خاتمة الفصل.

يتناول هذا الفصل التعليم في الجزائريين العهدين العثماني والفرنسي، و قد ركّز المبحث الأول على الحركة الثقافية في الجزائر قبل الاحتلال، و دور مختلف المؤسسات في بعث الإشعاع العلمي خاصة المساجد و التي لم يكن دورها مقتصرا على العبادة فقط بل تعـداها إلى تعلـيم القرآن و إقامة مختلف الحلقات التي كانت تدرس شتى العلوم.

إضافة إلى المدارس القرآنية (الكتاتيب) التي أخذت على عاتقها تعليم مختلف طبقـات ا تمع علوم القرآن، و ذلك لارتباطها الوثيق بالمساجد و لطالما لعبت أدوارا ثقافية مهمـة في الحفاظ على ثقافة الشعب الجزائري، ثم تناول دور تلك المؤسسات الدينية النابعة من الـشعب مثل الزوايا و الطرق الصوفية في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للجزائر.

و المبحث الثاني تناول السياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر، التي تجلت منذ دخول الفرنسيين و بروز نواياه في الاحتفاظ بالجزائر و نشر ثقافته عن طريق إنشاء مدارس لخدمة لغته و أفكاره، مدعمة بأسطول من المبشرين توجههم الكنيسة لضرب الإسلام و محاربته، حتـى تصل في الأخير إلى هدفها المنشود و هو إدماج الشعب الجزائري في الأقلية الأوربية التي ستنقله حسب زعمهم نحو الحضارة و التطور.

المبحث الأول: أوضاع التعليم في أواخر العهد العثماني:

مدخل: لقد تركزت حركة الثّقافة و التعليم في الجزائر قبل مجيء العثمانيين في مجموعة من الحواضر مثل: تلمسان في الغرب، و بجاية و قسنطينة في الشرق، و أصبحت مراكزا للإشعاع الثقافي و العلمي حيث ازدهرت بها العلوم و أنواع الفنون ما سمح بظهور عائلات و أسر علمية ميزت كل منطقة دون غيرها في مناصب مختلفة: كالقضاء، الإفتاء، الإمامة، التدريس ... مثل: ابن مرزوق و العقباني في تلمسان، و أسر ابن باديس، و ابن قنفذ و الفكون في قسنطينة و أسرة المشدالي و الغبريني في بجاية[1].

إن التعليم انتشر في المدن أكثر منه في القرى و الأرياف، و هذا ما شجع على ظهور مدن و حواضر إشعاعية أخرى للعلم مثل: الجزائر التي انطلقت إليها الهجرة طلبا للعلم و المعرفة و الاستقرار بها، ثم توسعت تلك الهجرة منذ القرن الخامس عشر (15)، و النصف الأول من القرن السادس عشر (16) إلى الخارج و تمثلت في هجرة العلماء من هذه المراكز و الحواضر الكبرى نحو المشرق العربي، و المغرب الأقصى و ترجع أسباب ذلك إلى:

- مجيء العثمانيين إلى الجزائر، و محاولة تثبيت سلطانهم أثناء القرن السادس عشر (16م) في البحر المتوسط ضد القوى الأوروبية من برتغاليين، و إسبان، و فرنسيين ... و انصرف هؤلاء إلى الجهاد البحري و العمل الحربي قصد حماية الثغور الإسلامية[2]. هنا اشتد الصراع حول المدن الساحلية مثل: وهران، بجاية، الجزائر، جيجل... التي أصبحت تعيش خطرا مستمرا من هذه القوى لأنها تأوي قراصنة الباب العالي في الحوض الغربي للمتوسط. و من هنا انتقلت العلوم و المعارف و الحركة العلمية من المدينة إلى الريف و ذلك بتأسيس الزوايا العلمية و الدينية التي تمثلت وظيفتها في نشر التعليم، و إيواء الضيوف، و منح الأتباع البركة و في هذا الصدد يقول البوعبدلي: «إنّ العصر العثماني امتاز في الجزائر بانتقال المراكز الثقافية من المدن إلى القرى، و اشتهرت عدة معاهد إذ ذاك في كامل القطر، كمعاهد بني يعلى العجيسي، عبد الرحمان البلولي ... و بني خليل، و المدينة

1 – العيد مسعود: «**حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني**». مجلة سيرتا. العدد 3، قسنطينة، ماي 1980، ص: 58

2 صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514 – 1830**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2005، ص: 355.

و معاهد الراشدية و مازونة ...»[1]. و يعود سبب انتقال العلم من المدن الساحلية إلى المدن الداخلية أثناء القرن السادس عشر (16) إلى العوامل التالية:

- سقوط غرناطة سنة 1492 باعتبارها آخر معقل للمسلمين في الأندلس، و اشتداد سياسة و حروب الاسترداد (الروكونكيستة)، و خشية المدن الساحلية من التوسع المسيحي الكاثوليكي في البحر المتوسط و انتقاله إلى أراضيهم خاصة في الغرب الجزائري الذي بلغه الموريسكيون* و استقرارهم في الغرب الجزائري.

- سقوط بجاية في يد الإسبان سنة 1510، و هروب سكانها و علماؤها إلى المناطق الداخلية طلبا للنجدة و الاستعداد لتحريرها من أيدي المسيحيين خاصة أنها كانت من أهم الحواضر الإسلامية في عهد الحماديين.

- مساهمة الزوايا العلمية، و التي كان لها دور في انتقال المعارف إلى الريف دون عناء لتمركزها في هذه المناطق، و بذلك حدث توازن في الحركة العلمية بين الريف و المدينة و انتشرت المعارف عبر مؤسسات مختلفة منها:

1. **المساجد**: تعتبر من أهم المؤسسات الدينية و نواتها، و تتركز وظيفتها الأساسية في أداء الصلوات، و تحفيظ القرآن و تعليم الفروض المختلفة، و ذكر محمد بن عبد الكريم في تقديم كتاب التحفة المرضية أن المساجد «قد كانت مرتعا لحلقات الدروس اليومية، و محطا لفنون العلم، التي كانت تدرس لذلك العهد، لاسيما في القرى و المدن، حيث لا زوايا تقوم بدورها في بث ما أمكنها من العلوم.»[2].

و تقسم المساجد من حيث تأسيسها و أدوارها إلى عدة أقسام منها ما أسسه الخلفاء و الأمراء و الولاة، و هو جزء من عملهم الوظيفي اتجاه المسلمين، إما للشهرة، أو لكسب عطف الرعية مثل: جامع ابن مروان و صالح باي(الجامع الجديد) (عنابة)، جامع الباي (قسنطينة)، الجامع الكبير (العاصمة)، و قسم آخر أسسه الأثرياء لكسب الشهرة أو التقرب لله، أو للتقرب للعامة من الناس مثل: جامع سيدي الأخضر (قسنطينة)، سيدي عبد الرحمان الثعالبي

1- العيد مسعود: المرجع السابق، ص:60.

* الموريسكون: هم المسلمون الفارون من الاضطهاد المسيحي في اسبانيا بعد محاكم التفتيش.

2- محمد بن ميمون الجزائري: **التحفة المرضية** في **الدولة البكداشية** في **بلاد الجزائر** المحمية، تقديم و تحقيق: محمد بن عبد الكريم، ش. و. ن. ت، الجزائر. 1972، ص: 59.

(الجزائر)، سيدي الهواري (وهران) ... قسم ثالث أسسته فئات اجتماعية دينية، أو مؤسسات خيرية و هي معظم مساجد الجزائر[1].

و لما كان المسجد و المدرسة متلازمين في العهد العثماني، و أن التعليم كان قضية أهلية مرتبطة بالسكان، فقد أورد لامورسيير (Lamoricière)[*] الذي كان قليل الاهتمام بـالتعليم الإسلامي قوله: «التعليم العام العمومي و المحاكم ... هي مجرد تعبير عن المسجد، الذي يتحكم بشكل كبير في الحركة السياسية و الفكرية، فقد كان التعليم موجها لحماية الدين، إنّ تعلّـم الكتابة بالنسبة لجميع المسلمين معناه إعادة كتابة حروف الكتاب المقدس، و إن القـرآن هـو قاعدة حتى للتعليم الابتدائي، كما أنه صار فيما بعد النص المقرر في الدروس بالنسبة للتعلـيم الثانوي و هدف الدراسات العليا...»[2].

و لكن ما يميز هذا العهد هو أن بعض الحكّام العثمانيين كانت لهم إسهامات في تشجيع بناء المدارس، و تكريم العلماء و تقريبهم بسبب مساهما م المختلفة، و من بين الذين شـجعوا ازدهار التعليم الداي محمد بن عثمان باشـا (1766-1791)، و صـالح بـاي قـسنطينة (1725-1795)، و محمد الكبير باي (1779-1796) إقليم الغرب، حيث أنشأ صـالح باي مدرسة الكتانية، و ألحق بالجامع الأخضر مدرسة، و أمر محمد الكبير بتوسيع رقعة التعليم و منح جوائز للبعض من أهل الفكر[3].

و كان تشجيع هؤلاء للتعليم برصد الأوقاف التي تتخذ طابعا دينيا لمـساعدة الطلبـة و الغرباء، و صيانة المساجد و إرضاء علماء الدين و يقصد بالأوقاف أو الأحباس هـي تلـك الأراضي و الممتلكات التي تنازل عنها أصحا ا طواعية للمؤسسات الدينية من مساجد و زوايا أو لبعض المرابطين، و تستغل في إعالة العائلات المرابطية « و تسديد تكاليف تسيير المؤسسات

---

[1] يحيى بوعزيز: «**أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر و العشرين**» مجلة الثقافة. عـدد 63. ماي 1981. ص: 12.

[*] Lamoricière (Louis Juchault de): (1806-1865) جنرال فرنسي عاصر سقوط الأمير عبد القادر1847، أصبح وزيرا للحربية سنة 1848، نفي بسبب معارضته للإمبراطورية سنة 1852. أنظر: Dictionnaire Encyclopédique P: 1485

2- إيفون تيران: **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة (المدارس و الممارسات الطبية و الـدين 1830-1880)**. ت: محمد عبد الكريم أوزغلة. مراجعة و إشراف: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر. الجزائر. 2007. ص: 126.

3- حميدة عميراوي: **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)**، ط1، دار البعـث، الجزائـر. 1987، ص: 63.

الدينية، و دفع رواتب الأئمة و المعلمين، و توفير المأوى لطلبة العلم القادمين من المنطقة النائية، بل مساعدة الفقراء و عابري السبيل و إطعام ضحايا ا ااعات...»[1].

« و الوقف عقد عمل خيري ذي صبغة دينية، يقوم على توفر الواقف الذي له أهلية التبرع بما يملك من ذات أو منفعة، و على وجود الموقوف، و هو المنفعة التي تصرف على سبيل الحبس، فضلا على توفر الموقوف عليه، و هو المستحق لصرف تلك الذات أو المنفعة و لو كان مصلحة عامة كالمسجد و المدرسة و الزاوية ... و هذا مع اشتراط صيغة الوقف و لو كانت بكتابة على مسجد أو مؤسسة خيرية»[2].

و تتوزع الأوقاف (الحبوس) على مؤسسات خيرية كثيرة دينية أو شخصية قانونية، و قد اشتهرت منها في الجزائر المؤسسات التالية: الحرمان الشريفان (مكة و المدينة)، سبل الخيرات و الجامع الكبير، و بيت المال، و أهل الأندلس، و جماعة المرابطين و طائفة الشرفاء، و قد وضعت لها إدارة هامة خاصة م، و هي غالبا ما تتشكل من القضاة، و جماعة الشيوخ النظّار و يعتبرون وكلاء عامون للأوقاف و يتم تعيينهم مباشرة من طرف الداي و ذلك بعد التزكية من أعضاء الديوان، و يزودون ببعض الموظفين الآخرين مثل: الخوجة المكلف بحسابات المؤسسة، و جماعة العدول و يختارهم القضاة، إضافة إلى الشواش المكلفين بحراسة الأملاك الموقوفة، و استخلاص مداخيلها قصد القيام ببعض أعمال تخص المساجد التابعة للمؤسسات.

و بلغت أوقاف مؤسسة سبل الخيرات حوالي 331 ملكية منها 119 ملكية مستغلة مباشرة، و ذلك ما وفّر دخلا سنويا قدر بـ: 16 ألف فرنك، و كان يصرف 14583 فرنك على صيانة و ترميم المساجد، و إعانة و مساعدة الفقراء، و قد انخفضت هذه القيمة عما كانت عليه حتى بلغت 13639 فرنك سنة 1837.

و قد اعتبرت مؤسسة بيت المال من المؤسسات المهمة بالجزائر في العهد العثماني، ذلك أن دورها يهتم باليتامى و أبناء السبيل و الفقراء، و هي تتصرف في الغنائم التي تعود للجزائريين من الجهاد البحري، و تم بأمور إنشاء الطرق و المساجد و الزوايا ... أو بعض الأعمال

1- عبد الحميد خميسي: **مشكلة الغذاء و ثورات الخبز في الجزائر و فرنسا خلال القرن 18 و بداية 19**، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة. 2006، ص: 20.

2- ناصر الدين سعيدوني: «**الوقف و مكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالجزائر- أواخر العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي**»، مجلة الأصالة، العدد 89-90، الجزائر. 1981، ص: 85.

الخيرية مثل: دفن الأموات من الفقراء، أو أبناء السبيل ... و يشرف عليها بيت المالجي يساعده قاضي يلقب بالوكيل يساعده العدول.

لذلك فإن الأوقاف (الحبوس) لم تعرف هذا التطور و التنظيم في الجزائر إلا في العهد العثماني في أواخر القرن الثامن عشر (18)، و بداية القرن التاسع عشر (19). و ساعدها انتشار العواطف الدينية و محاولة الحكام كسب تأييد الطّرق الصوفية و الزوايا[1] و التأثير عليهـا، و مـن هنـا توسعت إلى أن أصبحت تضم: الدكاكين، الفنادق، المزارع، البساتين، لذلك جاء أمر الاعتناء ا و ترتيبها و تصنيفها و الاهتمام بحسابا ا، و احترام عقودها.

و قد شهدت الأوقاف إهمالا في قسنطينة إلى غاية مجيء صالح باي في القرن الثامن عشر (18)، الذي أعاد ضبطها و تنظيمها و ترتيبها في سجلات وزعت على كل من ناظر بيـت المال، و شيخ البلد، القاضي الحنفي، القاضي المالكي، حتى لا يقع أي اون في أمرها.

لذلك وجهت أملاك الأوقاف إلى تسيير المؤسسات الثقافية التي كانت لا تملك دخـل معين، و ساهمت مداخيلها بشكل مباشر في تطوير المساجد و سد حاجة الطلاب بدفع أجـور القائمين عليها.

و لما كان لها دور في المحافظة على المؤسسات الإسلامية في الجزائر و ذلك عن طريـق الاهتمام بالمساجد و التي لا تستطيع العمل بدو ا، نظرت السلطات الاستعمارية إليها على أ ا مشكلة عويصة يجب مراقبتها و مراقبة مؤسسا ا الدينية و تصفيتها و الاستيلاء عليهـا لأ ـا تتعارض و المصالح الاقتصادية للاستعمار، و قد أورد بلانكي (Blanky) في تقريره الاقتصادي عن الجزائر «إن الأوقاف تتعارض و السياسة الاستعمارية، و تتنافى مع المبادئ الاقتصادية الـتي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، و لهذا السبب بالـذات عملـت الإدارة الفرنسية جاهدة لإصدار قرارات و مراسيم تنص على نزع صفة المناعة و الحصانة عن الأملاك المحبسة» [2].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: **محاضرات** في **تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، معهد البحوث و الدراسات العربية.1970، ص: 160.

2- ناصر الدين سعيدوني: **دراسات و أبحـاث** في **تـاريخ الجزائـر (العهـد العثمـاني)**، ج1، م. و. ك، الجزائـر. 1983م،ص: 166.

لذلك جاءت كل القرارات و المراسيم فيما بعد تصب في مصادر ا و الاستيلاء عليها، حيث قام الجيش بعد الاستيلاء على العاصمة بوضع يده على 27 مسجدا و 11 زاوية و مصلّى، و قد صدر أول قرار يتعلق بالأوقاف في 8 سبتمبر 1830[1] ، و الذي نص على حجز أمـلاك العثمانيين، ثم أوقاف مكة و المدينة و إلحاقها بمصلحة الـدومين الـتي تمّ إنـشاءها في عهـد دوبورمون، و قد حدد هذا القرار التعسفي مهلة ثلاثة أيام لعملية الاستظهار و إثبات الملكيـة و أن السلطة ستعاقب كل من يتحداها بصرامة. و هـذا ما أدى إلى استنكـار داخلي على خرق البند الخامس (05) من معاهدة تسليم الجزائر في 4 جويلية 1830[2] الذي نـص علـى: -تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميـع الطبقات، و لا على دينهم و أملاكهم و تجار م و صناعتهم و نساؤهم سيحترمن- و بـذلك توقفت السلطات الاستعمارية عن أعمالها و مصادر ا لأملاك الحرمين الشريفين.

ثم تبعه صدور مرسوم آخر في 07 ديسمبر 1830[3]، و قد أصبحت بموجبه كل الأوقاف ملكا للدولة –السلطة الاستعمارية-، يخول للأوروبيين مصادرة الأوقاف، بعد وضعها تحـت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة و هذا ما اعتبره الأهالي مخالفا لكل النـصوص الـتي وردت في معاهدة التسليم

و هذا ما ولّد معارضة شديدة قادها ابن العنابي[*]، ابن الكبابطي[**]، حمدان خوجـة ... و تم الاستيلاء على 81 وقفا منها 55 تابعة لأملاك الحرمين الشريفين و 11 تخص الجامع الكبير

---

1 - Djillali Sari: **La dépossession des Fellahs (1830-1962)**,S.N.E.D, Alger. 1987.

2- حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**.ت.ت.ت: محمد العربي الزبيري. منشورات المؤسسة الوطنيـة للفنـون المطبعيـة (م.و.ف.م) الجزائر 2005، ص: 172.

3- خديجة بقطاش: «**أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي 1830**»، مجلة الثقافة، العدد: 62، الجزائر.1981، ص: 77.

[*] إبن العنابي: (1775-1851): تولّى القضاء الحنفي في مدينة الجزائر بين (1805-1808)، ثم في عهـد الـداي حـسين (1818). كان مجددا في فتاويه، ناقما على التقاليد العقيمة. توفي بالإسكندرية سنة 1851. له عدة مؤلّفات أهمّها: السعي المحمود في نظام الجنود. للمزيد من التفاصيل أنظر: أبو القاسم سعد الله: رائد التجديد الإسلامي –محمد بـن العنـابي المتـوفي 1850 – صاحب السعي المحمود في نظام الجنود-

[**] مصطفى ابن الكبابطي مفتي الجزائر المالكي، تعرض للطّرد بسبب مواقفه الجريئة لوضع المؤسسات الدينية بيد الاحتلال، و كان ذلك سنة 1843. و اختار منفاه بالإسكندرية حيث قضى ا بقية عمره إلى أن توفي سنة 1860 و قد تجاوز التسعين سنة.

(الأعظم). و رغم تغير القيادة العسكرية في الجزائر بمجـيء بيرتـزان Berthezène (1831-1832) الذي خلف كلوزيل[***] (1772-1843) إلا أنه لم يتمكّن من حل المشكلة لاصـطدامه مع الوكيل المدني.

أما تلمسان فقد امتاز فيها النشاط الثقافي و الديني قبل الوجود الاستعماري بالحيويـة ذلك أ ا كانت تضم ستين (60) جامعا و 05 مدارس و قد ذكر إميريت (M.Emerit): «إن تلمسان كانت مركزا ثقافيا و هذه المدينة التي كان يسكنها ما بين 12 ألـ ـف و 14 ألـف نسمة، كانت تحتوي على خمسين مدرسة يتعلم ا ألفا تلميذ. أما التعليم الثـانوي و العـالي فكان يتبعه حوالي ستمائة تلميذ في مدرستي الجامع الأعظم و جامع بني الإمام، كان التعلـيم منتشرا إذا كان يوجد فيه ثلاثون زاوية، تختلف شهرته قوة و ضعفا، و مع هذا كله فحالتـها الثقافية إذ ذاك لا تقاس بحالتها التي بلغتها في عصرها الذهبي»[1]. و لكن تلمسان الزيانية فقدت شيئا من حيويتها، العلمية حيث وقعت فريسة الصراع الاسباني العثمـاني، فقـد تـدهورت اقتصاديا و هاجر علمائها إلى مختلف المناطق، فساهم هذا بشكل واضح في تـدهور التعلـيم و خراب مؤسسا ا التعليمية المختلفة.

و رغم ما تعرضت له تلمسان، فإن المنطقة الغربية لم ينطفئ ا نور العلم الذي اشتغل من جديد في حاضرة أخرى اشتهرت بعراقة مدرستها التي أسسها الأندلسيون و هي مازونـة و التي ساهمت بشكل كبير في نشر العلم في المنطقة و التي كان ينتقل إليها الطلاب من معسكر من زاويتها القيطنة، التي ساهمت في نشر روح العلم الذي اختلط بالدين و التصوف.

[***] الجنرال كلوزيل (Clauzel) (1772-1843): تولّى القيادة بعد دوبورمون في أوت 1830 و بقي فيها إلى شهر فيفري 1831 ثم عاد مرة ثانية إلى الجزائر كقائد للجيش الفرنسي في جويلية 1835 ثم عزل بعد فشله في حملة قسنطينة.

1- ناصر الدين سعيدوني و المهدي البوعبدلي:**الجزائر** في **التاريخ –العهد العثماني-** وزارة الثقافة و السياحة و م. و. ك، الجزائر. 1984، ص: 144.

أما مدينة الجزائر فقد شهدت تطورات عديدة من الناحية السياسية، و أصبحت قبلة العلماء و الطلبة من الريف نحو المدن، و قد بلغ عدد سكانها حوالي 120 ألف[1] في أواخر العهد العثماني الذين تمازجوا بين: العرب و البربر و الترك و الأندلسيون و النصارى، و اليهود ...، و قد شهدت نموا عمرانيا منذ بناء الجامع الكبير من قبل العثمانيين، و جوامع و مدارس و قد قدر هايدو (Haëdo)[2] في القرن السادس عشر عدد جوامعها سبعة (07) لصلاة الجمعة، أما فونتير دوبارادي Venture De Paradis فيؤكد أن مدينة الجزائر احتوت في أواخر العهد العثماني على مائة و ست مساجد[3].

و من أهم المساجد المالكية الجامع الكبير الأعظم، و كان يجتمع القاضيان و المفتيان كلّ يوم خميس للنظر في القضايا الكبرى و يدعى ذلك بالمجلس الشريف[4]. و قد استخدمت عوائد هذا الجامع في الصيانة و سير الخدمات و بلغت 12 ألف فرنك، و قد ألحقت به زاوية ما بين 1629-1630 و ذلك لإيواء المدرسين و الطلبة.

أما قسنطينة عاصمة إقليم الشرق، و هي مدينة داخلية قريبة من تونس، شديدة التعلق بالزيتونة لطلبتها الراغبين في مواصلة التعليم، فكانت تضم مائة ألف ساكن[5] من الحضر و العائلات العريقة مثل: ابن باديس، الفكون، الوزان، البجاوي ... و أقلية تركية إضافة إلى اليهود.

انتشرت بها المكتبات التي ساهم فيها البايات، و الأعيان و بيوتها القديمة، و كانت تأتيها الكتب عن طريق النسخ و التصنيف أو تأتي من الخارج من بلاد الأندلس، و مصر و القسطنطينية و الحجاز عن طريق الشراء و الاقتناء و قد أعجب المستشرقون الفرنسيون[6]

1- أبو القاسم سعد الله: **أبحاث و آراء** في **تاريخ الجزائر**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان. 2005، ص: 178. و للمزيد من التفاصيل حول تطور عدد سكان الجزائر أنظر: X. Yacono: Peut-on évaluer la population de l'Algérie vers 1830? in.R.A. 1954.

2 -Diégo de Haëdo: **Topographie et histoire générale d'Alger- La vie a Alger au 16ème**, Traduction: A. Berbrugger et Monnereau, présentation: Abderrahmane Rabahi, 3Ed: Grand Alger livres, Alger, 2004. P: 113.

3 - Jean Michel Venture De Paradis: **Alger au 18ème siècle (1788-1790) Mémoire, notes et observation d'un Diplomate espion**; Ed grand Alger livres. Alger 2006… P: 216.

4 - أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ... المرجع السابق، ص: 160

5- أبو القاسم سعد الله: **أبحاث و آراء** في **تاريخ الجزائر**، ج5، المرجع السابق، ص 178.

6 -Henri Massé: **Les Etudes arabes en Algérie (1830-1930)**, in. R.A, N°74. 1933, P: 222.

بكثرة الكتب و المكتبات بمدينة قسنطينة و خصصوا لها الدراسات المختلفة، و وضعوا لها التصنيفات، و رتبوها قصد استخراج محتوياتها، و أنها كانت في حالة جيدة سواء فيها المكتبات العامة أو الخاصة التي تمتلكها العائلات و الأسر القسنطينية مثل عائلة الفكون (سيدي حمودة 2500 مخطوط، الباشتارزي 500 مخطوط ...[1])

أما المؤسسات الدينية و التعليمية منها خمسة (05) جوامع لصلاة الجمعة، ارتبطت بها مدارس للتعليم مثل: الجامع الكبير و الذي يعتبر من أقدم مساجد المدينة حيث أنشأ سنة 1136، و كان له في ميدان التربية و التعليم دور بارز، حيث تعاقب على التدريس فيه الكثير من العلماء و أهل العلم و من أبرزهم شيخ الإسلام محمد بن أحمد بن عبد الكريم الفكون[2]، و أورد العنتري أن مدينة قسنطينة تتوفر على أكثر من مائة (100) جامع، و مسجد و زاوية و كتاب يعمل بها أئمة، و وعاظ، و مرشدون، و مؤذنون، و قيمون، و حزاب، و معلمون للقرآن الكريم، و مدرسون للعلوم الدينية و الأدبية[3].

و بعد سقوط قسنطينة في أيدي الاستعمار الفرنسي سنة 1837م كان للجامع الكبير أربعة عشرة موظفا (14)، منهم الأئمة، و المؤذنون، و القيمون، و الحراس، و المدرسون، و أهل الفتوى ... و قد تشرف بعض العلماء بالتدريس في هذا المسجد و منهم: المكي البوطالبي (مدفون في فناء المدرسة الكتانية) ، الشيخ محمد بن عيسى البوزيدي (تولى إدارة مدرسة قسنطينة) الشيخ عبد القادر المجاوي... إلخ.

و تعتبر عنابة من أهم حواضر الثقافة في الشرق بعد قسنطينة، و لكن ازداد دورها باعتبارها مرفأ بحري يسهل الحركة إلى الخارج أو الدخول إليها باعتبارها الممر إلى قسنطينة لذلك اهتم بها البايات العثمانيون الذين أنشأوا بها مراكز ثقافية هامة. و اشتهرت بها أسر و عائلات خدمت العلم و الإسلام منها: أسرة البوني، أسرة العنابي، إضافة إلى بعض الزوايا

---

[1]- جيلالي صاري: «**مخطوطات قسنطينة و مصيرها بعد سقوط المدينة في سنة 1837**» مجلة الثقافة، العدد: 80، الجزائر، ص: 156.

2- محمد المهدي بن علي شغيب: **أم الحواضر في الماضي و الحاضر – تاريخ مدينة قسنطينة-**، مطبعة البعث، قسنطينة الجزائر. 1980م، ص: 233.

3- محمد الصالح العنتري: **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، مراجعة و تقديم و تعليق: يحي بوعزيز: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر. 2005، ص: 35.

و الطرق الصوفية، و من أشهر مساجدها، جامع إبي مروان، جامع صالح باي في القـرن 18. بالإضافة إلى المدارس و الكتاتيب و التي تأثرت ثقافيا بفضل قر ا من جامع الزيتونة (تـونس) و سهل مهمة طلا ا لمواصلة تعليمهم، و قد أحصت الإدارة الاستعمارية ابتـداء مـن 1889 حوالي 37 مسجدا[1] و الأرجح أن أغلبها قد هدمت و خربت نتيجة الإهمال و انعدام مداخيل الصيانة بعد مصادرة الأوقاف، و المساجد التي بقيت في عنابة بعد هذا التاريخ: جامع صـالح باي(الجامع الجديد)، جامع أبي رفيسة، جامع سيدي مروان، أما البقية فقد آلت إلى أمـلاك الدولة أو هدمت[2].

و بعد دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، و احتلال مد ا، تجلت سياسـته اتجاه مقدسات المسلمين الجزائريين في هدم بعضها، و تحويل الـبعض الآخـر إلى كنـائس أو مستودعات عسكرية و يذكر حاكم وهران: « عندما أقمنا بالعاصمة، أخذنا المـدارس كـي نحولها إلى مخازن، أو ثكنات، أو اسطبلات، و وضعنا أيدينا على أملاك المساجد و الثانويـات، و زعمنا أننا نطبق على الشعب العربي مبادئ الثورة الفرنسية، لكن للأسف لم ير المسلمون في ذلك إلا هجوما عنيفا على دينهم ...»[3].

ففي العاصمة قامت السلطات الاستعمارية بتحويـل ثلاثـة مـساجد إلى كنـائس كاثوليكية، و أعطيت أخرى إلى المصالح العامة (مدنية و عسكرية) و هدمت أخرى قصد فتح الطرق و المساحات أو توسيعها أو بنـاء مؤسـسات عموميـة كالمستـشفيات و المـدارس و المسارح و الكنائس، و أن من بين الثمانيين (80) مسجدا و زاوية في العاصمة تم ديم سـتة و ستون (66) ما بين 1830-1832[4].

و قامت الإدارة الاستعمارية بالعبث بمسجد كتشاوة الذي حول في 18 ديسمبر 1832 إلى كاتدرئية (سيدة الجزائر)، بعد قتل القوات الفرنسية حـوالي أربعـة آلاف (4000) مـن السكان اعتصموا داخله، و قد وقعت له تغييرات داخلية جذرية، وجامع القصبة الذي حـول

---

1 -H'sen Derdour: **Annaba 25 siècles de vie quotidienne et de la lutte**, Tome II, S.N.E.D, Alger, Algérie. 1983.

2 -AD. Papier: «**La mosquée de Bone**», in. R.A, N° 33, 1889, P: 312.

3 - إيفون تيران: المرجع السابق.ص: 128.

4- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج5، المرجع السابق، ص: 75.

إلى كنيسة (الصليب المقدس)، و جامع علي بتشين إلى كنيسة (سيدة النصر) سنة 1868 و قد أورد أبو القاسم سعد الله أن الجزائر سنة 1830م تحتوي على 176 مؤسسة دينيـة منـها 13 مسجدا كبيرا (أي بمئذنة و خطبة) ولم يبق منها سوى 21 مـؤسسة دينية سنة 1862م منها 9 مساجد كبيرة فقط، أما سنة 1899 فلم يبق من التسعة (09) إلا خمسة (05)[1].

وقد سلكت الإدارة الاستعمارية هذا المسلك العدواني لارتباط تلك المساجد و الجوامع بثقافة الشعب الجزائري و دينه و مدارسه التي كانت بعضها مشهورة بالعلم والتي كان مصيرها كمصير الجامع التابعة له، التي هدمت أو بيعت أو أعطيت إلى مصالح أخرى، مثـل مدرسـة الجامع الكبير (الذي لم يهدم) و التي حولها الفرنسيون إلى حمام. كما تمّ ديم مدرسة الأندلس و جامع السيدة مريم، و تلاشت هذه المدارس مع المساجد التابعة لها مثل:

مدرسة صباط الحوت، مدرسة جامع السلطان، مدرسة جامع خير الدين، و مدرسة جامع عبد الرحمان الثعالبي..

و عندما صدر قانون 1905 الذي نص على فصل الدين عن الدولـة الفرنـسية، و تم تطبيقه في الجزائر تحت مرسوم 27 سبتمبر 1907 لم يطبق على الـدين الإسـلامي إلا نظريـا و طبق إلا على المسحيين و اليهود، و ذلك رغبة في الإدارة الاستعمارية تفادي ظهور جمعيات دينية تطالب بالإشراف على الدين الإسلامي و ممتلكاته من المـساجد و الأوقـاف و تعـيين الموظفين، و لكن رغم سياسة الضغط والقمع التي مارسها الاحتلال فإن المساجد و المـدارس قامت بمواصلة دورها الرئيسي في المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري، و تخرجت منها طبقة من العلماء و المصلحين التي اتخذت من المسجد منطلقا في الإصـلاح إلى غاية الحرب العالمية الأولى.

2- المدارس القرآنية (الكتاتيب):

لقد تأسست هذه المدارس في العهد العثماني، وبلغت شهر ا آفاقا بعيـدة، فقـد أورد الوزان أن (ليون الإفريقي) تلمسان تحتوي على خمسة(05) مدارس حـسنة التـصميم مزينـة

1- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بـيروت لبنـان. 1992م، ص 83.

بزخارف الفسيفساء[1] و الشائع أن تؤسس بجوار المساجد و ذلك لارتباط العلم بالدين، لكنه إذا ابتعدت عن المسجد يؤسس بداخلها مصلّى، و تتنوع معارفها و علومها من العلوم الدينية التي تقوم على تحفيظ القرآن و تفسيره، و شرح الحديث، و الفقه و التوحيد و المنطق و الأصول إضافة إلى علوم اللغة و الأدب مثل: النحو، الصرف و البلاغة و العروض و القوافي و قواعد الإنشاء و هي الوسائل الكفيلة للمتعلم بالتحصيل و المرتبطة بالعلوم الدينية. أما العلوم الطبيعية و التجريبية مثل: الفلك، و الحساب، الطب و الصيدلة العشبية (الطب الشعبي)...

ففي العهد العثماني أسس صالح باي مدرسة سيدي الكتاني[2] سنة 1774، كما شيد مدرسة سيدي الأخضر التابعة للجامع الأخضر في قسنطينة سنة 1779 لتعليم مختلف العلوم و الفنون، و قد شيد مدارس أخرى في عنابة، القل، جيجل و كان يلحق بها مكتبة و يوقف لها أوقاف مع المسجد.

و قد اهتم بعض الدايات بما اهتم به صالح باي في قسنطينة، حيث شيد محمد بن عثمان باشا في بايلك الغرب بعض المساجد و المدارس منها مدرسة معسكر، و مدرسة وهران و مدرسة مازونة لكن تبقى الأشهر هي مدرسة المحمدية في معسكر و قد عرف أبو راس الناصر (1165-1237 هـ) في تأليفه «عجائب الأسفار» فقال: « المدرسة المتعارفة عندنا هي التي تبنى لدراسة العلم أي: لتعليمه و تعلّمه كمدرسة إبني الإمام بتلمسان، و القشاشية بالجزائر، و المحمدية بأم عسكر. و أن هذه المدارس لم تكن معروفة في أول الإسلام، و إنما كانت دراسة القرآن و سائر العلوم بالمساجد فقط...»[3].

ولقد ساهمت هذه المدارس بشكل فعال في الجانب العلمي، و التي توجه إلى المجتمع القضاة و العدول و بقية الموظفين. و يكون التدريس بعد موافقة الداي و اقتراح مسؤول الأوقاف و يجمع فيها المدرس بين مجموع الوظائف كالتدريس و الإفتاء و القضاء.

---

1 الحسن الوزان (ليون الإفريقي): **وصف إفريقيا**، ترجمة: محمد حجي و محمد الأخضر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983، ص: 19.

2-فاطمة الزهراء قشي: **قسنطينة** في **عهد صالح باي البايات**، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة الجزائر. 2005، ص:69. أما سعيدوني يذكر أن هذه المدرسة تأسست سنة 1775. دراسات و أبحاث... ص: 64.

3- سعد بوفلاقة: «**مدينة الجزائر رواسي للفن و للتاريخ**». مجلة الثقافة، الجزائر 2007، ص: 94.

و مثلت مرحلة التعليم فيها الدمج بين الثانوية و العالية، و يقوم فيها التعليم على الحفظ و استظهار المتون نظما و نثرا، لكنها تعدت نحو الفهم و إثراء المناقشات، لذلك لم يكن العلماء يكتفون بما هو مكتوب فقط، بل ذهبوا أبعد من ذلك إلى إثراءه بأفكارهم، و مناقـشة جميـع المسائل فيأخذون ا و يستبعدون أخرى، و كانوا يدربون تلاميذهم على ذلك، و من هنا جاء نظام التخصص في تلك الفترة بين التراجم و يضم العلماء و المفكرين الذين يهتمون بالكتابـة و الترجمة لشخصيات دينية و تاريخية... وبين الفقهاء الذين يعكفون على حل المشاكل الفقهية و التعمق فيها و المؤرخين الذين كان دورهم في دراسة الحـوادث و التحقيـق في الروايـات و استخراج الصائب من المزيف. من هنا برزت تسميات مختلفة لبعض العلماء كقولهم بارعا في العربية، متضلعا فيها، عارفا بالنحو، أو انتهت إليه الإمامة، أو الفقه أو الحديث ... تلك كلها صفات للجمع بين مختلف العلوم. و تتألف هيئة التدريس من أسـاتذة متفـرغين، يتقاضـون مرتبا م من الأوقاف المحبوسة على المساجد أو الزوايا و المدارس، و بعـض الأسـاتذة هـم متطوعون في تقديم بعض الدروس دون أن يتقاضوا مرتبات و ذلك لارتباطهم بمهن حرة مثـل التجارة مثل: الشيخ عبد الكريم بن محمد الفكون المتوفى 1574، أو لهم الأملاك تغنـيهم عـن الأوقاف.

و قد قسم العلماء الدرس إلى فصلين: فصل الشتاء، و فصل الربيع، و يرجع ذلـك إلى قلة المدارس أو قلة الأوقاف عليها، و بذلك ارتبطت علاقة المـدرس أو "المـؤدب" بطلبتـه كعـلاقة الأب مع أبنائه، و هو شديد الحـرص على مستقبلهم، متفرغ لهـم، لا يبخـل عليهم بالدروس العلمية و حريص على تكوينهم و إرشادهم. و قال إيميل كومـب (Emile Combes) و هو يصف حالة التعليم العربي قبل اية القرن 19 في تقريـر قدمـه إلى مجلـس الشيوخ الفرنسي في 2 فيفري 1894 : «كان التعليم العالي في أرض الجزائر يـشتمل جمهـورا غفيرا من الناس المتعطشين للعلم و المعرفة يجلسون حول شيوخ علماء لا يتلقون عنهم علـوم الشريعة و قوانينها فحسب، بل يتلقون أيضا علوم الرياضيات، الآداب و الهيئة. فكانت نتيجة انتصار أسلحتنا أن تفرق الشيوخ و اضمحل التعليم العالي»[1]. و في المقابل يحيط الطلبة مؤدبيهم

1- رابح تركي: **الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته و جهوده في التربية و التعليم (1900-1940)**، ش. و.ن. ت، الجزائر. (ب.ت)، ص: 130.

و أساتذ م بالحب و الإكبار و الإجلال و هو اعتراف لهم على ذلك بالفضل في العلم و على ما يبذلونه من كرم العطاء عليهم.

حتى أن البعض يذكر شيوخه و مربوه في مذكراته و كتبه، و خارج إطـار الـدرس فالمربي و المؤدب يتمتع بالكثير من الاحترام و التقدير من الناس، فمعلم القرية كـان محـطّ العناية من الجميع فهو مضرب المثل في الأخلاق و العلم و يطلب الأهل من أبنائهم تقليـده في سلوكه، و جميع حركاته و سكناته، و رغم هذه الظروف التي تعتبر تقليدية و تلك الموارد التي تبقى ضعيفة لأ ا مرتبطة بالظروف الاجتماعية للناس و بالأوقاف و ليست كلـها موجهـة للتعليم لكن ما يشهد به الغير أن التعليم كان متطورا و أن أرياف الجزائـر كانـت عـامرة بالكتاتيب القرآنية و المساجد و المدارس. إن قسنطينة كما يذكر قائد الفرقة العسكرية الجنرال بيدو (Bedeau) قوله: «و عند الإستلاء عليها سنة 1837 كان يوجد ا خمـسة و ثلاثـون (35) مسجدا، و سبع (7) مدارس، تتسع لعدد التلاميذ يتراوح بين 600 و 700 يتلقون فيها تعليما فوق التعليم الثانوي بالإضافة إلى دروس أخرى كان يلقيها أشخاص ذو سمعة واسـعة. يحضرها جمع غفير من الطلاب و المستمعين حتى لتغص بكثر م المساجد ... و يواصل التقرير قوله: و في نفس الفترة كانت بالمدينة تسعون (90) مدرسة ابتدائية يتردد عليها حـوالي 1350 طفلا، لم يبق منهم سوى 60 شابا يتابعون تعليمهم الثانوي، أما عدد المدارس اليوم فقد انخفض إلى 30 كما انخفض عدد التلاميذ إلى 350»[1].

أما مدينة الجزائر فقد أورد روزويت الذي رافق الحملة الفرنسية على الجزائر أن الشعب الجزائري «ربما كان يملك من التعليم أكثر مما يملك الشعب الفرنسي، إذ أن كل فرد من أفراده يعرف القراءة و الكتابة و الحساب»[2].

و يذكر الأستاذ أبو القاسم سعد الله أن المدارس التي كانت توجد ذه المدينة تتجـاوز مائة مدرسة قرآنية عند الاحتلال»[3]. لكن كان مآلها مثل: المساجد و الأوقـاف تم مـصادرة

1- عبد الحميد زوزو: **نصوص و وثائق** في **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)**، م. و. ك، الجزائر. 1984، ص: 209.

2- أندري نوشي و آخرون: **الجزائر** بين **الماضي و الحاضر**، ت: رابح اسطمبولي ، و منصف عاشور، د. م. ج، الجزائر. 1984، ص: 211.

3- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج3، المرجع السابق، ص: 37.

بعضها أو هدمها أو تحويلها لخدمة أغراض أخرى مثل: الدكاكين أو المخازن مثـل مدرسـة صباط الحوت التي هدمت سنة 1854، و مدرسة جامع السلطان التي هدمت قبلها سنة 1838. و مدرسة جامع خير الدين هدمت سنة 1840. و مدرسة جامع السيدة هدمت مع الجامع سنة 1830م، و مدرسة ستي مريم هدمت سنة 1838، و مدرسة جـامع الثعـالبي سـنة 1859، و مدرسة جامع الرحبة القديمة هدمت سنة 1840.

و منه تبنت السلطات الاستعمارية سياسة حرب على المراكز الإشعاعية للشعب الجزائري، فبعد المساجد التي رأينا أ ا واجهت وحشية استعمارية صليبية امتدت تلك اليد إلى المدارس حتى تحرم الشعب من موروت الثقافة و تعزله عن تاريخه و ماضيه و دينه لكي يتسنى لها التخطيط لما هـو قادم في أذهان ساسا ا و منظريها من قائمة الإجراءات التي تخدم سياستها المستقبلية، و بـذلك صرح دي توكفيل (Alexis de Tocqueville)*: « لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك (الأوقاف)، ثم وجهناها غير الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي، لقد عطّلنـا المؤسسات الخيرية و تركنا المدارس تموت و الندوات العلمية تنـدثر»[1]. و اسـتنتج دومـاس Dumas أن التعليم الابتدائي كان أكثر انتشارا في الجزائر و أن متوسط عدد الـذكور الـذين يعرفون القراءة و الكتابة يساوي على الأقل المتوسط الذي أعطته الإحـصائيات الولائيـة في الأرياف الفرنسية و التي تقدر بـ 40% و يقدرهم بحوالي 2000 إلى 3000 تلميـذ في كـل مقاطعة. أما الذين يزاولون الدروس المتوسطة بحوالي 600 إلى 800 تلميذ يتلقون علوم القـانون و الدين[2]، حتى أن عدد المدارس قد انخفض إلى أقل من النصف إما بالهدم أو الغلق التعسفي أو الطوعي بعد ضياع مواردها المالية باختفاء الأوقاف التي تحولت إلى الخزينة العامة باعتبارها من أملاك الدولة.

* ألكسي دي توكفيل: أحد كبار المفكّرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ و عالم اجتماع و منظر سياسي و رجـل سياسـة معروف. ولد سنة 1805 و توفي سنة 1859. اشتهر بكتاباته (الديمقراطية في أمريكا)، و (النظام القـديم و الثـورة)، (رسالة عن الجزائر). انتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839 إلى 1849، ثم عين وزيرا للخارجية. اعتزل العمل السياسي سنة 1851 بعد رفضه للانقلاب الذي قاده لويس نابوليون (نابوليون الثالث).

1 - Alexis de Tocqueville: **Seconde lettre sur l'Algérie**, Ed: Zirem, Bejaia, Algérie. 2006, P: 87.

2- إيفون تيران: المرجع السابق، ص: 135.

فمنذ السنوات الأولى للاحتلال، تدهور التعليم و بدأ في التراجــع، و يــشير الــسيد لوبيشو Le Pescheux (المفتش العام للدراسات) أن الكثير من الكتب تشتتت بفعل عمليــات الاحتلال المتكررة للمساجد كما تمّ إتلاف جزء كبير من المخطوطات التي كانــت تــستعمل كقاعدة للتدريس، و بدأت المدارس في التلاشي مع الأوقــاف، و بــذلك هــاجر العلمــاء و الأساتذة الذين كان عددهم معتبرا يعيشون من عائدات تلك الأوقاف. و كان الكثير منهم يجمع بين وظيفة التدريس و المفتي و القاضي ...

لكن يعتبر التدريس عملا صالحا و غالبا ما كانت العائلات الثرية تقوم بالتكفل بطالب أو بمجموعة من الطلبة. و رغم ذلك كانت الأوضاع تزداد سوءا يوما بعد يوم، و هنــا أورد كل من دوماس و إسماعيل عربان (Ismail Urbain) الشهادة التالية: «كانت نتيجة سياســتنا كارثية، فقد أهملت جميع المدارس الابتدائية تقريبا ... و حلت الكارثة بالمدارس ... و الزوايا الأقرب من مراكز الاحتلال هجرت ... و هاجر الأساتذة إلى أطراف البلاد التي لم تكن بعــد قد وقعت تحت سيطرتنا[1] لذلك جاءت التقارير منذ 1840 تؤكد أن من بين عدد الــسكان الذين يقدر عددهم باثنا عشر ألف (12 ألف) هناك 24 مدرسة تستقبل أكثر من 600 تلميذ، و في فيفري 1846م لم يبق سوى 14 مدرسة تعلم حوالي 400 طفل.

و مع استمرار الحركة الاستعمارية في التوسع بالداخل، بدأ التعليم يعيش فتــرة فتــور قاسية بسبب كثرة الحروب و مشاركة الطلبة في الثورات المختلفة، حيــث ســاهم ذلــك في هجرتهم من المدن نحو الريف طلبا للعلم و المعرفة، لكن بعد توغل الاستعمار إلى المناطق النائية خاصة بعد الستينات من القرن 19. تحول هؤلاء الطلبة نحو الطرق الصوفية و هو ما أضــعف تعليمهم لارتباطها بالاستعمار و بالطرق التقليدية البالية.

أما المنطقة الغربية فقد شهدت عدم الاستقرار، و هذا لطول المقاومات القاســية الــتي شهدتها و التي قادها الأمير عبد القادر (1832-1847) و دمرت معالمها الأدبية[2] مثل: معسكر، وهران، تلمسان، مستغانم و هجرة علماءها و طلبتها و تعرضت مكتباتها و مساجدها للنــهب و الهدم، حيث كان ضباط الجيش و مرافقوهم في عملية الغزو ينهبون المكتبات التي يعثــرون

1- إيفون تيران: المرجع نفسه، ص: 137.

2- حميدة عميراوي: **من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، ط2، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائــر. 2007، ص: 69.

عليها و يبيعوها لتجار الكتب الأوروبيين الذين ينقلوها إلى أوروبا، و هو ما ساهم في بعثرة المنتوج الفكري و التاريخي في العالم، فضلا عن إحراق الأخرى فقد أورد الأستاذ تركي رابح حادثة رهيبة تبين ما فعله الجيش الفرنسي بالموروث الثقافي في الجزائر أثناء حربه ضد الأمير عبد القادر الذي أصابته نوبة من الحزن الشديد، و هو يتتبع آثار الطابور الفرنسي مسترشدا بالأوراق المبعثرة في الصحراء التي انتزعها الجنود الفرنسيون من الكتب التي عانى الكثير في جمعها[1].و توقفت مازونة و المدية و مليانة عن أداء دورها في استمرار الثقافة، باعتبارها المناطق التابعة للأمير عبد القادر، فقد دمرت بفعل الحملات الفرنسية عليها، و مختلف المعارك التي شهدتها، و ضعف الوضع الاقتصادي فيما بعد بظهور الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بين 1867-1868 و 1871 و هجرة الناس للتعليم. و بمجيء النظام المدني في الجزائر مع الجمهورية الثالثة (1870-1940)، أولت أهمية للمدرسة باعتبارها الوسيلة الحقيقة للغزو الفكري بعد الاحتلال العسكري، و لما كانت المدرسة هي المظهر الثاني للاحتلال بعد القوة، تم الاعتناء بالمدرس و حمل شعار: «أن آخر الفاتحين و هو مدرس الجمهورية الثالثة»[2]، حيث أراد جول فيري (Jules Ferry)* و أنصاره بعث دور المدرسة و هو الدعوة إلى الإدماج الكلي الذي يشمل جميع الميادين: القضاء، الإدارة، الاقتصاد، الثقافة[3] و كان التعليم هو الطريق الأنسب لتحقيق هذه السياسة الإدماجية، و ذلك بتكوين فئات متميزة من المتنورين و المتطورين أطلقت عليهم تسمية النخبة و هي الفئة التي قبلت النفوذ الأوروبي في الجزائر، و العادات و التقاليد الفرنسية.

1- تركي رابح: المرجع السابق، ص: 97.

2- عبد القادر حلوش: «**الجمهورية الثالثة و التعليم الفرنسي في الجزائر**»، مجلة الشهاب الجديد، العدد 03، المجلد 03، السنة الثالثة، الجزائر. 2004، ص: 343.

* جول فيري (1832-1893): محامي و رجل سياسة فرنسي و نائب جمهوري في أواخر الملكية (1869)، دخل إلى حكومة الدفاع الوطني سنة 1870 و أصبح رئيسا لبلدية باريس، ثم عين وزيرا للتعليم العمومي (1879-1883). عين رئيسا للمجلس (1880-1881، 1883-1885). و ساهم في إصدار قوانين عديدة لمنح الحريات العامة مثل حرية التجمع و الصحافة و النقابات، و اقترن اسمه بمختلف القوانين المتعلقة بإصلاح التعليم: مجانية و إجبارية و لائكية التعليم الابتدائي.Dictionnaire Encyclopédique… op.cit.P: 1395

3-CH.Robert Ageron: **L'Algérie Algérienne de Napoléon III a De gaulle**, Ed:Sindbad, Paris. 1980, P: 74.

و لم يكن الاندماج هو الخطة الرئيسية للجمهورية الثالثة، إنما هو وسـيلة للـسيطرة الفرنسية قصد وضع حد للمقاومة الوطنية، و تأسيس مدرسة مشا ة للنموذج الفرنسي لأ ـا فُرضت من باريس و لم تكن تابعة من الجزائر و هذا ما ساهم و لمدة طويلة في فشل المدرسـة الفرنسية في الجزائر[1]، و استمرت السياسة الاستعمارية في الاهتمـام بالتعليم الفرنسي و محاربة الموروث الثقافي قصد الاندماج و قطع الصلة بين أطوار التعليم في المسجد ثم الزاوية فيما بعد. لذلك كانت التقارير تصف الأهالي بالجهلة و أ م لا يعرفون لا القراءة و لا الكتابة.

و قد قدر تقرير أن عدد المدارس القرآنية سنة 1878 حوالي 2000 مدرسة و تردد عليها ثمانية و عشرون ألف (28 ألف)[2].

و على الرغم من قسوة الإدارة الاستعمارية، و التنكر لمصالح الشعب الجزائـري منـذ معاهدة التسليم إلا أن الحاكم العام شـانزي (Antoine Eugène Alfred Chanzy) 1873-1879 أصدر قرارا بمنح رخص المدارس القرآنية من طرف رؤساء البلديات أو الضباط السامين بعد أخذ رأي شيخ الدوار، و لكن يرفض منح هذه الرخص:

- إذا كان المؤدب أجنبيا على المنطقة و لا يعرفه الطلبة.
- فتح مدرسة إذا كانت توجد في المنطقة مدرسة فرنسية عربية.

و قد جاء هذا التقرير ليضيق على مصالح الأهالي، و يحاصر التعليم الـديني خاصـة في اختيار المؤدب[3]، و جمع المعلومات عنه من حيث إقامته السابقة، سلوكه و ماضيه، سلوك أهله و ماضيهم و علاقته بالفرنسيين.

و إذا رغبت بعض الأسر البرجوازية أو الميسورة أن تقدم لأبنائهـا تعليمـا خاصـا، و ذلك باستخدام مؤدب أو معلم فيجب عليها إخبار السلطات الاستعمارية، و ذلك بطلـب رخصة توضح الطلب بأن المؤدب قادم لعائلة فلان و أنه ستقدم له أجرته، و هي المسؤولة أمام السلطات الاستعمارية عنه و عن تصرفاته.

1- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 344.

2- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج3، المرجع السابق، ص: 51.

3- إيفون تيران: المرجع السابق، ص: 227.

ذه السياسة الاستعمارية التي تكرس المراقبة المستمرة للشعب، و وضع العوائـق نحـو طريق تعلمه، بدأت هذه المدارس تعيش حالة من التلاشي و الاندثار خاصة بعـدما أعلنـت الإدارة منذ البداية حر ا على الجزائريين و ذلك عند مصادر ا للمساجد و الأوقاف.

و بعد صدور مرسوم 18 أكتوبر 1892 الذي وضع إصلاحات قصد تعليم الأهـالي، و التأكيد علـى ضـرورة أن يلـبي المؤدبـون في المـدارس القرآنيـة شـروط الـصحة، و يؤكد على عدم تعليم الأطفال أو التلاميذ أمورا أخرى غير القرآن، و تعتبر هذه الإصلاحات تمهيدا لتضييق الخناق على التعليم الديني الذي بدأ يشهد شيئا فشيئا الضعف و الانحطاط.

3- الزوايا و الطرق الصوفية:

نشأت الزاوية* في المشرق العربي و كان يقصد ا المسجد الصغير و ذلك للتمييز بينها وبين المسجد أو الجامع و قد استقر ذلك المفهوم و لم يتغيـر لكن في المغرب العربي ظهرت في القرن 13 م حلت محل الرابطة و الرباطات*.

و كلمة الزاوية تعني تيكي TEKKIE بالتركية، و خونق KHAOUNAK بالمصرية، و خالتيرخان KALEUTER-KHANE في آسيا الوسطى و خانق KHANAK في الهنـد[1]، و هي تعني في الأصل ركن البناء و تولدت لها معاني مثل انزوى الناس بعـضهم لـبعض،أي تضامنوا و تآلفوا و أخذت الزاوية في شمال إفريقيا معنى يطلق على بناء ديني شـبيهة بمؤسـسة تعليمية تحتوي في الغالب على قبة و غرفة للصلاة و ضريح لولي صالح و غرف لتحفيظ القرآن

* الزاوية هي مؤسسة ليس لها مثيل في الدول الغربية يدفن فيها أفراد المؤسسة حيث تصبح موضع للحج و الزيارة يؤمهـا الإتباع و أحباب الأسرة في فترات محدودة، و هي بذلك تقوم بدور المسجد حيث يجتمع مسلمو القرى ا ـاورة لإقامـة صلا م. و المدرسة حيث تدرس كل العلوم قراءة وكتابة و علم الحساب و جغرافيا وتاريخ و السحر... يجتمـع فيهـا العلماء لدراسة الحاجات التي يجهلها البعض، ومناقشة بعض قضايا الشرع أو التاريخ أو الدين، لها دور المستشفى و الفندق الذي يأوي إليه الحجاج و السافرين و المرضى و العجزة و العقام، و مكتبة تزخر ذخائرها يوميا بأعمال المتعلمين ا انظر: (ادواردو دونفو:**الإخوان**، ت.ت:كمال فيلالي، ص:25 الهامش)

* - يطلق اسم الرباط على المكان الذي ينطلق منه الجهاد و سمى الاستعمار شيوخها مرابو Marabout تحريف لكلمة مرابط، لكن هذه الرباطات لم تكن تفتقر للعلماء و الفقهاء الذين يعلّمون الناس شؤون دينهم، و بعد انتهاء وقت الجهـاد تتحول إلى مدارس لتعليم الناس أمور الدين و الدنيا.

1 -XAVIER Coppolani et Octave Depont: **Les confréries religieuses musulmanes**, Adolphe. Jourdan, Alger. 1897, P: 205.

و استقبال الزائرين. و يؤكد الأستاذ سعد الله أن بناءها يختلف عـادة عـن بنـاء المسجد و المدرسة، فالزاوية غالبا ما تجمع بين هندسة المسجد و المنزل و هي في الجملة قصيرة الأسوار منخفضة القباب قليلة النوافذ، و إذا كان لها مسجد فهو في الغالب بدون مئذنة فالزاوية مـن الناحية الهندسية ليست جميلة شكلها يوحي بالعزلة و التقشف و الهدوء[1] و تعرفها إيفون تيران: «أنها مدفن عائلة مرابطين، أي عائلة تملك الأصالة الدينية الوراثية، و يأتي إليهـا النـاس لأداء الصلاة، ثم من أجل التعلم و العلاج و تحضى تعليما ذا بثقة كبيرة خصوصا و أنها تقوم علـى أسس خرافية و غير عقلانية»[2].

و قد انتشرت الزوايا منذ القرن السادس عشر (16) بعد الصراع الـصليبي الإسـباني، و إثر سقوط الأندلس عام 1492، و حملات الاسترداد التي قادها الإسبان على ثغور المسلمين في المغرب العربي بإعلان الجهاد ضدها، و إحياء الوظائف الحربية، و لكن بعد مجيء العثمانيين و تحقيق انتصاراتهم المتواصلة في المتوسط، حولت هذه المؤسسات نشاطاتها نحو العلم و المعرفـة كتعليم الصغار القرآن و تحفيظه لهم، و استظهار بعض السور من الذكر الحكيم، و قد تتعدى إلى تدريس بعض العلوم الأخرى مثل: الفقه و العقيدة، النحو و الصرف، البلاغة و المنطق ... و تحتوي مختلف هذه الزوايا على مكتبات عامة تطورت بفضل كتابات مدرسيها و علمائهـا، و تضم بين طياتها مخطوطات نفيسة و نادرة في مختلف العلوم منتشرة خاصة في المدن الكـبرى مثل: قسنطينة، الجزائر، تلمسان، لذلك احتلت هذه المؤسسات مكانة كبيرة في نفوس الشعب الجزائري، و ساهمت في نشر الثقافة و المعرفة بشكل واسع[3].

و يتجلى دورها في الحركة الثقافية، خاصة الجانب التعليمي من خلال نشاطاتها المختلفة كتلقين العلوم الدينية و اللغوية و الأدبية، و توجيه الطلبة نحو المدارس المجاورة مثـل القـرويين (فاس)، الزيتونة (تونس)، و هناك من يتعداها إلى الأزهر الشريف (مصر)، و يؤكـد مقـدم

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)**، ج1، المرجع السابق، ص: 270.

2- إيفون تيران: المرجع السابق، ص: 132 .

3- جميلة معمري: **«دور الزوايا في مقاومة الجهل و التبشير المسيحي»**، مجلة الشهاب الجديد، المرجـع الـسابق، ص: 282.

التحفة المرضية أن الزوايا تحتل الصدارة بين مختلف المراكز الثقافية في تثقيف المعوزين و الفقراء و المتعطشين للعلم و هو يقسمها إلى قسمين[1]:

- **القسم الأول**: يقوم بتحفيظ القرآن الكريم و يؤمه –غالبا- الغرباء الذين سبق لهم أن تعلموا الحروف الهجائية و استظهروا بعض السور من أي الذكر الحكيم على الأقل.

- **القسم الثاني:** فإنه يقوم بتدريس فنون الوقت لاسيما الفقهيات، العقائد، قواعد النحو، و الصرف و فنون البلاغة و المنطق و بعض المبادئ في علم الفلك و هذا القسم لا يؤمه في الغالب إلا المستظهرون لكتاب الله.

و من أهم ميزات العهد العثماني انتشار الزوايا و الطرق الصوفية و القباب و الأضرحة و الأماكن المخصصة للزيارات في كامل أرجاء البلاد سواء في المدن أو الأرياف، و قد كانت كل مدينة محروسة بولي صالح يحمل لها البركة و يمنع عنها الاعتداءات و المشاكل التي تواجهها مثل: تلمسان و الجزائر و قسنطينة و بجاية.

فمدينة الجزائر كانت تحتوي على العديد من هذه الزوايا و الأضرحة مثل: سيدي عبد الرحمان الثعالبي، و زاوية سيدي عبد القادر الجيلاني، أما قسنطينة فإ ا تحتوي على حوالي ستة عشرة (16) زاوية[2] مثل زوايا و خلوات سيدي الكتاني، سيدي عبد المؤمن، سيدي عفّان، سيدي مسيد ... حتى أن العائلات الكبرى قد اشتهرت بزواياها الخاصة مثل: زاوية أولاد الفكون، ابن نعمون ... أما المنطقة الغربية خاصة في حاضر ا تلمسان فقد اشتهرت بعدة زوايا واضحة مثل: زاوية سيدي بومدين، زاوية سيدي الحلوي الأندلسي، زاوية عين الحوت.

أما منطقة زواوة (بجاية)، فإ ا تعتبر من أهم مناطق انتشار الزوايا، فقد بلغت ا خمسين زاوية ساهمت بشكل كبير في الدفاع عن الإسلام و نشر التعليم رغم طبيعة المنطقة الجبلية الصعبة فقد كان التلاميذ ينتقلون إليها من مختلف المناطق ا اورة و اشتهرت منها: زاوية الأزهري بآيت إسماعيل، و زاوية سيدي بن علي الشريف (أقبو) التي تكون ما بين 200 إلى

---

[1] - محمد بن ميمون الجزائري: المصدر السابق، ص: 59.

2- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)**، ج1، المرجع السابق، ص: 266.

300 طالب و تلميذ[1]، بالإضافة إلى المسافرين الذي يزيد عددهم عن 100 كل سنة و زاوية سيدي منصور بآيت جناد.

و كانت لهذه الزوايا في الأرياف أراضي موقوفة تزرع من طرف رجال الزاوية[2] و هذا جزء من الغذاء، أو لتغطية أجور المدرسين و معيشة الأولاد كما أ ـا تـستفيد ممـا يقدمـه الفلاحون كزكاة على إنتاجهم السنوي.

لذلك ازداد عددها في البلاد مع مطلع القران الثامن عشر (18) حتى فاق عدد المساجد و المدارس، فتلمسان عرفت أكثر من ثلاثين زاوية، أما قسنطينة فقد شهدت في عهد صالح باي أكثر من ثلاث عشرة زاوية. أما مدينة الجزائر فقد تعدى ا العدد أكثر من اثنان و ثلاثون قبة و ضريحا و اثنا عشرة زاوية، و ذهب البعض أ ا احتوت على تسع عشرة زاوية أو رباط[3].

و كانت كل زاوية تتألف من مسجد أو قبة و هي التي تغطي قبر المرابط الذي تحمـل اسمه أو اسم المكان، و فيها مكان لا يقرأ فيه إلا القرآن، و بعض العلوم البـسيطة الأخـرى و لذلك نجدها في مناطق عبارة عن مدارس ابتدائية للأطفال و مساكن مخصـصة للتلاميـذ أو الطلبة الذين يأتون لتحسين علومهم و مساكن أخرى تأوي الفقراء و المساكين.

و تعتبر الزاوية جامعة دينية و ملجأ مجانا، لذلك فإ ا تقوم بجميع مراحـل التـدريس الثلاث، و قد رأى M.Daumas أن هذه المدرسة هي مفتوحة للأطفال العرب والقبائل و بعض الأسر ترسل أبنائها إليها رغم بعدها و يدفعون 06 دورو على كل طفـل[1] و هـذا للأكـل و المسكن و الملبس على حساب المؤسسة إلى غاية مغادرته، و يضيف أن الأغنياء و الميسورين يقدمون بعض الهدايا المقبولة و يتلقى التلاميذ التعاليم الإسلامية ثم يعودون للعمل في منـاطقهم و هم محملون هذه المعارف بعد 6 أو 7 سنوات تؤهلهم إلى العودة بصفة طلبة و هـذا لفـتح مدارس صغيرة و يتلقى التلاميذ في الزوايا بعض العلوم[2] منها:

---

1 -M.Daumas et M.Fabar: **La Grande Kabylie- Etudes historiques**, L.Hachette, Paris. 1847, P: 61.

2 -Le général Daumas: **Mœurs et coutumes de l'Algérie. Telle- Kabylie-Sahara**, L.Hachette, Paris. 1853, P: .

3- أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص: 267.

1 -M.Daumas et M.Fabar: op.cit, P: 60.

2- جميلة معمري: المرجع السابق، ص: 281.

-**القراءات**: و هي تلقين التلاميذ أو الطلبة فن التجويد، و تلاوة القرآن بحسب الروايات الشهيرة.

-**التفسير**: يدرس بعض الشيوخ في جامع البيان في تفسير القرآن (الطبري)، و تفسير الكشاف (الزمخشري)، و تفسير الرازي لمؤلفه فخر الدين الرازي، و تفسير الثعالبي عن ابن إسحاق محمد بن أحمد الثعالبي، و تفسير البيضاوي عن ناصر الدين ابن محمد عبد الله بن عمر البيضاوي.

-**الحديث**: يدرس فيها صحيح البخاري، موطأ الإمام مالك، مسند الإمام أحمد، شفا القاضي عياض و كافة مصنفات الحديث.

التوحيد و الفقه و الأصول: اشتغل الكثير من العلماء بتدريس مختلف الموارد الدينية كالتوحيد و التصوف.

البلاغة و الأدب: تدريس اللغة العربية و قواعدها و آدا ا.

لذلك فإن التلاميذ يتلقون بمختلف المعارف مثل: القرآن و النحو و الأجرومية الحساب و التاريخ (ابن خلدون) والطب (ابن سينا)، و لكن ندرة هذه الكتب كانت في كل مكان تقريبا و هي امتداد للمعارف السابقة[1].

و هناك الزاوية المرابطية و هي التي تقوم على المرابط أو المرابطين و هم رجال دين يحفظون و يتأملون القرآن، و من خلال ذلك سيعطون أمثلة على مكانتهم السامية و يحققون المعجزات و يجتمع هؤلاء حول قباب و يعيشون في عزلة، و يؤكد هايدو (Haëdo) أنه حول مدينة الجزائر في أعالي الجبال يبلغ عددهم 200 مرابط أو رباط مع مريديهم و أغلبهم من الأهالي[2]، و الزوايا محكومون بالرجل الذي يؤثر في عائلة المرابطين و الذي يبين الاحترام اتجاه جميع المهاجرين و الأغراب المسلمين وهو أول واجب يقوم به[3].

إلى جانب الزوايا المنتشرة في كامل البلاد هناك الطرق الصوفية التي لها سلطة روحية و دينية حيث تقوم بفض النزاعات و الحفاظ على التماسك الاجتماعي، و نشر الأمن و إطعام المعوزين، و في المقابل ساعدت على نشر المظاهر السلبية كالدروشة و الشعوذة والخرافة، من

1- إيفون نيران: المرجع السابق، ص: 113.

2 -Diego de Haëdo: op.cit, P: 116.

3 -Le Générale Daumas: op.cit, P: 20.

أهمها: القادرية، الرحمانية، التيجانية، و الدرقاوية، و الشاذلية... و كلها لعبــت أدوارا مختلفــة سواء في الحياة الثقافية و الاجتماعية أو السياسية منذ القرن 19.

و تنقسم الطرق الصوفية في الجزائر إلى قسمين أو صنفين بارزين:

النوع خلواتي: و هي التي يدعي شيوخها معرفة الأسرار الغيبية، و القدرة على نقلها إلى الأتباع الذين يدعون بالمريدين أو الأخوان أو الفقراء يفرضون عليهم بعض الأذكار يتلو ا في خلوا م المختلفة و الخاصة حتى يفتح الله عليهم، و تختلف هذه الأذكار أو الأوراد حسب مكانة هؤلاء المريدين و من هنا جاءت تسميتهم بالخلوتية* و ذلك لإتباع ظاهرة الخلــوة و الــورد، و لأن لكل واحد منهم طريقة خاصة به من حيث السلوك[1] و الأذكــار و مــن بينــها الرحمانيــة و الشاذلية.

و عندما تكون الزاوية ميسورة الأحوال بفضل تبرعات الناس، و زيــار م المختلفــة و الهدايا و أموال الأوقاف التي تحبس لها، يتم الاهتمام بالأطفال للتعليم في الزاويــة و تحفــيظ القرآن الكريم، و تلقين مختلف العلوم ومواد اللغة العربية، و علوم الشريعة و الفقه و الحــديث و التوحيد و التاريخ .... وفي هذا النوع يقوم الشيخ نفسه بمهمة التعلــيم أو يوظّــف بعــض العلماء أو الفقهاء و المدرسين للقيام بتلك المهمة و يحمل نوابه ألقابا مختلفة مثــل: المقــدم أو الوكيل أو الرقيب أو الخليفة.

-**النوع الغير خلوا**تي: و هي التي لا يدعي شيوخها أو أصحا ا معرفة الغيب، أو أسرار معينــة لكن يتخذون لأتباعهم بعض الأذكار يتلو ا وراء الصلاة، و يهتمون بتحفيظ القرآن الكــريم للأطفال و بعض العلوم الشرعية الأخرى و الدينية و اللغوية و من أهم روادها التيجانية.

على العموم الطرق الصوفية في الجزائر بعضها فروع لطرق أخرى خارج الجزائر اتخذت لنفسها مقرات و فروعا في الجزائر مثل: التيجانية التي تمتد على كافة ربوع القارة الإفريقية.

---

*-الخلوتية: هي المدرسة التي تأسست على يد محمد الخلوتي الفارسي: ووضع أسسها الحقيقية عمر الخلوتي و لم يكن لها في الجزائر سوى طريقتان هما: الرحمانية و التيجانية، أنظر:

- Gouvernement générale d'Algérie Services des liaisons nord-Africaines (les confréries Religieuses en Algérie 1951), P.I. Archives historiques wilaya de Batna. N: 1462. P: 27.

1- يحي بوعزيز: **أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر و العشرين**، مجلة الثقافة، العــدد 63، الجزائر. ماي 1981، ص: 16.

و على الرغم من أن معظم هذه الطرق تختلف من حيث الطريقة لكنها تتفق في المنهج الذي حددته و هو التصوف، و هذا ما أدى إلى ظهور شيء من التنافس لكسب الأتباع و المريدين، و قد ت كل طريقة مريديها الانتقال منها إلى طريقة أخرى حتى ذهبت التيجانية إلى اعتباره مرتدا.

و قد قامت بعض الطرق بفرض شيء من المال على المريد، حتى أعطته الصبغة الإلزامية لأ ا تنطلق من الطاعة إلى الشيخ و هي الركن الرئيسي في الصوفية، لذلك يقوم المريد بدفع التزاماته المالية اتجاه الطريقة و تعتبر من أهم مظاهر الانضباط و السلوك الحسن داخل المؤسسة الواحدة التي يدافع عليها المريدون بأنفسهم و أموالهم.

و قد تميزت الطرق الصوفية بالتربية الروحية و الانضباط و التعليم الذي أعطته البعض منها أهمية كبرى مثل: الرحمانية، بينما تذهب أخرى مثل: الدرقاوية، الشاذلية، التيجانية إلى ضرورة تربية الأفراد تربية روحية حتى قام العثمانيون بتأسيس مدارس قصد محاربة هذه الطرق أو المرابطين الذين كانوا مناهضين للحكم، لكنهم فشلوا في ذلك و لم ينجح لا العلماء و لا العثمانيون في مكافحتها وهذا للمكانة التي حققتها في أوساط الناس[1].

و رغم ذلك فقد حافظت هذه الطرق على الوحدة الروحية و الدينية للشعب، و هذا ما لم ينتبه له الأتراك الذين كانت علاقتهم بالناس هي جمع الضرائب فقط، أما علاقة الناس بالطرق الصوفية هي الولاء و التبعية.

أما بالنسبة للدور الاجتماعي و الثقافي للزوايا فإ ا قدمت الكثير بأعمال مهمة، حيث حافظت على شخصية و هوية الشعب عن طريق الدفاع عن الإسلام و اللغة العربية، و كانت تمثل مأوى لمن لا سكن له دون مقابل، لذلك كان تنافس المعمرين و العجزة و المتشردين للحصول على هذا المكان، كما كانت تستقبل أبناء السبيل و طلبة القرآن و اللغة العربية... و اشتهرت عدة زوايا بالمستوى الرفيع لما تقدمه من التعليم العالي و قد اعتبرها M.Daumas بالجامعة الدينية[2]، حيث كانت مراكز دينية و ثقافية و مدارس للكبار و الصغار و دورا للمعالجة و التداوي، و منعت أبناء المسلمين من اللجوء إلى المحاكم الفرنسية حيث تعتبر هي المحاكم

1- حميدة عميراوي: **جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)**، ط1، دار البعث، الجزائر. 1984، ص: 37.

2 -M.Daumas et M.Fabar: op.cit, P: 60.

و ملجأ المتخاصمين، و قد نصت لأعمال المنصرين و المبشرين في الوصول إلى أهدافهم عن طريق التعليم أو التطبيب أو الإحسان ... حيث اهتمت بالفقراء و منعهم من اللجوء إلى تلك المؤسسات و قامت بجعل التعليم مجانا لجميع الناس الفقراء و الأغنياء، الصغار و الكبار و دعت الناس إلى التمسك بالإسلام، و الحفاظ على القيم الروحية واستطاعت أن تقف كحصن للثقافة الإسلامية و معقلا للحرب ضد الاستعمار.

و بذلك كانت الزوايا روافد للمدارس المختلفة و المعاهد و الجامعات والإسلامية مثل: الزيتونة (تونس)، القرويين (المغرب الأقصى)، و الجامع الأزهر(مصر)، فبعض هؤلاء الطلبة الذين تحتضنهم هذه المعاهد و الجامعات هم من أبناء الزوايا و الكتاتيب القرآنية للجزائر.

و قد لعبت الزاوية في الريف أدوارا إيجابية أكثر منها في المدينة، خاصة في مجال التعليم حيث أنها كانت تشتمل على المسجد و قبة للشيخ، و بيوتا للطلبة و مساكن للغرباء و الفقراء، و ساهمت في نشر التعليم بجميع مستوياته، حتى تحولت الزاوية القشاشية في الجزائر إلى مدرسة عليا أو معهد و هي التي كانت تابعة فيما مضى إلى جامع القشاش، ولعبت زاوية شيخ البلاد دورا إيجابيا في مدينة الجزائر، مثل ما قامت به زاوية الفكون في قسنطينة، و زاوية مازونة ذات الشهرة الواسعة، و زاوية عين الحوت في تلمسان، لكن معظم زوايا المدن بقيت مشلولة بسبب وجود المدارس و الكتاتيب المخصصة لمثل هذه المهمة.

و قد تخصصت بعض الزوايا في استقبال نوع معين من الضيوف، و ذلك بنصوص أوقافها، فزاوية مولاي حسن بالعاصمة كانت عبارة عن دار سكن للعزاب، و زاوية سيدي أبي عتيقة تستقبل الفقراء و المرضى و العجزة، و زاوية سعيد قدورة مخصصة لاستقبال فقراء العلماء، و من جهة أخرى كانت بعض الزوايا مقصودة أكثر من غيرها إما طلبا للبركة أو للعلاج و طلب الاستجابة للدعاء[1] و كان للزوايا مكتبات عامة تحتوي على الشتات لمخطوطات في مختلف العلوم و فنون العصر، و يقصد بها زوايا الأرياف لأن زوايا المدن عانت من مصادرة أوقافها و غلقها و هدمها مثل المساجد أثناء الاحتلال، أما زوايا الأرياف فقد استمرت في أداء مهامها الجهادية و العلمية لأزيد من خمسين سنة فيما بعد، و كانت خزانا حقيقيا للعلم و المعرفة و قد أحرق و هدم أغلبها نتيجة مشاركة رجالها في المقاومات المختلفة

1 –أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1830)**، ج1، المرجع السابق، ص:270.

مثل: زوايا زواوة،و أولاد سيدي الشيخ[1]، و قد كانت محط أنظار الطلبة و الأساتذة الذين يقبلون عليها للمطالعة و البحث، و كانت هذه المكتبات موزعة على القطر الجزائري حسب أهمية المناطق التي تتمتع بالثقافة، وتدريس العلوم لاسيما في الجزائر العاصمة، و قسنطينة و تلمسان[2].

و قد لعبت دورا بارزا في مجال التعليم خاصة في المرحلة التي لم يكن فيها التعليم مهتما به خاصة في العهد العثماني و في مناطق الريف، حيث ساهمت في نشره وإحداث توازن بين الريف و المدينة التي كانت ا المدارس الحرة و الكتاتيب القرآنية، و كانت الزاوية تنفق على طلبتها و تلاميذها و العلماء الذين يدرسون فيها من الأراضي الموقوفة لها أو من الهبات و الزيارات التي يقدمها الناس أو المريدون أو من أموال الزكاة، و قد وضعت الزوايا نظما و قوانين صارمة لا يمكن للطلبة مخالفتها أو الاستهانة ا و كان الهدف منها:

تعويد الطلبة على النظام و ترغيبهم فيه، و ضمان السير الحسن و العمل داخل الزاوية و يتلخص نظامها الداخلي في:

-إن الزاوية لها سجل يقيد فيه أسماء طلاب الزاوية، و يشطب اسم الطالب منه في حالة فصله أو انقطاعه، أما إذا تغيب و لم ينقطع فيسجل غيابه.

-الخدمة اليومية داخل الزاوية، يقوم ا الطلبة بالتناوب، أما الإشراف على شؤون الطلبة أو بعض شؤون الزاوية فإنه يكون من مهام كبار الطلبة الذين يقومون به بالتناوب و بذلك يعين منهم: المقدم و الوكيل.

-إن الأوقاف الموضوعة في خدمة الزاوية يتكفل ا ناظر من ذرية مؤسس الزاوية و يساعده في ذلك كبار الطلبة .

-يخصص المأوى للطلبة الأغراب، أو الذين يسكنون بعيدا أما الطلاب من أهل القرية فإ م يتعلمون في الزاوية ثم يعودون إلى بيو م

---

1 –أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)**، ج5، المرجع السابق، ص: 361.

2 –عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945)**، دراسة تاريخية و اديولوجية مقارنة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الجزائر. 1996م، ص: 192.

-وجوب احترام كبار الطلبة مثل: المقدم و الوكيل للسير الحسن للزاوية .
- إن من يهمل واجباته أو يخل بالنظام المعمول به، و لا يحترم قواعد النظافة يتعرض للعقوبة التي تمثل في التأديب بالعصا على الأقدام أو مضاعفة حصته في أعمال الخدمة بالزاوية أو الغرامة أو الفصل النهائي و تسليمه لأهله، أما من يثبت في حقّه السرقة داخل الزاوية أو خارجها فيعاقب بالفصل .
- تقدم الزاوية وجبتين من الطعام، واحدة للغداء ، و أخرى للعشاء و من يتخلف عن موعد تقديم الطعام بدون عذر يحرم من وجبته ، ولتناول الطعام آداب يجب الالتزام بها و لا يأكل مع الطلبة إلا من كان مسجلا في دفتر الزاوية.
-ضرورة المحافظة على مواعيد الدروس، و آداب الجلوس في حلقات الدرس ، فلا يتخلف طالب عن موعد الدرس و لا يجلس في مكان طالب آخر.
- على الطلبة حضور الاجتماع الأسبوعي الذي يعقد يوم الجمعة برئاسة المقدم و ذلك:

- لتذاكر هذه العوائد ،يتعلمها الجديد و يتذكرها المقدم .
- النظر في شؤون الطلبة و مناقشتها و الفصل فيها.

-تحديد العقوبات لكل نوع من أنواع الحوادث مثل: الشجار بين الطلبة أو الخصومات أو الاعتداء بالسب و الشتم أو الضرب ، و الأدوات المستعملة فيه، أو الزنا و عقوبته، وعقوبة من يزاحم النساء أو يقف بباب الغير أو الاختلاط بالنساء.
-تخصص ليلة الأربعاء من كل أسبوع للترفيه.
- وجوب الرفق بالحيوان عموما، وفرض غرامات على من يسيء استخدام حيوانات الزاوية (أحمرة، أحصنة، بغال...) أو يعتدي عليها الطلبة بالضرب.
-العقوبة بالغرامة لمن يلعب من الطلاب أمام الضيوف الذين يترددون على الزاوية أو يرفع صوته أمامهم، أو يستدبرهم بالجلوس أو يعري رأسه، أو يمد رجليه أمامهم.
- يقوم الطلبة برعي ماشية الزاوية، و خدمة الأراضي الموقوفة عليها.
-يقوم الطلبة بجمع الأموال للزاوية من القبائل[1].

1- العيد مسعود: المرجع السابق ص: 24 .

و بذلك نلاحظ أن النظام الداخلي لهذه المؤسسات يفوق المدارس الحديثة من حيث الانضباط المفروض على تلاميذها أو زوارها ، و هذا قصد تربية طلبتها على الاستقامة، و وضع مقام آداب و ضوابط تحكمه كما حددت العلاقة بين الطلبة ببعضهم البعض أو المشرفين عليهم[1] مثل (المقدم و الوكيل) أو حتى مع الأجانب إضافة إلى تحديد عقوبة كل خطأ من يقوم بالاستهانة بالقوانين الداخلية لهذه المدرسة، و لا يعني الصرامة في تطبيق القوانين أو الحرص على العقاب إنما هي للتربية و تهذيب الأخلاق و تدريب التلاميذ على الحياة العلمية في المستقبل و تمكينهم من المساهمة في تسيير الزاوية .

و رغم كل ما قيل عن دور هذه المؤسسات ، لكنها احتفظت بدورها الإشعاعي في التربية و التعليم خاصة في مرحلة ما قبل الاستعمار .

و جملة القول أن الزوايا قبل الاحتلال الفرنسي كانت تتمتع بمكانة مرموقة بين مختلف المدارس الثقافية الإسلامية في الجزائر و تنتشر في العديد من أرجاء البلاد حتى مع المقارنة مع بقية المؤسسات الثقافية في الأقطار العربية و الإسلامية المعاصرة لها، تعتبر في غاية الأهمية بل إنها تتعداها في نشر الثقافة و الدعوة إلى الإسلام و لكن بالنظر إلى العالم الإسلامي فإنها تعيش في مرحلة الجمود و الانحطاط[2] الذي لم يستطع علماءها التخلص منه واكتفوا بنقل العلوم و المعارف نقلا تقليديا و عجزوا عن الإبداع و الإبتكار في مجال العلم و المعرفة .

و أورد كوبلاني (X.Coppolani) أنه في الجزائر غالبا ما يكون مفهوم الزاوية مرادفا للمدرسة ، لأن هذه المؤسسة تقوم بتقديم مختلف المعارف المدرسية مثل اللغة العربية و القراءة و الكتابة و حفظ القرآن و التاريخ و الجغرافية و الفلسفة و التوحيد...[3] لذلك أصدرت السلطات الاستعمارية القوانين و القرارات لتنظيم و عمل و مراقبة الزوايا منها قرار 06 أكتوبر 1852 الصادر عن الحاكم العام الذي يحدد فيه ضرورة التخلص من المدرسين و الشيوخ المغاربة و التونسيين الذين يشكلون خطرا و هذا لما يقدمونه من معارف تعيق التطور و ترفض الوجود الاستعماري في الجزائر و لكن هذا الإجراء لم يطبق كلية لأنه عدل فيه من طرف وزير

1- CH.André.Julien: **Histoire de l'Algérie contemporaine -La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871)**, P.U.F, 1964, P: 16.

2- عبد الكريم بوصفصاف : المرجع السابق ص : 193

3- Xavier Coppolani: et –Octave De Pont. Op.cit. P:205.

الحرب بتاريخ 22 ماي 1877 لكنه اشترط ضرورة الحصول على رخصة من طرف المسؤول الإداري الأول للعمالة أو الوالي الذي يقرر ذلك إن الرخصة تمنح من طرف الإداريين أو الحاكم العسكري، و ذلك بعد عرض رأي الأهالي أو الشيخ في الدوار الذي سيقيم فيه و هناك يمكن أن نفرق بين :

-طلبة مدرسين أجانب في الجزائر.

-الطلبة الذين يريدون فتح مدارس في أماكن إقامتهم أو أين توجد مدارس عربية فرنسية فيجب أن يوافق على ذلك النائب الأهلي.

و عندما تريد إحدى العائلات الميسورة أو الثرية تعليم أبناءها فإنها تأتي لهم بأحد المدرسين المعروفين من خارج المنطقة فإنه لا يسمح له بتدريس أطفال خارج تلك الأسرة و لا يمكنه فتح مدرسة و يكون رب الأسرة مسؤولا عنه مسؤولية كاملة أمام الإدارة الاستعمارية لذلك كان اهتمام الاستعمار نابعا بمعرفة و إحصاء هذه الزوايا و حتى الطرق الصوفية التي اعتبرها خطرا لا يمكن إغفاله، و من هنا بدأت عملية جمع المعلومات عن شيوخ الزوايا أنفسهم و الأتباع و المقدمين، و قد قدرهم رين Rinn ب: 355 زاوية و 1955م مقدم و 167019 إخواني مقارنة بعدد السكان بـ: 2.845,757 نسمة سنة 1882[1] (لكن إحصاء هذه السنة 1882 قدر عدد السكان بـ: 2.812,497 نسمة) منطويين تحت أكبر أسماء شيوخ الإسلام في الشرق و الغرب، كما تؤكد نفس المصادر أن هذه الطرق ينتشر أتباعها في الأرياف و القرى، و ذلك بعيدا عن الإدارة الاستعمارية التي يتهمونها بالتجسس عليهم.

1- LOUIS RINN: **Marabouts et Khouans- Etude sur l'islam en Algérie**. Adolphe Jourdan, Alger.1884, P: 516.

المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية في الجزائر.

بعد سقوط الجزائر في يد الاستعمار سنة 1830، أعلن قادته و عساكره سبب مجيئهم إليها في بيان 1830[1] الذي أرسله قائد الحملة الفرنسية، القائد العام الكونت دي بورمون conte de Bourmont، و الذي يتعهد فيه بحماية وصيانة الممتلكات الجزائرية من أوقاف ومساجد و ممتلكات، ثم جاءت معاهدة التسليم التي تعهد فيها بشرفه و شرف فرنسا أن البنود التي تحملها سوف تنال كل الاحترام و التقدير، خاصة فيما يتعلق بحرية الأشخاص و معتقدا م الدينية في البند الخامس ما أورده حمدان*خوجة: من أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان في دينهم و أملاكهم[2]، و لارتباط التعليم بالدين ارتباطا وثيقا، فكرت السلطات الاستعمارية في التنكّر لما وعدت به عن طريق التنكّر لما جاء في هذه المعاهدة و لتنفيذ سياستها التي رأى مفكروها أ ا تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: العمل على تثبيت الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية.

القسم الثاني: إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية (الفرنسة).

لقد تجلت السياسة الفرنسية (الفرنسة) منذ الأيام الأولى للاحتلال، و ذلك بعد تنظيم إدارة الجزائر، حيث جاء في التعليمات الرسمية الصادرة عن حكام الجزائر غداة الاحتلال أن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتهم هناك قومية، و العمل الجبار الذي يترتب عليهم إنجازه هو: السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم.

1- أنظر: أبو القاسم سعد الله: **أبحاث و آراء** في **تاريخ الجزائر**.ج1. المرجع السابق. ص:271. و الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)،ج2، ص: 421 .

*- حمدان بن عثمان خوجة:(1773م-1841م). مثقف و كاتب جزائري مشهور، ولد بالجزائر و هو من عائلة حضرية عريقة تملك أملاك كبيرة بالجزائر و ضواحيها (المتيجة). غادر الجزائر منفيا إلى باريس سنة 1833م، واصل نضاله في باريس للدفاع عن القضية الجزائرية و ذلك بالاتصال بالشخصيات الرسمية و منها الملك، كتب كتابا هدفه تنوير الرأي العام حول حقيقة ما يجري في الجزائر يحمل عنوان "المرآة" صدر في باريس سنة 1833م، تحت عنوان (لمحة تاريخية و إحصائية حول إيالة الجزائر)، و كتابا آخر " إتحاف المنصفين و الأدباء في الاحتراس من الوباء"، يتناول فيه مختلف الأمراض الواردة إلى الجزائر من الخارج، توفي في إسطمبول سنة 1841م. أنظر حميدة عميراوي: دور حمدان خوجة...... المرجع السابق، ص: 61.

2- حمدان خوجة: المرجع السابق. 172 .

و جاء في تقرير رسمي آخر سنة 1849م: «لا ننسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فـإن قضاءنا المدني و العقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته ذه اللغة، و ـذه اللغة يجب أن تصدر – بأعظم ما يمكن بسرعة – جميع البلاغات الرسمية، و ا تكتب جميـع العقود، و ليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا، فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتني ا قبل كـل شيء، هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة عامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم علـى استمالهم إلينا و، و تمثيلهم بنا، و إدماجهم فينا و جعلهم فرنسيين....»[1].

وبذلك نفهم أنه من الأهداف الرئيسية التي سـطر ا الإدارة الاسـتعمارية، وعكـف مفكروها و روادها على تطبيقها هي فرنسة الجزائريين و ذلك بدءا من اعتبار اللغة الفرنـسية هي الأم و اللغة الرسمية، أما اللغة العربية فهي أجنبية- لغة العرب الغـزاة لـشمال إفريقيـا، و حصر التعليم في جميع المدارس الرسمية ذه اللغة، عن طريق تكوين فئة مـن أبنـاء الجزائـر يتكلمون ا، و تحل محل لغتهم الأصلية و بالتالي تساهم في تعزيز و تثبيت الثقافة الجديدة الـتي دف إلى إخراج ا تمع من التخلف إلى مبادئ الحضارة التي أعلن عنها ساستها، و هي مبادئ الدولة الفرنسية التي تعتبر الجزائر جزءا منها. و لم تكتف الإدارة الاستعمارية بفـرض اللغـة الفرنسية في التعليم و الإدارة، بل ذهبت أبعد من ذلك حيث طلبت من الأعيـان و الطبقـة البرجوازية أن يرسلوا أبنائهم إلى فرنسا، وذلك لحسن التعليم و التحصيل من المنبـع الأصـلي للغة، و لإثبات حسن النية في الارتباط بالوطن الأم.

و ذا يقول حمدان خوجة: «و ذه المناسبة جمع السيد M.Codet شيخ البلدية ا لس البلدي و كنت عضوا فيه لتهنئة الجنرال كلوزيل Clauzel بالعودة سالما، و على إثر الزيـارة أخبرنا بالتقارير التي وصلته و قال بأنه: عملا على راحته، وللتدليل علـى الثقـة للحكومـة الفرنسية، يجب أن نجمع على الأقل (50 طفلا) من أبناء الأعيان ليرسلوا إلى فرنـسا ليتعلمـوا اللغة.... أيد شيخ البلدية هذا لطلب و اقترح أن يشرع في تنفيذه و قال: « إن رفض إرسـال الأطفال إلى فرنسا يعتبر خروجا عن طاعة الفرنسيين، و الذي لا يريد الامتثال إلى هذا الإجراء يجب أن يخرج من مدينة الجزائر»[2].

1- رابح تركي : **التعليم القومي و الشخصية الوطنية**. ش. و. ن. ت، الجزائر.1981م، ص: 108.

2- حمدان خوجة: المرجع السابق، ص: 217 .

و من هنا تتجلى الخطة التي باشرت فيها الإدارة الاستعمارية، و هي تكـوين أفـراد و مجموعات تكون قادرة على تسهيل المهمة للسلطات الإدارية في تسيير البلاد مجموعات بعيدة عن الجزائريين من حيث تكوينها، و ثقافتها المنبوذة، و أقل درجة من الفرنسيين أصحاب الشأن في البلاد و بالتالي دورها هو تسيير مصالح الاستعمار في الجزائر لا غير.

وبوصول نابوليون الثالث* إلى الحكم في فرنسا، برزت سياسته بالنسبة للأهالي، و التي اعتـبر فيها الجزائريين مواطنين فرنسيين ضمن المملكة العربية[1] حيث قال: «إن الجزائر ليست بـلادا مستعمرة بالمعنى العام المفهوم من هذه الكلمة، بل هي مملكة إمبراطورية على الفرنسيين و أريد أن أستفيد من شجاعة العرب و شهامتهم، على أن استغل فقرهم و بؤسهم»[2].

فأصدر قرار 14 جويلية 1865 للحصول على الجنسية، ولكن بشرط التخلـي عـن الأحوال الشخصية للأهالي، و بالتالي رفضها المعمرون و القادة العسكريين على الرغم من أنها لم تكن في صالح الأهالي، و ذلك في إطار القضاء على الشخصية الجزائرية و يصبح الجزائـري رافضا لإنتماءه العربي الإسلامي الذي على التخلف، و ما أورده، أحد أعضاء جماعة النخبـة لزميل له الفرنسي في المجلس البلدي للعاصمة خير دليل على ذلك قوله:«بأنني أشعر بالخجل من عربيتي ...»[3].

و يصف محمد فريد*حالة التعليم في الجزائر بعد زيارته إليها سـنة 1901: « إن حالـة التعليم في الجزائر سيئة جدا، و لو استمر الحال على هذا المنوال لحلّت اللغة الفرنسية محلّ العربية

---

* نابليون الثالث (لويس نابليون): 1808-1873 ابن شقيق نابليون بونابارت انتخب سنة 1848 كرئيس للجمهورية في فرنسا، أدى اليمين الدستورية سنة 1850، أيد بريطانيا و تركيا في حرب القرم سنة 1854 ضد روسـيا، حـضر افتتاح قناة السويس عام 1869، استسلم في حرب 1870 ضد بروسيا في معركة (سيدان Sedan) و بذلك سقطت الإمبراطورية، اعتزل السياسة و عاش في انجلترا و توفي بها في 09 فيفري 1873.

1- يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب**،ج1، دار الهـدى للطباعـة و النـشر و التوزيـع، الجزائر.2004م، ص: 477.

[2]- عبد القادر حلوش: السياسة التعليمية... المرجع السابق ص 52 (الهامش).

3 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)**، ج2، المرجع السابق، ص: 298.

* محمد فريد (1868-1919): سياسي و أديب مصري، رئيس الحزب الوطني خلفا لمصطفى كامل (1908) من كبار المناضلين في استقلال مصر، ومن كتبه (تاريخ الدولة العثمانية) و (تاريخ الرومانيين). أنظر المنجد في اللغة و الأعلام ص: 414.

في جميع المعاملات، بل ربما تندرس العربية بالمرة مع مضي الزمن، فـلا الحكومـة تـسعى في حفظها، و لا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس.... و يستمر قائلا: هجرت ربوع العلم، وخربت دور الكتب و صارت الديار مرتعا للجهل و الجهلاء، و كادت تدرس معـالم اللغة العربية الفصحى، و تطرقت إلى اللغة العامية للكلمات الأجنبية، بـل أصـبحت اللغـة الفرنساوية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران و قسنطينة و عنابة و غيرها....» [1].

و لتكوين جيل متفتح على ثقافتها و حضارتها بدأت في فتح أبواب التعليم الفرنـسي، بعد ما حاربت بكل قواها التعليم العربي الإسلامي الذي اعتبرته تقليديا ضعيف و عقيم في حين باعتراف مفكرين [*] و مؤرخيها أن الحياة الثقافية في الجزائر كانت مزدهرة قبل مجيئها.

1- المدارس العربية الفرنسية:

بعد سلسلة المقاومات التي قادها الجزائريون، و التي دامت أكثر من 15 عاما، و نقصد بها مقاومة الأمير عبد القادر (1832م-1847)، و بسط الاستعمار نفوذه على الجزائر فكـر في تنظيم التعليم الفرنسي للأهالي، و بذلك صرح وزير الحربية الجنرال شرام من بـاريس يـوم: 6 أوت 185: «إن الظروف الحالية، و بعد حرب دامت 17 سنة، فإنه يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية و إرساء قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر» [2].

و بـذلك أنـشئت المـدارس العربيـة الفرنـسية في عهـد الجمهوريـة الثانيـة (1848-1852) بمرسوم رئاسي في: 1850/07/14 في المناطق المهمة بالسكان، و هي مـدارس ابتدائية: أين تـدرس اللغتين الفرنسية و العربية. تتـألف من المدير الفرنـسي و لـه نائـب و هو(ممرن) مسلم، يتعلم فيها الأطفال القرآن مثل المدارس [**] الأهلية، و أيضا القراءة و الكتابـة في كتب موضوعة تحت الرقابة الاستعمارية، فيدرسون المفاهيم الحسابية، التاريخ و الجغرافيـا، الرسم، أيضا تكوين فرق موسيقية للأغاني الوطنية التي تغنى كل يوم من طرف هؤلاء الأطفال.

1- أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين و أثرها الإصلاحي في الجزائر**، م. و. ك، الجزائر. 1985. ص : 64.

*- أنظر ما كتبه: "Marcel Emerit" و"Daumas" و "Turin" و ما كتبه القنصل الأمريكي وليام شالر.

2- عمار هلال: **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائـر المعاصـرة (1830-1962)**، د. م. ج، الجزائـر. 1995، ص: 112.

**- أورد عبد القادر حلوش أنه قبل صدور مرسوم 14 جويلية 1850، قد صدر مرسومان خاصان بتأسيس المـدارس العربية الفرنسية في: (24 ديسمبر 1849، و 24 جانفي 1850) و يشملان المدن الكبرى فقط (الهامش ص: 50).

و هي لم تقتصر على الذكور فقط، بل أنشئت أيضا من أجل الفتيات المسلمات لتعليم الخياطة، القراءة و الكتابة، و ذلك قصد إحداث ثورة في الأسرة المسلمة، و كان الغرض الأساسي من تأسيسها ذا طابع سياسي أكثر منه تعليمي حيث أوضح أحد الفرنسيين مبينا النية من ذلك في سنة 1861:«إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلفة-العربية الفرنسية- هو القضاء على المدارس العربية الإسلامية الخاصة و الحرة»[1].

و وصل عددها في بادئ الأمر إلى ستة (06) مدارس، ثم ازداد إلى أن بلغ 38 مدرسة سنة 1861[2]، و كانت تشرف على حوالي 13 ألف طفل جزائري، و قد اعتبرت أحسن سنوات تعليم الجزائريين، لأنه بعد ذلك شهدت هذه المدارس معارضة من طرف المعمرين الرافضين لتعليم الأهالي وإلى البلديات التي كانت تشرف عليها، و لكن الحقيقة أن هذه المدارس عرفت انتعاشها في عهد الحكم العسكري وقد بين الدوق دومال Duc D'umale* الغرض من هذا التعليم قوله: «إقامة مدرسة بين الجزائريين أحسن و أفضل من كتيبة عسكرية لفرض الأمن و التغلغل داخل الجزائر، فهو الذي سمى نظريته هذه بسياسة «ضمان توجيه الأفكار»، أما بيدو Bedeau سماها: الاستيلاء على إدارة التعليم و توجهيه»[3].

ثم بدأت تسير نحو الزوال و الاندثار منذ وضعها تحت إشراف البلديات للإشراف عليها، و بذلك بدأ النشاط التعليمي في الضعف لقلة النفقات البلدية ابتداء من 1861، مثل ما هو معول به في فرنسا، و رفضت هذه البلديات أية إعانة للمدارس، و هذا ما أدى إلى غلقها شيئا فشيئا في المدن: البليدة، مليانة....أورليان فيل (الأصنام) و ما بين 2 ماي-11 ماي 1866 صدر مرسوم حكومي نص على وضع المدارس العربية الفرنسية تحت مسؤولية البلديات في

1- عبد القادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، ط1، دار الأمة، الجزائر. 1999، ص: 54.

2- عمار هلال: المرجع السابق.ص: 112.

* الدوق دومال: هو أحد أبناء الملك الفرنسي لويس فليب، اشتهر بحقده على الأمير عبد القادر و هجومه على الزمالة العاصمة المتنقلة لدولة الأمير في 1843/05/16، و هو الذي استلم جواد الأمير إثر استسلامه. لكنه كان يجهل ما كان يضمره له القدر إذ لم تدم الفرحة طويلا حيث خلع أبوه من الملك إثر ثورة 1848 بفرنسا، فخلع هو الآخر من الجزائر بالتبعية، للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1 المرجع السابق ص 267 و كذلك في ص 336-337

3 -Georges Voisin: **L'Algérie pour les Algériens**, Michel.Lévy Frères-Libraires, Editeurs, Paris. 1861, P: 45.

المناطق المدنية، و أدرجت في الحساب الإضافي للضريبة العربية في المناطق العسكرية، وقد وجدت رفضا تاما من طرف البلديات لتقديم أي مساعدات لهذه المدارس بدعوى وجود المدارس المختلطة Mixtes و التي يستطيع الأهالي الالتحاق ا.

إلا أن هذه المدارس شهدت نفور الأهالي منها، و من هنا بدأت تعيش مرحلة الأفول و الزوال، و هنا ما لاحظه ياكونو Yaconno بقوله: "المدارس العربية الفرنسية الثلاث الموجودة في منطقة أورليان فيل (الأصنام) و التي أسستها المكاتب العربية*(الحكم العسكري) نزل عدد تلاميذها إلى الصفر سنة 1869 بعد أن كان هذا العدد 110 تلميذ، و ذلك عندما أصبحت القبائل تحت سلطة القضاء المدني...»[1].

و العامل الآخر هو رفض الجزائريين الالتحاق ذا النوع من المدارس لأنه يوفر تعليما ضعيفا عما هو موجود في الزوايا و خوفا من تأثيرها على شخصيتهم و أبناءهم خاصة بعد افتقارها للمدرسين الجزائريين الذين رفضت البلديات إعطائهم مستحقا م بدعوة قلة النفقات الموجهة لهذه المدارس.

و لعله من أصعب الفترات التي مرت على هذا النوع من التعليم الرسمي سنة 1880م التي شهدت تقلصا في عدد المدارس التي انخفضت من 38 مدرسة إلى 16 و عدد التلاميذ من13 ألف إلى 3.172 تلميذ، و لم تتحرك الحكومة الفرنسية للنظر في تعليم الجزائريين و ذلك بعد ضغط الكولون بدعوى أن: « الجزائر في حاجة إلى طرق و سكك حديدية وماء وكهرباء، و غير ذلك و ليس لتعليم مفلس لا نتيجة له ...»[2] و ذلك استمر انخفاض عدد التلاميذ من المدارس و الذي اعتبرته الإدارة الفرنسي حجة لعرقلته.

---

*- عرف "فرديناند هيقونيت" أحد رؤساء تلك المكاتب: المكتب العربي بقوله: المكتب العربي هو حلقة وصل ما بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م، و الجنس الأهلي الذي يقطن في البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن .... و تتلخص أهدافه في : التمكين للاستعمار و العمل على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية، مراقبة تحركات القبائل و حراسة المشبوه منهم، مراقبة الزوايا و القادة الروحيين و التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الحاكمة...

انظر صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)، منشورات جامعة باجي مختار –عنابة- 2006. ص: 19. أنظر أيضا تعريف دوماس للمكتب العربي: عبد الحميد زوزو: نصوص و وثائق ... ص: 177.

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق.ص: 55.

2- عمار هلال: المرجع السابق، ص: 113.

و أمام هذه الوضعية السيئة، و هجرة التلاميذ للمدارس العربية الفرنسية، لم تجد الحكومة العامة سبيلا في إرجاعهم سوى إصدار مسوم سنة 1859 و الذي يقضي بتحديد الكتاتيب و المدارس القرآنية بقرارات ولائية في كل مقاطعة، و في تقرير عامل عمالة وهران إلى الحاكم العام في هذا الموضوع قال: « للوصول إلى رفع عدد تلاميذ المدارس العربية الفرنسية، هناك إجراء واحد، هو القضاء كليا على الكتاتيب الموجودة في المدن، حيث يكون بالإمكان تأسيس مدارس عربية و فرنسية»[1] و بعد تعويض الحكم المدني بالعسكري سنة 1871، و عودة التساؤلات حول موضوع الأهالي، و ظهرت المناقشات البرلمانية التي سمحت لجول فيري Jules Ferry (1832-1893) الذي كتب إلى الحاكم العام الفرنسي: «تراودني رغبة كبيرة، في أن أضع تحت الدراسة كل القضايا التي لها علاقة بالتعليم العمومي، بالجزائر، و على رأسها التعليم الابتدائي...»[2].

و في 14ماي 1882م أرسل إلى الجزائر لجنة مكونة من خبراء و مفتشين عامين، و قد أثمرت زيارا بإصدار مرسوم 13 فيفري 1883 الذي نص على إلزامية التعليم ومجانيته للأهالي و للأوروبيين، و قد أيده الجمهوريون باعتباره أحسن وسيلة إلى الإدماج السياسي و الاجتماعي هو توحيد البرامج المدرسية لتتناسب مع الأهداف السياسية المسطّرة.

هذه الإلزامية لم ترض المعمرين، ولم تفرض على ا الس البلدية أو العامة، و بقي التعليم محتكرا في يد الحاكم العام وتحكمه في اختصاصه، لذلك يتطور التعليم الأهلي على الرغم من إدعاءات المسؤولين بمحاولا م المتكررة المساهمة في تطوير الأهالي.

1- عبد القادر حلوش: المرجع السابق.ص: 56.

2- عمار هلال: المرجع السابق.ص: 114.

أعداد التلاميذ الجزائريين المسجلين في التعليم الابتدائي[1]

السنة	عدد التلاميذ الجزائريين
1882م	3.172
1883م	4.095
1887م	9.064
1891م	11.347
1892م	12.263
1893م	19.885

و بذلك نسجل أن عدد التلاميذ في ازدياد بسيط مقارنة بعدد السكان، حيث نجد أن العدد انتقل من 4.095 تلميذ سنة 1883 إلى 12.263 سنة 1892 أن خلال عشر(10) سنوات، وصل إلى أقل من ألف تلميذ سنويا على مستوى التعليم الابتدائي منذ إحصائيات سنة 1889، و التي جاءت بعد مرسوم 13 فيفري 1883 و المتعلق بإجبارية التعليم الفرنسي[2] وقد بلغت:

- عدد الأطفال ذكورا و إناثا الذين هم في سن الدراسة من 6 إلى: 535.389.
- عدد المسجلين ذكورا و إناثا في المدارس الابتدائية: 10.631 .
- النسبة المئوية: 02%

و قد يلفت النظر، أن هذه السياسة التعليمية نفسها لم تسلم من المعارضة الفرنسية، و تعارض تعليم المسلمين الجزائريين و لو باللغة الفرنسية وحدها، لأن هذه السياسة في نظر المعمرين و أن هذا التعليم سيشكل خطرا سياسيا و اقتصاديا، و رغم هذه الدعوات لم تقم السلطات بإلغاء هذه المدارس و التزمت الحذر الشديد في نشر التعليم بين الجزائريين.

كما تجلت سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر في تمسكها بإضعاف هذه اللغة العربية، و إهمالها كليا، بل و محاربتها و تركيز جهودها على نشر اللغة الفرنسية، و اعتبارها لغة التعليم في جميع المدارس و يؤكد مصطفى الأشرف أن الذي أضر باللغة بعد الغزو الاستعماري هو حرمان الناس من حريتهم، و زوال مكانتها كأداة للتعبير الرسمي، و الاضطراب الذي شهده

1- الطاهر زرهوني: **التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال**. موفم للنشر.الجزائر. 1993.ص: 17.

2- الطاهر زرهوني: نفس المرجع، ص: 14.

الوسط الاقتصادي و الاجتماعي[1]، في حين تؤكد الإدارة الاستعمارية على ضرورة تقديم فـن التعليم و اللغة البسيطة التي تسهل عليها قيادة ا تمع و توجيهه، لكن ثقافته هذه لا تسمح له بالابتكار أو الارتقاء بعيدا.

و رغم أن الجزائر كانت ا العديد من المدارس التي قامت الـسلطات الاسـتعمارية بغلقها، و إضعافها ماديا و معنويا، وحرما ا من جميع الوسائل التي تمكنها و تسمح لها بالتطور و النهوض، ومنعها من تدريس العلوم كالتاريخ و الجغرافيا إلا باللغة الفرنسية.

كما انتقلت السياسة الاستعمارية في الجزائر، إلى سياسة تعليميـة خاصـة بـالبربر[2] (القبائل)، بزعمهم أن البربر لم يكونوا مسلمين تماما، و ذلك لاستمالتهم، و بذلك ازداد عدد المدارس في منطقة القبائل دون سائر المناطق، ثم تأسست ا مدارس من طرف الآبـاء البـيض ومدارسهم لم تنتشر فقط في بلاد القبائل بل أيضا في مناطق الغرب-الصحراوية- و هي تحمل في مضمونا البرامج الموجودة في المدارس الفرنسية في فرنسا و يكون مدرسوها فرنسيون، و يمنع الحدث بغير اللغة الفرنسية أو اللهجات البربرية، كما حاربت العلماء و أغلقـت الزوايـا في المنطقة و ذلك منعا لتعليم القرآن.

و لم تكتف السلطات الاستعمارية في إعلا ا للحرب ضد اللغة العربية، و إعلان فرنسة ا تمع، بل تعدت من حرب المدارس إلى القضاء على المدارس القرآنية، و المعاهد و الكتاتيب التي كانت منتشرة في كل التراب الوطني حيث قال إيميريت: M.Emerit «كان العـربي قبـل 1830 يعرف القراءة و الكتابة، و لكنه أصبح يتخبط في ظلمات الجهل عندما مضى نصف قرن من الاحتلال »[3] كما انتهجت الإدارة الاستعمارية أساليب مختلفة للقضاء على اللغـة العربيـة تدريجيا، و ذلك عن طريق حفر استعمالها في ا الات الرسمية في الوثائق أو المستندات الإداريـة حيث لا تقبل أي وثيقة أو عقد أو تصريح خارج اللغة الفرنسية، و الغرض من ذلك خلق بيئة فرنسية أمام الجزائريين و ذلك بتغيير أسماء المناطق و جعلها فرنسية، و أسماء الشوارع و جميع المرافق الضرورية كانت بالفرنسية حتى يكون لفرنسة التعليم سـند قـوي في فرنـسة الإدارة

1- مصطفى الأشرف: **الجزائر: الأمة و ا تمع**، ت: حنفي بن عيسى، م. و. ك، الجزائر. 1983م.ص: 429.

2- عبد الباسط دردور: **أقطار المغرب العربي و تحديات الغزو الثقافي العربي –دراسة وصفية تحليلية-** ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية-الجماهيرية العظمى- طرابلس، ليبيا- 2002، ص: 140.

3- مصطفى الأشرف: المرجع نفسه، ص: 414.

و المحيط[1] الاجتماعي كما أ ا رفضت السماح للأهالي بتأسيس المدارس و المعاهد لتدريس اللغة العربية و لو بأموالهم الخاصة و الحرة، كما كانت دائمة الرقابة على المدارس الموجودة، و كلما لاحظت إخلالا أو خروجا عن ما هو مسموح فأ ا تقوم بغلقها و لو بالقوة و تغريم أساتذ ا، أو نفيهم أو الزج م في السجن، كما اشترطت الحصول على الرخصة خاصة عندما نشطت الحركة التعليمية مع بدايات القرن العشرين.

2-**توسيع حركة التّنصير**:

تعهدت الإدارة الاستعمارية بقيادة الماريشال دي بورمون عند إمضاءه لمعاهدة 5 جويلية 1830 مع الداي حسين باحترام الدين الإسلامي، و صيانة ممارسة الشريعة الإسلامية، لكن هذه المعاهدة سرعان ما ضربت عرض الحائط و تنكر المسؤولون لها رغم تعهدهم بشرف الملك شارل العاشر، و بذلك سطرت سياسة تعتمد على منهجين أساسيين: و هما الاستعمار و الاستيطان الكلي في الجزائر، و الثاني غزو الأدمغة الأهلية [2] عن طريق محاربة الثقافة العربية الإسلامية و الدين الإسلامي و اللغة العربية. ذلك لأ ا الوسائل الحقيقية التي يعتمدها الجزائريون في الحفاظ على استمرارهم في وجه الطغيان الاستعماري.

و قد اعتبر الفرنسيون سقوط الجزائر هو سقوط إحدى قلاع الإسلام، لذلك يقول أبو القاسم سعد الله أن الاستهتار بالجزائريين بلغ إلى حد الاحتفال يوم 11 جويلية 1830 في الساحة الرئيسية للقصبة و قد حضره كبار الضباط و الجنود بقيادة دي بورمون، بعدما رتلوا آيات الإنجيل بمناسبة نجاح عملية الغزو[3].

و تشير بعض التقارير أن الحملة الفرنسية التي اتجهت نحو الجزائر كانت مزودة بحوالي 16 قسيسا و ذلك لمباركة عملية الغزو، و تذكير الجنود بدورهم في نشر المسيحية باعتبارهم سيكونون شهداء المسيحية في الجزائر، و عندما تمّ توقيع معاهدة التسليم صرح دي بورمون لهؤلاء القساوسة: « إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا، و لنأمل أن تينع قريبا

1- عبد الباسط دردور: المرجع السابق، ص: 142.

2- صبرينة الواعر: **محمد بن رحال و دوره السياسي و الثقافي (1856-1928)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-2002-2003. (غير منشورة)، ص: 28.

3- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية (1830-1900)**، ج1، المرجع السابق، ص:79.

الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع...»[1] و أمر في اليوم الموالي بوضع علامة الصليب على أعلى مبنى بالمدينة.

و بذلك بدأت الانطلاقة الحقيقية للسياسة الاستعمارية في الجزائر اتجاه المسلمين و دينهم، و قد تأكدت أن القرآن الكريم هو المحرك الرئيسي للشعب، و سيبقى سدا منيعا في وجه تحقيق سياستها، فالمدن الجزائرية تعج بالمساجد و المدارس و الزوايا، لذلك كان تركيزها في البداية على مصادرة المساجد و مدارسها ظنا منها أنها ستقضي على الدين الإسلامي، و بذلك تتمكن من الأهالي.

لقد بدأت السياسة الاستفزازية اتجاه الإسلام و المسلمين منذ 1830 بغلق 13 مسجدا كبيرا و 140 مسجد صغير و 12 زاوية بالجزائر العاصمة وحدها، و ما إن حلّت سنة 1862 لم يبق للمسلمين سوى 4 مساجد كبيرة و 17 مسجد[2] صغير و من بين المساجد التي مسها الحيف والجور مسجد كتشاوة الذي حول بتاريخ 18 ديسمبر 1832 إلى كاتيدرائية « سيدة الجزائر» و ذلك بعد ما حدث من مجازر في وسط الأهالي، و تحويل مسجد علي بتشين إلى «كنيسة سيدة النصر» (نواتردام دي فيكتوار) سنة 1868، و في معسكر حول مسجد عين البيضاء الذي أعلن من على منبره الأمير عبد القادر الجهاد إلى مخزن حبوب للجند، و تواصل استمرار السلطات الاستعمارية في الاعتداء على ممتلكات المسلمين و مؤسساتهم الدينية، دون مراعاة أدنى إحساس أو شعور اتجاه مشاعر الأهالي الجزائريين و هذا ما ولّد اندلاع العديد من المقاومات و ردود الأفعال الأولية التي كان سببها و دافعها الرئيسي هو الجهاد لحماية المقدسات التي دنستها الكافرون.

و تواصلت الحملات العدائية ضد الشعب، حيث كتب السيد موريل Morell صاحب كتاب (الجزائر أو إفريقيا الفرنسية) سنة 1854 قائلا: «منذ الاحتلال الفرنسي لاحظ الفرنسيون في كثير من المدن، و لاسيما العاصمة أن عدد المساجد يفوق الحاجة، و لذلك حولوا عددا منها إلى مستشفيات، و إلى مستودعات، و حتى كنائس كاثوليكية، و هكذا فإنه في مدينة الجزائر

1- عبد الجليل التميمي: « **التفكير الديني و التبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر**»، المجلة التاريخية المغربية، ع:01، تونس. 1974، ص: 14.

2– صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص: 29.

وحدها حول الفرنسيون مسجدين، واحد إلى كاتيدرائية و الآخر إلى نوتردام دي فيكتوار...»[1].

و قد ذكرنا أن الجزائريين متمسكون بدينهم، لذلك أدركت السلطات الاستعمارية أنها ستفشل في سياستها ما لم تقضي على الدين الإسلامي الذي يعتبر الحصن المنيع للشخصية الجزائرية، و هذا ما عبر عنه أحد الفرنسيين بقوله: «إن المسلمين إذا اعتنقوا الدين المسيحي فإنهم سيظهرون لنا الطاعة و يصبحون إخوانا لنا... ألا تتطلب سعادة هؤلاء الأشقياء أن نقوم بهذه المحاولة؟ إننا عندما نقدم لهم العقيدة الجديدة سنضع حدا لها لهذا الغيض الشنيع لطبائعهم و أخلاقهم، و الذي يمتاز به هؤلاء الذين يسيرهم القرآن ...»[2].

و نفس الإحساس تولد عند الحاكم العام للجزائر الماريشال فالي* Sylvain. Charles Vallée (1837-1841) الذي أدرك أن المسيحية يجب أن يكون لها دورا بارزا في إفريقيا و أن «فرنسا تبقى أكثر في بلد ترفع فيه الصليب مع رفعها العلم الفرنسي فقط»[3]، لذلك بادر مسرعا بنصب الصليب على كاتدرائية الجزائر، و قام بتحويل مسجد البليدة إلى كنيسة كاثوليكية يرفع عليها الصليب إعلانا بانتصار المسيحية، لذلك توالت عليه رسائل الشكر و التهنئة على هذا العمل وعلى مشاعره الدينية المتوهجة و على المساعدات التي قدمها و كذلك: « لتنقية المعابد من الخرافات المحمدية و تحويلها إلى كنائس لصالح المذهب الكاثوليكي... حتى يقوم رجال الدين بواجبهم في نشر نور الإنجيل بحرية و نجاعة »[4].

1- أبو القاسم سعد الله: **آراء و أبحاث** في **تاريخ**، ج2، المرجع السابق، ص:112.

2– صبرينة الو اعر: المرجع السابق، ص: 30.

* سيلفان شارل فالي: Sylavain Charles Vallée (1837- 1841): ولد بتاريخ 1773/12/17 بـ بريان لوشاتو Brienne le château انضم إلى الجيش الفرنسي كتلميذ ضابط في المدرسة المدفعية في شالون عام 1792، تخرج منها برتبة ملازم في 1793/06/01 ثم رقي إلى رتبة نقيب في 1795/04/27، فمقدم في 1804/06/07، و في 1807/01/12 رقي إلى عميد ثم جنرال فرقة في 1809/07/28، ثم جنرال قسمة في 1811/08/06، و مفتش عام للمشاة (1822-1830). و في 1830/09/08 أحيل إلى الاستيداع، استدعي إلى الخدمة الفعلية عام 1834 و أخيرا رقي إلى رتبة ماريشال في 1837/11/11، ثم عين حاكما عاما بصفة نهائية على الجزائر في 1837/12/01، مارس مهامه بهذه الصفة لمدة ثلاث سنوات و شهر و 20 يوما، عاد إلى فرنسا في 1841/01/20، توفي في 1846/08/15.

3– عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص: 18.

4- عبد الجليل التميمي: المرجع نفسه، ص: 19.

وقد انصب تفكير السلطات الاستعمارية على المحرك الرئيسي للمساجد و هي الأوقاف(الحبوس) و التي تمت مصادرتها بقانون 07 ديسمبر 1830 بعدما أدركت مالها من دور في الحفاظ على المساجد و الأضرحة و الزوايا، و قد تعدت نظرتها من الرموز المادية و المؤسسات الملموسة للدين إلى بعض الأركان المؤسسة للدين الإسلامي ذلك أنها أصبحت تعبث بالصوم و ذلك بتكوين لجنة الأهلة التي تقوم على معاينة هلال رمضان: و هي هيئة مشكّلة من بعض الموظفين الدينيين فصارت الإدارة الفرنسية على حد قول الشيخ البشير الإبراهيمي :«هي التي تتحكم في هلال رمضان وحدها .... و تخفيه و هو في كبد السماء، ثم امتدت تلك اللجنة بسلاح من القانون و هو اعتبار الأعياد الإسلامية رسمية تعطل فيها مصالح الأهالي، و ما سنت هذا القانون حبا في الإسلام و احترام المسلمين، و إنما شرعته لتلجئ الموظفين و العمال المسلمين إلى إتباع رأي لجنتها في الصوم والإفطار...»[1].

و لقد فكرت الإدارة الاستعمارية في هذا الطريق و ذلك لضرب عروبة الجزائر و إسلاميتها، و قطع العلاقة بينها و بين الدول العربية التي تعتبرها من أهم دول شمال إفريقيا خدمت الإسلام و المسلمين لفترة طويلة خاصة بين القرنين 16 و 19.

حتى الحج باعتباره من أهم الأركان التي يتقرب بها المسلم إلى ربه بزيارة بيته المقدس، لم يسلم من السياسة الاستعمارية حيث أصدرت سنة 1838 قرار بمنع الحج سواءا كان رسميا أو حرا، و رفض السلطات إعطاء الرخص للحج، ثم أكّدته بقرار 04 أفريل 1856، ثم أصدرت في الأخير مرسوم: 16 أكتوبر 1858 منحت فيه الرخص للحجاج الأحرار، و ذلك بعد تحريات دقيقة من حيث سلوك الحاج و أملاكه و أخلاقه، لكي يضمن رجوعه و عدم تأثره في الحج، و بذلك تحكمت في سير الحج و تحديد عدد الحجيج بواسطة الرخص البسيطة التي حضيت بها فئات قليلة جدا، غالبا ما تكون من الموالين لها.

و بذلك ظلت السيطرة الاستعمارية على الدين الإسلامي منذ الاحتلال إلى غاية صدور قانون 07 ديسمبر 1905 و تنص بعض بنوده على فصل الدين عن الدولة و الذي جاء تطبيقه سنة 1907، ولكن على الديانتين المسيحية و اليهودية ، أما الدين الإسلامي بقي تحت الوصاية الاستعمارية مبررة ذلك بحرصها على خدمة المسلمين .

1– صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص: 31.

ولقد سخرت الإدارة كل طاقتها العسكرية لتحطيم الهوية العربية و الشخصية الإسلامية و ذلك عن طريق تعاون بعض قادا و الذين برهنوا بصدق عن تواطىء كبير بينـها و بـين الكنيسة من أمثال: الماريشال فالي، لامورسيير*، الجنرال بيجو**، دي قيدون.... و قد صـرح وزير الحربية كليمون تونير Clément tonnerre : « أنه ليس من الغريب أن نرى العناية الإلهية تناشد الملك وريث سان لويس لينتقم للإنسانية و الدين و الإهانات الشخصية أولا عندما تقوم في المستقبل بتمدين الأهالي و تحويلهم إلى مسيحيين»[1].

وبذلك اشـتدت الإرسـاليات التبـشيرية خاصـة بعـد انتـهاء المقاومـة الأولى (1832-1848) في الغرب و الشرق، واستتب الأمر للإدارة الاسـتعمارية، و بـدأ ظهـور، الجمعيات التبشيرية المسيحية المختلفة مثل: الآباء البيض، و الأخوات البيض (كـان لباسـهم أبيض) و تمّ تعيين أول أسقف للجزائر هو دوبوش[2] Dupuch (1838-1845) الذي كان اليد اليمنى للماريشال فالي و بيجو في حر ما ضد المقاومة، و عمل على الربط بين دور الكنيـسة و الاستعمار.

---

*- الجنرال لامورسيير: DELAMORCIERE حول أحد مساجد وهران إلى كنيسة، كتب إلى البابا قائلا: " لقد رأيت الآباء يعملون لقد أحببتهم، و قد علّموني أنه يوجد انتصار آخر فوق كل انتصار هو ذلك الذي ننتصر فيه للمسيح أكثـر من أي انتصار لقهر العالم" أنظر: عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص: 21.

**- الجنرال بيجو: BUGEAUD : أسر في إحدى هجوماته على بوفاريك 250 طفـلا و قـدمهم إلى الأب برومـو BREMAULD مخاطبا إياه: "إ م يتامى لقطوا من مساحة الوغى، ربوهم وجعلوهم مسيحيين..."

أنظر: عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص: 20.

1– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 67.

2– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1900)**، ج1، المرجع السابق، ص: 234.

و أهم الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في عملية التنـصير في الجزائـر الكاردينـال لافيجري Cardinal Lavigerie[1] الذي عين أسقفا في الجزائر التي وصل إليها يـوم 15 مـاي 1867 و اعتبر أن الأساليب التبشيرية للكنيسة مملوءة بالمخاطر و لذلك يجب أن تعتمـد تلـك المشاريع على الأعمال الخيرية مثل: إنشاء المستشفيات، مأوى الأيتام، إنشاء المدارس، تـدعيم ثقافة المستعمر و ركز كثيرا على ذلك حيث قال:« أن الإحـسان و اللطـف و الإخـلاص و العدالة المنصفة ثم الحمية المتبصرة و اليقظة، و هي الخصال التي فرضتها علينا العقيدة المسيحية هي القادرة وحدها على إنجاز الأعمال التي فرضت بادئ الأمر عن طريق السيف....»[2].

وقد كان إيمانه راسخا في ثلاثة نقاط مهمة تتمثل في:

أولا: أن الجزائر هي نقطة الانطلاق التي ستتسرب منها حركة التبشير إلى إفريقيا كلها.

ثانيا: إن نشر المسيحية ركن أساسي و مهم في البناء الاستعماري الذي تنشده فرنسا، ذلك أن كل من فرنسا و الكنيسة متحدتان قصد إحياء أمجاد الماضي، و بذلك كتب يوم:5 ماي 1867 قائلا: « سآتيكم إخواني الأعزاء في ساعة مشهورة في تاريخ إفريقيا المـسيحية .... الكنيـسة و فرنسا متحدتان لإحياء أمجاد الماضي...»[3].

ثالثا: و أنه جاء لإحياء أمجاد الماضي، فهو الوريث للكرسي القديس سيبريان لـذلك يقـول: « و كنيسة تونس هي كنيسة قرطاج إلا أن قرطاج .... هي مهـد المـسيحية في إفريقيـا، و منها كرسي الجاثليق و المشرف على سبعمائة كنيسة أسقفية و هي مدينة العديد من الشهداء

1- الكاردينال لافيجري: من مواليد عام 1825 في بايون بفرنسا، اهتم بالنشاط الكنيسي منذ صغره، انتقل إلى الشام و تعلم اللغة العربية و عادات و تقاليد المجتمع العربي، عاصر أحداث الشام عام 1860 بين الموارنة و الدروز، ثم عـاد إلى فرنسا حيث مارس عدة وظائف دينية أخرى، ثم انتقل إلى الجزائر خلال سنوات القحط و المجاعة، و كانت لـه أفكـار و مواقف تتمثل في نشر المسيحية، مهاجمة المكاتب العربية لأنها في تقديره تحافظ على التقاليد الإسلامية ، و مـن مواقفـه مساندة النظام المدني ضد العسكريين.

انظر: روابحي العياشي: **أسرة المقراني و علاقتها بالإدارة الاستعمارية 1837-1871**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث و المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة. 2008، ص: 140.

2– عبد الباسط دردور: المرجع السابق، ص: 273.

3– الحبيب الجنحاني: **«حركة التبشير و السياسة الاستعمارية في المغرب العربي في القرن التاسع عشر»**. الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي. المجلد 03، منشورات وزارة التعليم الأصـلي والـشؤون الدينيـة، الجزائـر، 1973، ص: 1062.

و العلماء و المعروفين و العذارى و القديسات... و مدينة تلك ا امع الشهيرة التي كانت مدة طويلة نور العالم المسيحي...»[1].

و قد صادف وصول لافيجري إلى الجزائر، وقوع مجاعة الـستينات خـلال عـامي 1867-1868 و التي صاحبها خطر الجراد الذي أتلف المحصولات في إقليم مجانة بـين 1869-1870، و كذلك البؤس الاقتصادي و الاجتماعي بانتشار ا اعة و الأمراض و الأوبئة مثـل: الكوليرا و التيفوس، و أصبح الناس يموتون بالجملة وقد قدر ما توفي في شهرين فقـط مائتـان و خمسون ألف شخص (250 ألف)[2]، ولم يبق من الأشياء المخزنـة إلا العطـش و الجـوع والأمراض.

و قد أكد الحاكم العام ماكماهون Mac-Mahon Patrice (1864-1870)*، عجزه أمام هذه المعضلة حيث قال: «إني طلبت من السلطات المدنية أن تقـدم المـساعدات لهـم، و لكـن الأوروبيين خافوا أن تصيبهم الأمراض، و لذلك أعطيت الأوامر لـضابط الجـيش لإنـشاء محتشدات لهم في مليانة والأصنام، و غليزان، حشد فيها حوالي خمـسمائة و أربعـين ألـف شخص...»[3]. بذلك أصبحت هذه ا اعة التي كانت نتائجها كبيرة عنصرا حيويا في حركـة التنصير التي اعتمدها حيث اغتنم لافيجري الفرصة و قام بجمع عدد من اليتـامى الجزائـريين و ذلك بعد موافقة السلطة العسكرية و بعدما طلب مساعدات خيرية من المعمـرين و بعـض المؤسسات قصد إنشاء ملاجئ و دور لحمايتهم، و قصد «تعميدهم» و تربيتهم تربية مسيحية، و أن يكون لهم قرى فلاحية بعد أن يكبروا، لكن الحاكم العام ماكماهون خشي من موقـف

---

1 – الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ص: 1063.

2 - Djilali Sari: **Le désastre démographique**. S.N.E.D. 1982. P:140.

* ماكماهون Mac-Mahon (Marie-Edme- Patrice- Maurice de) دوق ماجنتا، ماريشال فرنسا، حاكم عام للجزائر، ولد في 13 جويلية 1808 تنحدر أصوله من أسرة كاثوليكية إيرلندية، التحق بالمدرسة العـسكرية سان سير في 1825 أصبح كولونيل في 1845، ثم جينرال في 1848 و أصبح حاكما لتلمسان، و قاد الحملة على ميلة سنة 1857.قاد الكثير من الحملات، على سباو في 1854 ثم شارك في الحرب الفرنسية الروسية أثناء المسألة الـشرقية و في معركة سيباستبول 08 سبتمبر 1855، عاد إلى الجزائر و قاد الحملة على القبائل 1857، و معركـة 1 سـبتمبر 1864 أصبح حاكما عاما للجزائر.

Narcisse Faucon le livre d'or de l'Algérie. pp :407-409

3 –يحي بوعزيز: « **ا اعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19، و موقف الجزائريين من إدعاءات الفرنسيين حول أسبا ا**.»، مجلة الأصالة، العدد: 33، الجزائر. ماي 1976. ص: 11.

الأهالي، و مقاومتهم العنيفة له و حذّره قائلا: «إذا علم الأهالي بواسطة الصحافة أنكم تريدون تنصيرهم بالقوة، أو إبعادهم عن بلادهم، أفلا يقولون بأنكم تريدون اغتنام هذه الفرصة التعيسة التي يعانون منها ليضحوا بدينهم في مقابل الخبز الذي قدمتموه لهم .... و هـذا مـا رفـضه الكاردينال ورد على الحاكم العام بقوله: إن هؤلاء هم لي، لأن النفس التي هي فيهم أنا الـذي حافظت لهم عليها، إذن فإن القوة و حدها هي التي يمكن أن تأخذهم من مآويهم»[1].

و بذلك ظهر الصراع بين الرجلين، لكن في الحقيقة أن أهالي الأطفال لو يكونوا ليطلبوا أولادهم لأ م هلكوا في ا اعة، و تتراوح أعمارهم ما بين الثامنـة (08) و العاشـرة (10)، و بلغ عددهم 1.753 طفل توزعوا على مراكز عديدة، و بعد 1870 أرسل منهم مجموعـة إلى روما لتعميدهم، و إ ا لأصدق طريقة للتعبير عن حقده على الإسلام و رغبتـه الـشديدة في إعلانه الحرب على أرض الإسلام استقر في نفوس أهلها منذ زمن بعيد، و كان دائما يكـرر مشروعه في قوله: « و إذا وقعت المواظبة على هذا المشروع (مشروع تربية الأطفـال)...... فستكون لنابعد بضع سنوات مشتلة من العمال النـافعين المؤيـدين لاسـتعمارنا الفرنـسي والأصدقاء له، و لنقلها بوضوح: من العرب المسيحيين، إن هؤلاء الأطفال المساكين الجـاهلين غاية الجهل بكل شيء سواء بأمور دينهم أو بغيرها، ليس لهم حتى من هذه الوجهـة أي رأي مسبق و أي نفور منا، و لاأشك في أن الكثير منهم متى استفادوا من أقوالنـا ومـن أفعالنـا سيطلبون بأنفسهم يوما ما التعميد...»[2] و قام لافيجري بإنشاء ما أطلق عليه بالقرى المسيحية للمسيحيين الذي نصرهم، وقد بين الغرض من ذلك في رسالة مؤرخة بـ ـ: 6 أفريـل 1878 «سنجد فيها (في هذه القرى) بعد سنوات قليلة مجموعة كبيرة من العمـال المفيـدين الـذين يساندون تعميرنا و يصيرون أصدقاء لنا أو بعبارة أخرى سنجد عربا مسيحيين»[3].

و في سنة 1869 اشترى لافيجري قطع أراضي في نواحي الشلف، و ذلك قصد إنشاء قريتين لفائدة هؤلاء اليتامى «المسيحيين» و قد شيد الأولى سنة 1872 و هـي قريـة «سـان سبيريان» Sant cyprien (أسقف قرطاجة-تونس-) و قد اختار المكان لأنه وجد فيه بقايـا

1– بوعمران الشيخ: «**الأسقف لافيجري و نشاطه التبشيري** في **واد الشلف 1867-1892**». مجلة الأصالة. العدد: 61/60، الجزائر. ص: 57.

2– الحبيب الجنحاني: المرجع السابق. ص: 1063.

3 – بوعمران الشيخ: المرجع السابق. ص: 57.

كنيسة قديمة، ووضع فيها 26 أسرة بعدما قام بتزويج هؤلاء اليتامى بعدما بلغوا سن الرشد، و منح كل أسرة 20 هكتار صالحة للزراعة، و منزل يتألف من غرفتين أو ثلاثة و منحها تسبيقا من الأموال و الموارد الزراعية، وبنيت هذه القرية حول الكنيسة و لكن تبقى أراضيها ليست ملكا لهؤلاء فهم يستغلونها عن طريق الكراء بثمن زهيد، و هذا ما يفسر بقاء هؤلاء الفلاحين مرتبطين بخدمتها تحت سيطرة المبشرين، ثم أسس الكاردينال القرية الثانية و سماها «سانت مونيك Ste.Monique (أم القديس أوغسطين) لـ 24 أسرة، و في سنة 1876 أنشأ مستشفى سانت إيليزابيت Ste.Elisabeth بالقرب من القريتين، و مارس أصحابها الزراعة و الرعي و بعض الأنشطة الصناعية مثل: إصلاح العربات لكن هؤلاء السكان لم يكونوا ليختلطوا فيما بينهم، و قد اعتنى الآباء البيض و الأخوات باليتامى و كانت الصلاة تجمعهم كل يوم في الكنيسة.

و قد اعتبر لافيجري أن هذه العملية هي الحل الأنسب للمسألة الجزائرية حيث يصبح أبناء الأهالي الممسحين سواعد حية لخدمة الزراعة و الأعمال السلمية و ذلك بواسطة المسيحية.

لكن هذه السياسة التي اتبعها لافيجري في الجزائر، قد أحدثت خللاّ في الوحدة الاجتماعية للشعب الجزائري لذلك لم يستطع إحراز تقدم فيها بسبب المعارضة الشديدة التي واجهها من المعمرين و الأهالي.

أولا: اصطدام السياسة الدينية التي انتهجها لافيجري مع الإدارة العسكرية التي خشيت من خروج سياسة التنصير عن إطارها و يصبح الحقد هو الذي يتحكم فيها، و بالتالي تتعرض المصالح العسكرية للمواجه مع الأهالي[1]، و من ناحية أخرى عدم قدرة القوات العسكرية على تأمين الحماية للمراكز و القرى التي يعمل لافيجري على إنشاءها خاصة بعد 1871 و استمرار المقاومات في مناطق مختلفة من البلاد.

ثانيا: تأييد المعمرين للافيجري ضد الإدارة العسكرية و صراعه مع ماكماهون حيث أطلقوا عليه اسم الأميرال كاردينال[2] Amiral cardinal و ذلك لرغبتهم في إنهاء الحكم

1 - خديجة بقطاش: **الحركة التبشيرية في الجزائر (1830- 1871)**، منشورات دحلب، الجزائر. 2007، ص: 116.

2 - عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص: 23.

العسكري، لكنهم عارضوه فيما بعد خاصة بعد إنشاء القرى المسيحية التي جاءت معزولة بين المسلمين و المسيحيين، و يجب أن يتوزع المتنصرون في الأوساط الأوروبية ليكونوا في خدمة المعمرين.

ثالثا: تصدي الجزائريين المسلمين لهذه السياسة المارقة التي تهدف إلى ضرب الكيان الثقافي و الاجتماعي الجزائري و اعتبرها الجزائريون حربا معلنة توازي سياسة القمع التي يقوم بها الجيش الفرنسي يوميا، وبذلك احتج السيد ابن علي الشريف على رسالة لافيجري المؤرخة في 6 أفريل 1868 التي وجهها إلى الوالي العام: « لقد قرأت رسالة الأسقف المؤرخة بالسادس أفريل الماضي، و التي يقول فيها أنه يريد استبدال القرآن بالإنجيل من أجل إحياء الشعب العربي، لقد أثرت هذه السياسة كثيرا في المسلمين، إننا نفضل موت جميع أولادنا على تنصيرهم»[1]، و بذلك ظهر السخط الشعبي، حيث أرسل 61 من أعيان الجزائر رسالة إلى نابوليون الثالث يطالبون فيها بوضع حد لنشاط الأسقف، و يعبرون عن سخطهم الشديد على السياسة التي انتهجتها فرنسا ضد الشعب و الدين الإسلامي و أمام هذه المعارضة المزدوجة من المعمرين و الجزائريين، و خوفا من اشتداد الصراع مع الشعب الجزائري، قررت السلطات العسكرية الضغط عليه، و أعلن لافيجري عن تخليه عن سياسة القرى المسيحية، و سمح باندماج أصحابها في الأوساط العامة الفرنسية و الأهلية، و لم يبق في هاتين القريتين سوى 200 ساكن في نواحي الشلف.

و الحقيقة أن ممارسات لافيجري و مجهوداته الجبارة في خدمة الاستعمار و الكنيسة كانت تصب ضمن سياسة عامة هي الحرب المعلنة على الإسلام وخاصة في الرسالة التي بعثها إليه أحد العسكريين: « إن العمل المسيحي الفرنسي في أسمى درجاته سيعمل على محاربة أنصار الهلال و المملكة العربية ....»[2] حيث يرى بعض المبشرين من ناحية أن إسلام البربر سطحي، ليس عميق في عاداتهم و تقاليدهم العائلية الاجتماعية، و أنهم مسيحيون قبل مجيء الإسلام و يجب عليهم العودة إلى الحظيرة النصرانية التي شتتها الإسلام و حاربها عند دخوله، لذلك اعتبرها لافيجري بالأمة الكافرة في قوله: «البربر كانوا ومازالوا مسيحيين، و إن دعاة المسيحية

1- بوعمران الشيخ: المرجع السابق، ص: 59

2 - عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص: 22.

الذين بثتهم فرنسا بين القبائل البربرية، إنما هم وعاظ يذكّرون إخوا م البربر بدينهم القديم، لا دعاة إلى دين جديد أو معتقدات غربية..»[1].

و من الناحية الاجتماعية حاول المبشرون العزف على وتر العرف القبلي حيث اعتبروا أن أعراف سكان البربر مستوحاة من القانون المسيحي، أي أ ا بعيدة عن الإسلام، حتى يسهل عليهم قبول القانون الفرنسي على حساب قوانين الشريعة الإسلامية، و بذلك قال أحـدهم: « سكان إمبراطورية فرنسا الإفريقية على أنواع مختلفة، فمنهم البربر و هم أقـرب النـاس إلى فرنسا، و منهم العرب و هم أقل استعدادا للتقدم.»[2].

و ذه اللغة يخاطب هؤلاء البربر في الجزائر قصد إدماجهم عن طريق التنصير، و محاربة العرب و بذلك تظهر تناقضات داخل ا تمع و ضرب العناصر ببعضها البعض في إطار سياسة «فـرق تسد»، و هذا ما يدخل الطرفين في الصراع المستمر بينهما، و ذلـك باقترا ـا مـن البربـر و اقتناعهم بأ م ليسوا عربا، و أن هذه اللغة هي دخيلة مثل الدين الإسلامي جاءت مع الغزاة العرب في القرن 7م، و أ م حاربوا السكان الأصليين بالقوة، و عملوا علـى القـضاء علـى قساوستهم، و حاربوا الديانة المسيحية و إحلال محلها الدين الإسلامي: «القبائل لا ينتمون إلى أصل بقية سكان الجزائر، لهم لغة تختلف عن لغتهم، بل و حتى في الدين، فإ م لا ينتمـون إلى دين واحد، إذ على الرغم من تبنيهم للإسلام الذي فرض عليهم عن طريق الغـزو، فـإ م لا يطبقونه مثل العرب، خصوصا إذا تعلق الأمر بنظامهم المدني و السياسي، فهم يطبقون عادا م القديمة أكثر من تطبيقهم القرآن، من هنا يتضح لنا بأن على فرنسا أن تبدأ غـزو النفـوس في الجزائر عن طريق بلاد القبائل»[3].

و تحرك هؤلاء المبشرون في اتجـاه التعلـيم، و ذلـك بفـتح المـدارس التبـشيرية أو العمومية التي جلبت إليها مختلف التلاميذ لمحاربة اللغة العربيـة باعتبارهـا لغـة القـرآن، و ظهرت آراء ناقدة و رافضة لتعليم اللغة العربية في هذه المدارس للأهالي لأ ا تثبت فيهم نزعة الدين الإسلامي، و في رسالة وجهها المقدم الإداري لدائرة تيزي وزو إلى الحاكم العـام سـنة

---

1 عبد الباسط دردور: المرجع السابق، ص: 280.

2 - خديجة بقطاش: المرجع السابق، 136.

3 - محمد سي يوسف: **مقاومة منطقة القبائل للاستعمار الفرنسي ثورة بوبغلة،** دار الأمل للطباعة والنشر و التوزيع –الجزائر- 2000 ص 192.

1873 قوله: « لتعليم هذا الشعب القبائلي: يجب إلغاء الوسيط العربي،... لأنه كان حتى الآن ضارا أكثر منه نافعا، و بكلمة واحدة أن نكلّمه بلغته، أو نعلمه لغتنا... و أقصد اللغة الفرنسية لأنني أعتبرها سهلة التطبيق، أما فيما يخص الزوايا فيجب إسقاطها نهائيا و بجميع الوسائل من منطقة القبائل، لاستبدالها بمدارس بلدية فرنسية»[1].

و بذلك بدأت عملية نشر اللغة الفرنسية، و محاربة اللغة العربية من خلال خطاب لافيجري للحاكم العام:« إنني أؤكد لكم أنكم بالعمل على تقريب الأهالي إلينا بتعليم الأطفال، و تقديم الإحسان للناس جميعا فإنكم ستقومون بخدمة فرنسا. إن فرنسا لا تنجب كثيرا من الرجال لتعمير الجزائر، و عليه وجب أن نعوض ذلك بفرنسة المليونين من برابرتنا المستعمرين»[2].

و من هنا انطلقت الأفكار التبشيرية، التي تهدف إلى سلخ الأطفال عن محيطهم الاجتماعي و الثقافي، و توجيه نظرهم نحو أوربا و تأثيرها و حضارتها و مدنيتها، و اعتبرت هذا الجزء من التبشير له دور كبير في الإدماج[3]، أي دمج الشعب الجزائري في الفرنسي و هي حتمية يجب بلوغها في الجزائر لأنها تؤدي إلى فشل الأفكار التي تنادي و تعارض الوجود الاستعماري في الجزائر، و الحقيقة أن فكرة تشكيل هذه المدارس لم يكن الهدف منها تعليم و ترقية الأطفال الجزائريين، و الأخذ بأيديهم نحو التطور، بل الهدف الخفي و الضمني هو التنصير و هو قاعدة أولى لإنشاء كنيسة إفريقية مازالت تعيش في خيال منظري الحركة التنصيرية لكنها في الواقع زالت و تلاشت مع الوجود و الفتح الإسلامي للمغرب.

و للوصول إلى هذه الفكرة استخدمت الحركات التبشيرية هؤلاء الشباب المتنصرين في أغراضها المختلفة، فمنهم من اتجه نحو المدارس، و منهم من كلف بتلقين مبادئ الديانة المسيحية في المستشفيات، و آخر ساعد المبشرين في أعمال ترجمة الكتاب المقدس (الإنجيل) إلى القبائلية، و لم تهمل هذه الحركات مكانة المرأة في المجتمع و دورها الخطير على أبنائها في المستقبل لذلك

1 - عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 85.

2 - عبد الباسط دردور: المرجع السابق، ص: 286.

3 - عبد القادر خليفي: «**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر**»، مجلة الشهاب الجديد، العدد 03، المجلد: 03، السنة الثالثة، الجزائر. 2004، ص: 321.

عملوا على إدخال الفتيات إلى المدارس قصد تنصيرهن[1] تحت غطاء و ستار تعلم اللغة الفرنسية، و فنون التدبير المنزلي، و تزويجهن من فتيان يزاولون دراستهم في مدارس التبشير، لتكوين أسر مسيحية، تكون في نقطة الانطلاق لنشر المسيحية في الجزائر، و في أوساط الشعب، و هو ما أطلق عليه التنصير الذاتي، و الذي يهدف إلى تكوين ملقنين للديانة المسيحية من نفس المجتمع و هذا ما يضمن استمرار الديانة المسيحية في ذلك المجتمع بالوراثة.

و قد اعتمد المبشرون على وسيلة أخرى و هي وسيلة التطبيب[2]، حيث أن طبيب إرساليات التنصير الذي له أعظم الأثر الموجه نحو الصغار و الكبار، و لأنه يتعلق بمعالجة أمراض الناس، و التخفيف من معاناتهم و آلامهم، و قد اعتمد هؤلاء المنصرون على طريقتين:

استقدام المرضى إلى المستشفيات التي أقاموها لهذا الغرض، أو علاج المرضى في بيوتهم، و بذلك تتسع حلقة اتصالهم و احتكاكهم بالناس، و يستطيع هؤلاء الدخول إلى بيوتهم مما يسمح لهم بالوقوف على أحوالهم الاقتصادية و الاجتماعية و التي تكون هي منطلق العملية فيما بعد، و يقوم هؤلاء المبشرون على كسب ثقتهم، و بالتالي القدرة على تصحيح أفكارهم و تغيير نظرتهم اتجاه الاستعمار و بذلك تتوطد العلاقات مع أهل البلاد ما يضمن له بقائهم و الاستمرار في تقديم رسالتهم المقدسة دون أي مشاكل، و يلعب التطبيب دورا حيويا في تمرير الرسالة، حيث يحاول هؤلاء المبشرون إظهار سلوكهم الحسن اتجاه الأهالي وصفات الشفقة و الرأفة و التسامح، و الاهتمام بصحة الناس، و ذلك ما يحدث الأثر الحسن في نفوسهم و يزداد تعلقهم بالمبشرين، و يزداد دور التطبيب أهمية عندما تجلب الفتيات للعمل في المستشفيات و الدور الصحية، و منه تسعى المبشرات إلى تنصيرهن فيما بعد عن طريق استدراجهن بالاهتمام بالديانة المسيحية قبل اعتناقها كليةً عندما يبلغ التأثير ذروته.

و لذلك انطلقت الحملات التنصيرية من داخل المستشفيات و العمل بطريقة غير مباشرة، كإقامة صلوات الشكر داخل قاعات المرض، و تقديم الهدايا للمهتمين بالديانة المسيحية من العاملين أو المرضى، و دعوتهم لحضور القداس الذي يقام في كنيسة المستشفى كل صباح، أما الذين يعالجون خارج المستشفى داخل بيوتهم فتتم العملية بطريقة غير مباشرة، و ذلك

1- Georges Voisin: op.cit, P: 39.

2- محمد الطاهر و علي: **التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1904)**، دراسة تاريخية تحليلية، منشورات دحلب، الجزائر. 1997، ص: 89.

بإيهامهم أن العناية الإلهية هي التي تساعدهم في القيام بمهما م، و أن الجنة لا يدخلها إلا الذين يعمدون قبل وفا ن، و لكن رغم هذا النشاط الرهيب لهذه المؤسسات و الحرص على تنـ صير ما يمكن تنصيره من أبناء الشعب.

إلى جانب الخدمات التعليمية و التطبيب، سلك المبشرون طرقا أخرى و هي الأعمـ ال الخيرية، و ذلك عن طريق الاهتمام باليتامى، أو بواسطة تقديم المساعدات للمقبلين على الزواج من المتنصرين، و تقديم الهدايا بمناسبة عيد الميلاد و التي تحمل في طيا ا صور المـ سيح –عليـ ه السلام- و المساعدات المالية على شكل هبات للمحتاجين، و لغير المحتاجين، و في ذلك يقول لافيجري: « عندما نربح ثقة الشعوب بواسطة الأعمال الخيرية و تعليم الأطفال، فـ إن كـ ل شيء سيكون على ما يرام عندما يحين اليوم الموعود كالثمرة الناضجة تسقط وحدها بدون أية هزة من الإنسان أو غيره لكي يهب نفسه إلينا...»[1].

من هنا يتجلى فعليا دور الحملات التبشيرية ضمن العملية الاستعمارية، والتي تعتـ بر محركهـ ا الرئيسي من خلال:

- إن التبشير له علاقة مباشرة مع الاستعمار،ذلك أن دور رواده هو خدمـ ة بلـ دا م في البلاد التي يحتاجو ا، و يسعون إلى ترسيخ نفوذها في المناطق المستعمرة[2] بشتى الوسائل مثل: التعليم، التطبيب و ذلك قصد الوصول إلى الأهداف.

-كان للحركة التنصيرية التي شهد ا الجزائر و الحرب العدوانيـ ة دور في تثبيـ ت أركـ ان الاستعمار، الذي لعب المبشرون أحد حلقاته و فصوله حيث اعتبروا أن الجزائر لا تكـ ون فرنسية إلا إذا أصبحت مسيحية[3].

التناقض في السياسة الاستعمارية و مواقفها المختلفة من الحركات الصليبية، تارة تعارضـ ها خوفا من اندلاع الثورات الرافضة لنشاطها و هو موقف ماكماهون و أخرى مـ شجعة مـ ن

1- عبد الباسط دردور: المرجع السابق، ص: 297.

2 - المهدي البوعبدلي: «**الاحتلال الفرنسي للجزائر و مقاومة الشعب في الميدان الروحي**»، مجلة الأصالة، العدد 08، الجزائر. ماي- جوان 1972 (عدد ممتاز)، ص: 307.

3- أحمد بن نعمان: «**الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية**». مجلة الأصالة، العدد 85-86، الجزائر. سبتمبر/ أكتـ وبر 1980، ص: 80.

باريس و الدوائر الخفية التي تعتبرها عملا مقدسا يجب على الكنيسة مواصلته لإنشاء الكنيسة الإفريقية.

-فشل الحركة التبشيرية في الجزائر على الرغم من الوسائل التي جندت لخدمة أغراضها، سـواء من باريس نفسها أو من الإدارة الاستعمارية في الجزائر التي صرفت مبالغ خيالية لبناء القـرى[1] و المستشفيات التي بقيت في الأخير مهجورة و لم يزد الأهالي إلا تمسكا بدينهم الذي هو أغلى ما بقي لهم بعد أن ضاع وطنهم في يد الاستعمار.

-فشل الحركات التبشيرية في ضرب الشعب الجزائري ببعضه البعض و ذلك عن طريق الاهتمام بالبربر على حساب العرب في إطار سياسة فرق تسد و اعتبار البربر مـسيحيين قبـل مجـيء الإسلام، و أن العرب عبارة عن غزاة ، لكن الشعب الجزائري عبر في كل محطات و مراحـل التاريخ المختلفة على توحده و انسجامه ككتلة واحدة.

- إن الحركة التبشرية التي تعرضت إلى مضايقات أثناء النظام العسكري تحصلت على تأكيـد و حرية بعد حلول النظام المدني[2].

و رغم كل هذه المجهودات فإنها لم تؤثر في الشعب الجزائري ، الذي اعتبر هذه الحملات المسعورة ما هي إلا دور من أدوار الاستعمار في الجزائر و الذي يمثل نشاط جديد من الحروب الصليبية أثناء القرن التاسع عشر و العشرون.

3- الاندماج: L'assimilation*

- تعتبر سياسة الاندماج من أهم السياسات التي اتبعتها الإدارة الاسـتعمارية، و الـتي ظهرت منذ البداية فبناءً على توصيات "اللجنة الإفريقية"* أصدرت الحكومة الفرنسية قـرار 22 جوان 1834 الذي ينص على أن الجزائر فرنسية[3] ، و قسمها إلى ثلاث عمـالات، و تكـون

1- المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص: 312.

2 - خديجة بقطاش: المرجع السابق، ص: 154.

* الإندماج l'assimilation و ليس الإدماج l'intégration و الذي يعني الإدماج التام مع فرنسا ، و قد طالبت به النخبة –فرحات عباس- ابن جلول (الجزائر فرنسية) أنظر : الأشرف مصطفى : المرجع السابق ص :155.

* هي اللجنة الإفريقية التي أنشئت يوم 1833/07/07 للتحقق في الوضع الذي آل إليه الجزائريون و لإعطاء رأيها حول الاحتلال. أنظر :حمدان خوجة: المرجع السابق، ص: 276.

3 عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، ط2، دار الغرب الإسـلامي، بـيروت لبنـان 2005م، ص: 198.

خاضعة للوالي العام في الجزائر ، ثم تقسم كل عمالة إلى دوائر و بلديات مثل ما هو موجود في فرنسا و ترسل كل عمالة بنائب عنها و ممثل لها إلى ا لمس الوطني الفرنسي.

وعلى الرغم من السياسة العدائية التي انتهجها المعمرون من الـسكان الأهـالي بعـد جيرهم من أراضيهم و مصادر ا و لكن كانت مطالبهم من الـوطن الأم هـي مـساوا م بالمواطنين في فرنسا من حيث القوانين السياسية و القضائية و التعليمية و ذلك رغبة في تكوين نظام مدني يسمح لهم بالسيطرة على الجزائر و الإنفراد ا بعيدا عن فرنسا و لم لا الاسـتقلال ا.

و بذلك نجح المعمرون في مسعاهم خاصة بعد صدور قانون 15 أفريل 1845 الذي نص على تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات بدل نواحي عسكرية[1] قديمة، و على رأس كل ولاية وال مدني بجانبه قائد عسكري للولاية و ثم تقسيم كل ولاية إلى مجموعة من البلديات لهـا مجالس بلدية مختلفة من الفرنسيين و البعض من الجزائريين، ولكن سرعان ما اختفى العنصر الأهلي منها و أعطيت مناصبهم للمعمرين.

و من هنا يعني الإدماج: إلغاء كل ما يفصل باريس عن المقاطعات الجزائرية أو ما يميز بينها إذ كل تمييز لهذا يعد في هذه الحالة مظهرا قوميا عير مرغوب فيـه و غـير شـرعي[2] و لكن من المعلوم أن الإدماج تجسد فعليا بعد صدور مرسوم 15 ماي 1869 و الذي قسم الجزائر إلى قسمين :

القسم الشمالي مدني، و القسم الجنوبي عسكري. و ينقسم الجزء الشمالي إلى ثلاث مناطق (الجزائر- وهران – قسنطينة) و الجزء الجنوبي إلى أربع مناطق خاضعة للإدارة الاستعمارية.

و منذ سنة 1870 شهدت الجزائر إقامة النظام المدني، و حصل المعمرون على الامتيازات في ا الس العامة و البلديات و العدالة و الاقتصاد في مؤسسات الحكومة العامة، و في السنوات الأولى من عمر الجمهورية الثالثة بدأ المعمرون في الإدماج الإداري الكلي للجزائر الأوروبية في عهد الحاكمين العامين المدنيين :

---

[1] - صالح فركوس: **المختصر** في **تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين** إلى **خروج الفرنسيين (814 ق م -1962م)**، دار العلوم للنشر و التوزيع. الجزائر. 2003م، ص: 224.

[2] صالح عباد: **المعمرون و السياسة الفرنسية** في **الجزائر 1870-1900**، د. م. ج ، الجزائر. 1984م، ص: 114.

الأميرال دي قيدون* De Gueydon (1873،1871)، و الجنـرال شـانزي (1873-1879) و تجسدت خلاصتها في :«ينبغي أن يذوب السكان (المسلمون) في الحضارة الفرنسية لأن الشعب القادم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر»[1].

وفي سنة 1873 قامت محاولة من طرف النواب اليمينيين، و ذلك من أجل إنشاء دسـتور للجزائر يحمل قوانين خاصة لكن المحاولة فشلت لمعارضة المعمرين في الجمعية الوطنية الفرنـسية لأ م يريدون الإدماج فقط، و هذا للتخلص من النظام العسكري. و كانت معارضـتهم لأي اتجاه يعمل ضد هذا المطلب.

لذلك جاءت معارضتهم للحاكم العام دي قيدون (1871-1873) و الـذي كانـت أفكاره تصب عكس اتجاه الإدماج و طالبوا بتطبيق أكيد صراحة للنظام المدني ولـذلك كـان شانزي يرى: « في الجزائر المبادرة في تحضير المشاريع و في باريس فحص هذه المشاريع مـن طرف الحكومة و البرلمان و إعطائها الصبغة الرسمية، في الجزائر عمليات التنفيذ، و في بـاريس المراقبة»[2].

بعد ثورة المقراني سنة 1871 انطلقت الإدارة في سياسة مصادرة الأراضي و الإخضاع حيث استولت على 500 ألف هكتار و هي من أحسن و أجود الأراضي و كان الجزء الثـاني من العملية فالمصادرة الأولى استولت على 2,5م هكتار ولقلة المعمرين في احتلال هذه الأراضي اضطرت الحكومة إلى السماح للقبائل بشراء جزء منها، و بذلك استغلت ذلك المال في تعويض الذين صودرت أراضيهم في المناطق التي لم تشهد الثورة و بذلك سمحت لـ: 500 ألف هكتار المتبقية بإعادة انطلاق التعمير الاستيطاني بصورة حسنة و ذلك بفضل المركز و الوكالات ا انية

* دي قيدون Gueydon (Louis - Henri, comte de) (1871-1873):
ولد في قرنفيل 22 نوفمبر 1809 من أسرة نبيلة أصلها من إيطاليا، تخرج من المدرسة العسكرية عـام 1830، أصـبح حاكم المارتنيك في 1853، و حاكم عام مدني على الجزائر سنة 1871 و أصدر قرار 14 سـبتمبر لإلغـاء المكاتـب العربية، و نظم الإدارة في بلاد القبائل، و هذا بعد الهدوء الذي عرفته منطقة القبائل بعد انتفاضة 1871 (المقراني)، تجاوب مع قانون 21 جوان 1871 الذي يقضي بمنح 100 ألف هكتار للنازحين من الألزاس و اللورين. توفي سنة 1886.

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص: 194.

[2]- صالح عباد : المرجع السابق، ص : 87.

منها 2079 هـ منحت للفرنسيين و التي ثبتت في هذه الأراضي 1283 عائلة مهاجرة من الألزاس و اللورين.

بعدها حاولت الإدارة عن طريق قانون فارني (وارنيي)* Warnier 26 جويلية 1873 من تحسين قانون سيناتيس كونسليت 1863 الخاص بالملكية الفردية للمسلمين، و الذي فشل بسبب تعود المسلمين على نظامهم الجماعي للملكية، حيث أصبحوا عرضة للمضاربين الذي يعطوهم سند الملكية ثم يشترونه منهم و يطردوهم من الأراضي. لكن لم يتم إيقاف هذه التجربة الأليمة إلا بعد 14 سنة.

و في سنة 1878 حدث هام في فرنسا كانت له تداعيات كبيرة على الجزائر و هو مزارع الكروم التي قضى عليها داء الكروم (Phylloxera) و الذي أدى إلى زراعة كثيفة للكروم في الجزائر، خلال 10 سنوات ارتفعت و تضاعفت مساحات الكروم المزروعة في الجزائر بمعدل 5 مرات من 20 ألف هكتار إلى 103 ألف هكتار سنة 1888م.

و بعد الإعلان عن أول حكومة مدنية في فرنسا برئاسة ألبير غريفي Allbert Grévy** (1879-1881) الذي قام بإصدار مرسوم 26 أوت 1881 الذي يقضي بإلحاق و ربط كل الإدارات و الشؤون الأهلية مباشرة بالوزارات المتخصصة في فرنسا.و بذلك تجسد فعليا الدور الذي يلعبه الحاكم العام في الربط بين الجزائر و البلد الأم.

* فارني (وارنيي): طبيب جراح، ولد سنة 1810، عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832 حيث استقر منذ ذلك الوقت في الجزائر، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام 1848، ثم عين مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849، لكن الإمبراطورية أحالته على التقاعد و هذا ما أدى به إلى تكريس وقته إلى نشر المؤلفات التي تدافع عن المصالح الكولونيالية، و هو محرر الكراسات الجزائرية les cahiers Algériens التي اعتبرها المعمرون ميثاقا لهم ضد الإمبراطورية. انظر صالح عباد: المعمرون و السياسة...... المرجع السابق ص: 77 (الهامش).

** - قال عنه جول فيري سنة 1892 : كان غريفي المدافع وراء قانون الإلحاق ، وضحيته في نفس الوقت ، حيث أنه هو الذي طالب بأن تكون لجنة خارج البرلمان لمراجعة و تنظيم و تحديد صلاحيات الحكومة العامة ، ظنا منه بأن ذلك سيوسع من سلطاته ، لكن اللجنة التي عملت دون استشارته و اشتراكه في الأمر تجاوبت مع مطلبه في الإلحاق و لكنها قامت بتجريده من صلاحياته.

و قد اعتبرت فرنسا هذه السياسة في مصلحة الجميع (المعمرين و الأهالي) لأ ا ستلحق كل إدارة بوزار ا المختصة و لذلك فإن هذا العمل ما هو إلا استثمار لسلطتها في الجزائـر ، فبعد احتلال الأراضي و القوانين المنظمة وجهت سياستها نحو الأهالي.

وقد كرس مرسوم 26 أوت 1881 سياسة الإلحاق Rattachement[1] عن طريق ربـط الإدارة بالوزارات المختصة بباريس، الإدارة العامة ، العمالية و البلدية و الاسـتيطان بـوزارة الداخلية العدالة الإسلامية بوزارة العدل، الضرائب المباشرة و المتنوعة، و تنظيم الملكية الأهليـة و إدارة الأملاك المصادرة بوزارة المالية، التعليم العام الإسلامي بوزارة التعليم العـام و الفنـون الجميلة ، الطرق و الجسور و الملاحة و السكك الحديدية و المناجم بوزارة الأشغال العمومية ، الفلاحة و التجارة الغابات بوزارة الفلاحة و التجارة، و البريد و التلغـراف بـوزارة البريـد و التلغراف.

ذلك أن الاندماج اصطلاحا هو: «التماثل بين المستعمرة و الدولة الأم في نظام الحكـم و المساواة بينهما، و يركز مذهب الاندماج على هذه الفكرة و هي أن إقليم ما وراء البحـار ليس امتدادا للدولة الأصل، فيجب إذن أن يوضع تحت نفس النظام أو على الأقل تحت نظام ما يقارب له ما أمكن ذلك و أن سكان الدولة الذين في الجانب الآخر من البحر كحال الجزائريين يجب أن لا تكون حقوقهم و ضمانا م أقل من حقوق وضمانات أولئك الفرنـسيين الـذين يعيشون في الجزء الأصلي من الدولة...»[2].

و يؤكد الاندماج من الناحية الشكلية على المساواة بين المعمرين و العنـصر الأهلـي الجزائري، و هو ما يحقّق التماثل الذي نجده في التعريف بين المستعمرة و الدولة الأم، في جميع القطاعات و الميادين فالسياسة العامة واحدة ، فالميزانية واحدة ، و الاقتصاد واحد ، الـسياسة المالية واحدة ..... وبذلك تمتد إلى باقي القطاعات العسكرية و الداخلية، لكن مدلوله الحقيقي يختلف على ما هو موجود في التعريف و في العبارات الجوفاء، لأن فرنسا تريد إفراغ الجزائـر ائيا من جميع عوامل الحركة، و شلّها بربطها بمؤسسا ا حتى تصبح غير قادرة في المستقبل على التخلص من هذه السيطرة و يعجز الأهالي على المطالبة بأي تغيير إلا ضمن الدائرة الفرنـسية

---

1 -Colette Et Francis Jeanson: **L'Algérie hors la loi**. Préface De Abdel Aziz Bouteflika. Ed: A.N.E.P. ALGER 2006. P: 68.

2 - أندري نوشي و آخرون : المرجع السابق، ص : 369.

والقوانين المسموح ا، و بذلك تذوب شخصية الجزائر ائيا في التكفل الفرنسي الذي يكـون هو الميزة المنظمة للعلاقة بين المستعمرات و الوطن الأم.

ونظرا للرد العنيف للمعمرين على وصاية فرنسا على تسيير أمورهم، تحـصلوا علـى حقهم في تسيير شؤو م الخاصة حيث صدر في 21 ديسمبر 1896 مرسـوم يلغـي الإلحـاق و يكرس مشروع الاندماج و لكن بعد 15 سنة تحكمت الوزارات بطريقة مستبدة في كل أمور الجزائر، وبذلك تحكمت إدارة الغابات في 700 ألف من الأهالي تنتزع منهم سنويا أكثر من 1 مليون فرنك فرنسي، حيث سنة 1884 انتزعت 1.265,312 فرنك و سـنة 1885 انتزعـت 1.321,367 فرنك، سنة 1888 انتزعـت 1.119,652 فرنـك، و سـنة 1890م انتزعـت 1.658,958 فرنك ، و بصدور هذا المرسوم أصبح الحاكم العام يمثل الجمهوريـة الفرنـسية، و يعمل تحت سلطة وزير الداخلية و يتصرف في الإدارة و الخدمات الملحقة بفرنـسا مثـل : العدالة و التعليم و الجمارك و هذا بمساعدة أعوان قادمين منها، بالإضـافة إلى مجلـس أعلـى متكون من موظفين يمثلون السكان، لأن جول فيري لم تكن له ثقة كبيرة بـالمعمرين الـذين حسب رأيه:«يمثلون كتلة قلية الأهلية عددا وخبرة»[1].

بعد التدخل الفرنسي في تونس سنة 1881 كان ذلك من أجل إنقاص مصالح شـركة عنابة وقالمة، شركة مرسيليا و القرض العقاري دخلت فرنسا في عالم الأعمال الـذي كـان سيسيطر عليه جول فيري و تلميذه أوجين إتيان Eugène Etien رئيس مجموعة الاستيطان في الغرفة ، وقد برزت تدخلاته مع الصحافة خاصة جريدة Le temps 1897 و في البرلمان بين 2 جوان 1894 و مارس 1899 ظهرت السياسة الاستيطانية في كلامه: «فكرة الوطن تركـز على فكرة الواجب، أما أساس الفكر الاستيطاني هو المصلحة، و لاشيء غير ذلك، التي تـدفع بالأمة إلى الخروج من حدودها وانتشارها في الخارج لهذا يبدو جليا أن المعيار الوحيد الـذي نطبقه على أي عملية استيطانية هو مدى قائد ا، أي مجموع المحفزات و الفوائد الـتي تجنيهـا فرنسا منها...»[2].

1- Colette et Francis Jeanson: op.cit P: 70.
2- Colette et Francis Jeanson: ibid. P :70.

و بذلك اشتدت حركة الاستيطان في هذه الفترة حيث تم إنشاء 200 قرية و استقر ا حـوالي 30 ألف معمر ما بين : 1871-1877، و توزيع 400 ألف هكتار و تقسيمها على 264 محيط استيطاني بين : 1871-1881، و بذلك ارتفع عدد السكان الأوروبيين كما يلي :

السنوات	1871	1881	1896
السكان الأوروبيين	245.000	376.000	536.000
الفرنسيين	130.000	195.000	318.000
الأجانب	115.000	181.000	218.000

ولكي تمضي فرنسا سياستها الاندماجية ، فتحت أبواب الهجرة للأوروبيين نحو الجزائر، و ذلك رغبة في إحداث توازن بين العنصرين الأوروبي و الأهلي في المنطقة، و قد وفرت كـل المتطلبات الضرورية لعملية الاستيطان في البلاد الجديدة عن طريق منح الوافدين الجدد الأراضي الزراعية التي اغتصبت من أهلها بواسطة قانون مجلس الشيوخ* سنة 1863 و الذي نص علـى الملكية الفردية، كما قضت على أراضي العرش، و تفتيت أملاك القبائـل و بالتـالي تـضرب وحد ا لإضعاف الأهالي، و تشتيت العائلات الكبيرة التي كانت تمثل الجزائريين أمـام الإدارة الاستعمارية و المعمرين مثل : أسرة أولاد مقران (مجانة) و اتجهت فرنسا في تشجيع سياسـتها الإدماجية نحو اليهود لعزل الأهالي و إصدار مرسوم [1]كريميو ** Crémieux في أكتـوبر 1870

* يقصد به قانون سيناتيس كونسيلت Sénatus-Consulte أصدره الإمبراطور نابليون الثالث، الذي ينص علـى تمليك الجزائريين كل الأراضي التي تقع تحت أيديهم مهما كانت طبيعتها سواء كانت ملكية شخصية أو أراضي عـرش، كما نص القانون على ضرورة تحديد أراضي القبائل المختلفة، و توزيع أرض كل قبيلة على الدواوير المشكلة لها، و أخيرا توزيع أرض الدوار على عدد سكانه.

1- CH. Robert Ageron: **France coloniale au Parti colonial**? P.U.F, PARIS. 1978, P: 192

** لم يطبق مرسوم كريميو على يهود وادي ميزاب، بسبب أن المنطقة لم تلحق بفرنسا إلا سنة 1882، لذلك بقـي هؤلاء اليهود أهالي جزائريين لا مواطنين فرنسيين إلا من قدم طلبا للتجنس الفردي بواسطة قانون ا لمس الـشيخي 4 جويلية 1865.

نسبة إلى أدولف كريميو (1796-1880) وزير العدل الفرنسي، وهو من المعروفين بتأييدهم لسياسة الإدماج .و يقضي هذا القانون بمنح الجنسية الفرنسية لحوالي 38 ألف يهودي و تنظيم الإدارة الاستعمارية في الجزائر، لذلك نص هذا القانون على مرسومين اثنين:

المرسوم الأول: هو الذي وضع تنظيم للإدارة الفرنسية في الجزائر[1]، حيث ألغى منصب الحاكم العام العسكري و حل محله، الحاكم العام المدني ، تساعده لجنة استشارية تتألف من ستة مواطنين منتخبين مدة 3 سنوات، و الكاتب العام للحكومة، و المفتش العام للأشغال المدنية و المفتش العام للمالية يرأسها الحاكم العام المدني.

كما نص المرسوم على إنشاء مجلس أعلى للحكومة العامة في الجزائر تحت رئاسة الحاكم العام أيضا، و حافظ المرسوم على التنظيم الإداري السابق، ولكن أهمل شؤون و مصالح الأهالي و دورهم في الحياة السياسية، و انحصرت كل الوظائف في يد موظفين و إداريين فرنسيين و معمرين.

المرسوم الثاني: نص على حق المواطنة الفرنسية لليهود الجزائريين: «إن الإسرائيليين الأهالي لعملات الجزائر قد أعلنوا مواطنين فرنسيين على صيانة كل الحقوق التي اكتسبوها...»[2]. و بذلك توسع نشاط اليهود و دخلوهم الحياة السياسية و الإدارية باعتبارهم مواطنين من الدرجة الأولى قادرين على حماية مصالحهم المختلفة.

و لكن على العموم إن هذا القانون (كريميو 1870) جاء متأخرا عما سبقه في حماية حقوق اليهود في الجزائر، لأن معظمهم قد أخذوا الجنسية الفرنسية بطرق فردية مع قانون سيناتيس كونسليت sénatus consulte " في : 14 جويلية 1865 الذي سمح لليهود التجنس بصفة فردية، و لكن لم يحصل عليها سوى 4.338 يهودي من أصل 34.574 يهودي سنة 1872 و بمجيء قانون كريميو فتحت الجنسية لجميع اليهود و ذلك للاستفادة منها قصد تدعيم مركزهم الاقتصادي و الاجتماعي و تكوين طبقة وسطى تستطيع السيطرة في الجزائر أو فرنسا.

---

[1] - صالح عباد: المرجع السابق، ص: 42.

[2] - صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص: 101.

و مهما يكن فإن هذا القانون يجعل اليهود فوق طبقة الأهالي من عرب أو بربر في الجزائر، و تضاف مصالحهم إلى مصالح المستوطنين فيها.

بالمقابل لم تهتم الإدارة الاستعمارية لشؤون الأهالي ، خاصة بالجانب الثقافي و الديني بل ركّزت كل جهودها للتحالف مع اليهود للقضاء على الدين الإسلامي و محاصرته بالقوانين و المراسيم التي تحد من اختصاصاته، ومن أبرزها مرسوم 1892 الذي يحدد من صلاحيات الأهالي المسلمين في الأحوال الشخصية كالزواج، الطلاق، الميراث ....أما باقي الأمور فإنها أصبحت بيد الإدارة الفرنسية لدى قاضي الصلح و هو فرنسي، إضافة إلى المحاكم الردعية و الجنائية، و هيئة المحلّفين، و تم إلحاق جميع الإدارات القضائية بوزارة العدل الفرنسية ماعدا القضاء الإسلامي الذي بقي تابعا لوزارة الحربية.

و هذا ما يؤكد أن فرنسا تركز على خدمة مصالحها و مصالح المعمرين ، حيث اعتبرت الأرض مجالا للاستثمار و تحقيق الربح على الرغم من سلبيات سياسة الاندماج لكنها لقيت استجابة من بعض الجزائريين الذين اعتبروها بابا فتح للحوار مع الاستعمار، و من خلاله يستطيعون تقديم مطالب الشعب إليه و التي تتمثل في المساواة مع المعمرين و اليهود الفرنسيين في الوطن الأم، ومن هنا طالبت تلك النخبة بالجنسية الفرنسية و حصلت عليها مما سمح لها بالتقرب من الاستعمار و الدخول في المقاومة السياسية الهادئة ، و طرف آخر رفضها لأنها عبارة عن حرب على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري خاصة مسألة التنازل عن الأحوال الشخصية و بذلك اختلفت آراء الشعب الجزائري إلى اتجاهين، النخبة و المحافظون.

أولا: مثّل هنا للاتجاه النخبة و هم المثقفون ثقافة فرنسية متخرجون من المدارس الفرنسية[1] بالجزائر و بعض الجامعات الأوروبية، مثل: المحامين، الصيادلة، المعلمين.... و قد طالبوا بالإدماج الكامل في فرنسا قصد تحسين أوضاع الأهالي المسلمين، و يعبر عن المساواة بينهم و الفرنسيين.

ثانيا: مثّل هذا الاتجاه المحافظون، و هم المثقفون ثقافة عربية إسلامية تخرجوا من المدارس العربية الحرة أو المدارس القرآنية (الكتاتيب)، أو الزوايا أو بعض الجامعات الإسلامية مثل: الأزهر، الزيتونة، القرويين و قد عارضوا الاندماج و التجنيس والتجنيد الإجباري، و قد ركزوا

1- أبو القاسم سعد الله : **أبحاث و أراء** في **تاريخ الجزائر** ، ج5، المرجع السابق، ص : 136.

على حماية الدين الإسلامي و الهوية العربية و الإسلامية و شعارهم الحفـاظ علـى الجامعـة* الإسلامية. و رحبوا بالمساواة مع الفرنسيين لكن عارضوا الاندماج و منهم ابن سمايـة، ابـن الموهوب ا اوي في المراحل الأولى قبل ظهور الحركة الوطنيـة و تنظيمهـا لمواقفهـا ضـد الاستعمار الفرنسي قبل الحرب العالمية الأولى.

* - الجامعة الإسلامية : هي حركة تدعو إلى تضامن المسلمين من أجل الوحدة و القوة بينهم في وجه التوسع الأوروبي، و تقوم على الإصلاح الديني و الاجتماعي، تعتمد على تمجيد العقل و العودة إلى مذهب الـسلف، أي العـصر الـذهبي للإسلام على عهد النبي (ص) و صحابته و التابعين ، بدأت هذه الحركة في الربع الأخير من القرن التاسـع عـشر (19) بزعامة جمـال الـدين الأفغـاني (1838-1897) و الـشيخ محمـد عبـده (1849-1905) و رشـيد رضـا (1865-1935) و قد تبني هذه الحركة السلطان عبد الحميد الثاني، قصد جمع المسلمين تحت خلافة قوية ، و أنه الرمز الوحيد و السياسي لهذه الحركة.

أنظر أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1939)**، ج2 ، المرجع السابق ص : 109.

خاتمة الفصل:

مما سبق عرضه و تحليله في هذا الفصل يمكن استخلاص عدة نتائج أهمها:

1- الموقف العدائي للإدارة الاستعمارية من المؤسسات الثقافية المختلفة كالمساجد و المدارس القرآنية، و الزوايا و فشلها في ضرب الهوية الإسلامية للشعب الجزائري و التي دافع عنها منذ البداية و عبر مختلف المقاومات التي أثبتت دائما مدى صموده و لفترة طويلة.

2- رغبة الاستعمار في تأسيس المدرسة الفرنسية، لتعويض المؤسسات السابقة و تقديم للشعب ثقافة لا تتعارض مع وجوده قصد تكوين فئة تصبح هي الواسطة بينه و بين الشعب تساهم في تثبيت وجوده أكثر.

3- فشل سياسة التنصير التي قادها الكاردينال لافيجري على الرغم من أنها كانت مدعومة من بعض القادة العسكريين مثل: بيجو، لاموريسيير، فالي.... و التي تبين حقد الكنيسة على الإسلام، و النتائج المخيبة للآمال التي لم تستطع أن تجعل من الجزائر التي طالما حلم بها هذا الكاردينال.

4- استمرار الصراع بين العسكريين و المدنيين، و الذي انتهى بفشل مشروع نابليون الثالث و هو المملكة العربية، و ازدياد رغبة المدنيين في الاحتفاظ بالجزائر وحتى التفكير في الاستقلال بها، و بذلك تطورت فكرة الاندماج على حساب الشعب الجزائري خاصة بعد تجنيس اليهود سنة 1870 و هذا ما أدى إلى استمرار الرفض إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: المدارس الشرعية الرسمية في الجزائر

المبحث الأول: الأصل و التسمية

أولا: تسميتها، نشأ ا و نظامها

ثانيا: برامجها

ثالثا: أهدافها

المبحث الثاني: مراحلها و تطورها

أولا: المرحلة الأولى: المدارس المتوسطة

ثانيا: المرحلة الثانية: المدارس الثانوية

ثالثا: المرحلة الثالثة: المدارس ذات المستويين الثانوي و المتوسط

رابعا: المرحلة الرابعة: الثانويات الفرنسية (الفرنكوميزلمان)

نتائجها

خاتمة الفصل.

المدارس الشرعية الرسمية في الجزائر:

يتناول هذا الفصل المدارس الشرعية التي أنشأ ا الإدارة الاستعمارية في الجزائر، و ذلك دف ملء الفراغ الذي نتج عن ا يار الإدارة العثمانية السابقة، و لربط العلاقـة بـالجزائريين الذي ستحكمهم.

و سأتطرق أولا إلى أصل هذه المدارس و تسميتها، و سبب تركزها في المدن العريقـة الثلاثة: قسنطينة، الجزائر، و تلمسان، و مختلف البرامج التي كانت تقدمها و بخاصـة المتعلقـة بالعلوم الشرعية، و أهدافها المختلفة.

ثم سأتناول بعد ذلك مختلف المراحل التي مرت ا هذه المدارس منذ تأسيسها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و المشاكل التي واجهتها من طرف المعمرين الذين رفضوا تعلـيم الأهالي. و رفض الأهالي الالتحاق ا خوفا على ثقافتهم من التأثر ـا. و مختلـف القـوانين المنظمة لها و التي تأسست كمدارس عليا للعلوم الشرعية و انتهت كثانويات فرنسية إسـلامية سنة 1951.

كما يعالج مختلف الأهداف التي سعت إلى تحقيقها هذه المدارس، و مدى نجـاح الإدارة الاستعمارية في الوصول إلى النتائج التي سطر ا من قبل.

1- المبحث الأول: الأصل و التسمية:

لم تعرف الجزائر قبل الخمسينات من القرن التاسع عشر أي نظام فرنسي خاص بالتعليم، فالمسلمون كانوا يتلقون تعليما بسيطا في الزوايا و الكتاتيب القرآنية و المساجد و على نفقاتهم الخاصة و نفقات الأوقاف[1]، و لكنه سرعان ما بدأ في الانهيار منذ دخول الاستعمار الفرنسي الذي جاء تفكيره بعيدا قصد تعليم الجزائريين في المرحلة المتوسطة و الثانوية، و لم يتجسد ذلك إلا بعد مرور عشرين سنة من الاحتلال بتأسيس المدرسة العربية الفرنسية[2] بمرسوم 14 جويلية 1850 الذي نص على إنشاء ست مدارس.

أما التعليم المتوسط فقد أنشأت له ثلاث مدارس فقط في كل من: المدية، قسنطينة، تلمسان و في سنة 1859 استقرت مدرسة المدية نهائيا في الجزائر بعدما تحولت قبل ذلك بقرار وزاري في 17 جانفي 1855 إلى مدينة البليدة[3]، و بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1850 قد اتخذت تسميتها بالمدارس الحكومية الثلاث أو المدارس الرسمية، أو المدارس الشرعية أو الفقهية ... فإنها لم تختلف لدى الفرنسيين أنفسهم و الذين حافظوا على الاسم العربي لها بالمدارس Les Medersas و هي لا تسمى عندهم écoles أو Lycées أو collèges. إنما يقومون بترجمة المعنى المباشر إلى العربية. و جاءت تسميتهم هذه قصد الاهتمام و المحافظة على تقاليد الشعب الجزائري التي تنظر إلى المدرسة على أنها المكان المخصص لتدريس مختلف العلوم، و بمستويات متباينة من الثانوية إلى العالية مثل: المدرسة المحمدية بمعسكر، و الكتانية في قسنطينة، و مازونة في تلمسان، و القشاشية في العاصمة، و من هنا جاءت تسمية المسيد على الكتاتيب المخصصة للتعليم القرآني الابتدائي، أما التعليم العالي فقد تركز في الزوايا الشهيرة أو المساجد الكبرى. و المعلوم أن تسمية المدرسة متجذرة في تاريخ العرب و المسلمين، و يرجع ظهورها إلى القرن 4هـ (10م)، و كانت المدرسة الأولى بهذا المعنى هي المدرسة البيهقية في نيسابور (إيران)، ثم أنشأ نظام الملك وزير السلطان ملكشاه السلجوقي المدارس النظامية

1- إبراهيم لونيسي: **القضايا الوطنية** في **جريدة المبشر (1847-1870)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر. إشراف: أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1993-1994 الجزائر، ص 319.

2- Pélissier De Reynaud: **Annales Algériennes**. Tome3, Librairie – BASTIDE ALGER, Octobre 1854, P: 354.

3 - Horluc (P): L'œuvre française pour l'enseignement des indigènes en Algérie de 1830-1930, bulletin de l'enseignement indigène (B.E.I) N° 284, 1930, P: 79.

المشهورة في بغداد[1] سنة 457 هـ، ثم واصل الناس اقتداءا بذلك و أسسوا بقية المدارس في الواقد و خرسان و ما وراء النهر و في الجزيرة و ديار بكر...

و قد اهتم الأيوبيون ببناء المدارس اقتداءا بالسلاجقة حيث قام السلطان نور الدين محمود بن زنكي في القرن 6 هـ ببناء عدة مدارس للشافعية و الحنفية قصد نشر المذهب الحنفي في دمشق و حلب و غيرها، كما نقل صلاح الدين الأيوبي هذا النظام إلى مصر، و قد انفق على إنشائها من بيت المال، و هي أفخم ما كان في القاهرة من عمائر مثل: مساجد السلطان حسن، و برقوق و قلاوون، و الناصر محمد بن قلاوون و هي تختلف: في شكلها تماما عن المساجد و في الغرض الذي بنيت من أجله، لأنها في الحقيقة كانت عبارة عن مدارس أو معاهد علمية لم تشيد لأداء صلاة الجمعة.

و كانت المدرسة متجهة في بناءها إلى القبلة، و في وسطها صحن مربع يحيط به أربعة أروقة طويلة لها سقوف، و كانت هذه الأروقة الأربعة تستقبل طلابها حسب المذهب، فأحدها للحنفية، و الثاني للشافعية، و الثالث للمالكية و الرابع للحنابلة، و كان الطلبة يبيتون في أروقتهم الخاصة حسب توزيع مذاهب أهل السنة[2].

و كانت هذه المدارس تهتم بتدريس العلوم التقلية مثل: الأدب و التفسير و الحديث و الفقه و علم الكلام و اللغة و النحو و الصرف و البلاغة، كما كانت تهتم بتدريس العلوم العقلية مثل: الفلسفة و المنطق علم النحو، و الفلك و الرياضيات ...

و من هنا جاء اهتمام الإدارة الاستعمارية بهذه المدارس التي تعتني بالدراسات الشرعية، و تهدف إلى تكوين و تخريج إطارات و موظفين تحتاجهم، أو على الأقل تسهل من خلالهم الاتصال بالأهالي مثل: العدول و التراجمة و معلمي مادة اللغة العربية، و قد وضعت تحت إشراف فرنسيين يحسنون العربية، قصد إبعاد الجزائريين عن التأثيرات المختلفة لعلماء الدين الأحرار في الزوايا و المساجد و المدارس المنتشرة في مختلف أرجاء البلاد.

و قد تم تأسيس هذا النوع من التعليم الخاص بالأهالي، و من المدارس و ذلك قصد منافسة الزوايا و المدارس المنتشرة في مختلف أرجاء البلاد و المجاورة في بلاد المغرب مثل: الزيتونة

---

1 حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام السياسي، الديني، الثقافي، الاجتماعي**، ج4، دار الجيل، بيروت و مكتبة النهضة العصرية، تونس 2001، ص 568.

2 حسن إبراهيم حسن: المرجع نفسه، ص 569.

في تونس، و القرويين في المغرب الأقصى و حتى جامع الأزهر في مـصر، و تقلـيص عـدد المتوجهين نحوها و ذلك بإبقائهم في الجزائر و متابعة الدروس المختلفة بمستويات عالية في هذه المدارس و قد أورد الوزير رندون Rondon الغرض من إقامة هذه المدارس الحكوميـة فقـال: «فمن هذه المدارس يتخرج الموظفون الإداريون و القضاة و بكلمة أعم الشخصيات و العناصر التي لها تأثير على السكان حتى لا يفلتوا (السكان) من قبضتنا»[1].

و من جهة أخرى السعي إلى إبقاء ولاء علماء الدين الجدد المكونين فيها، على الطريقة الرسمية و ذلك لتنفيذ مشاريع الاستعمار المستقبلية في مواصلة إخضاع الشعب الجزائري بطرق سلمية. و ذكر الجنرال دوهاتبول D' Hautpoul وزير الحربية في المرسوم الثاني في 30 أكتـوبر 1850[2] أنه وقت الغزو شهدت الدراسات الإسلامية شيء من التطور و الرخاء حيث:

1- إن أغلبية الأطفال العرب في المدن و الأرياف يتلقون تعليم ابتدائي، و مبـادئ أوليـة في الدين الإسلامي، و يتعلمون القراءة و الكتابة في مدارس ملاصقة للمساجد.

2- التعليم الثانوي كان يشمل قراءة و تفسير القرآن، و دراسة النحو و القواعد، و لم يكـن متبع إلا من طرف بعض الأطفال المنتمين إلى الطبقة الغنية من 10 سـنوات إلى 15 سـنة في الزوايا المجاورة للمساجد.

3- أما الدراسات العليا المشتملة على دراسة الشريعة و الدين، و بعض المبادئ في الحـساب، و علم الفلك و الجغرافيا و التاريخ، و الطب، كانت مركزة على أشباه جامعات صغيرة تسمى المدرسة و التي كانت تمثل أحد توابع المسجد.

و قد جاء هذا المرسوم بعد اقتراح من الحاكم العام، و رأي مجلـس الحكومـة في 24 جانفي 1850 قصد تنظيم التعليم لدى الأهالي، و للضعف الذي شهدته الحالة الثقافية في الجزائر خاصة التعليم العالي، و لتكوين مترشحين لمختلف المناصب مثل: القضاء و الشريعة الإسلامية، أو المكاتب العربية....

و المرسوم في شكله يتضح أنه سياسي بالدرجة الأولى، حيث يعطي جميع الصلاحيات لوزير الحربية و قادة المناطق في تعيين الموظفين (المدير و الأساتذة) بعد اقتراح الحـاكم العـام.

---

[1] - عبد القادر حلّوش: **السياسة التعليمية في الجزائر.**

2- Gustave Benoist: **De l'instruction et de l'éducation des Indigènes dans La province de Constantine**. Libraire, HACHETTE. Et Cie Editeurs. Paris 1886, P: 25.

و كذلك خضوع هذه المدارس للمراقبة المستمرة للعسكريين في المناطق التابعة لهم تحت غطـاء المكاتب العربية لذلك سيتحدد الموقف الأهلي منها و هو الرفض لأ ا لا تعدو أن تكون عبارة عن وسيلة لتمرير مناهج و ثقافة بعيدة عن النوايا الصادقة في تعليم الأهـالي و الرفـع مـن مستواهم.

و قد شمل هذا المرسوم فصلين:[1]

الفصل الأول: و قد تناول التعليم الابتدائي و الثانوي.

الفصل الثاني: تناول المدارس العليا و الإسلامية.

و نص المرسوم في مختلف مواده على:

المادة الأولى: التعليم سواء كان ابتدائيا أو ثانويا، المقدم في المدارس الإسلامية موضوع تحت الرقابة العليا للحاكم العام، عبر حكام المقاطعات المختلفة أما المناطق العسكرية فإ ا مـن اختصاص العسكريين.

المادة الثالثة: تؤسس على حساب الدولة في كل من مدن: المدية، تلمسان، و قسنطينة، مدرسة عليا (مدرسة) من أجل تكوين مترشحين للوظائف المرتبطة بمصالح العبـادة، العدالـة و التعليم العام للأهالي و المكاتب العربية.

المادة الرابعة: التعليم في المدارس العليا مجاني و يتضمن:

- درس في القواعد و الأدب (النحو)
- درس في القانون و الاجتهاد (فقه)
- درس في الدين (التوحيد)

المادة السابعة: كل مدرسة عليا سيكون مقرها قرب أحد المساجد التي كانت بجوارها مدارس.

المادة الثامنة: توضع المدارس العليا تحت رقابة الضباط العامين قادة المقاطعات، هـذه الرقابة تمارس بواسطة المكاتب العربية.

و لما كان مكان كل مدرسة بجانب المسجد على الطريقة التقليدية، فقد وضعت تحـت الرقابة العسكرية فإنها لم تكن مفتوحة للجميع قصد الدراسة فيها، و إنما لكل مـن أحـسنوا

[1] انظر الملحق رقم 01 مرسوم تأسيس المدارس الشرعية في 1850/09/30.

الولاء و أظهروا تعاطفا كبيرا نحو الإدارة الاستعمارية، و استطاعوا التجاوب مـع سـلوكها و نظمها[1].

لقد جاء اختيار هذه المدن العتيقة، لما تميزت به من تأثير على المنـاطق المحيطـة بها، باعتبارها مراكز العمالات الثلاث، و للأدوار المختلفة التي لعبتها في تاريخ الجزائر.
و تم اختيار قسنطينة باعتبارها عاصمة بايلك الشرق منذ العهد العثماني، و ما يميزها من الثقافة و العمران، و تأثير تونس الحفصية عليها، و دور الأسر و البيوت الكبيرة مثل: آل الفكون، عبد المؤمن، ابن باديس، بن جلول، بشتارزي (باش تارزي)، بن البجاوي ... التي كانت بيـوت للعلم و المعرفة.

و باعتبارها مراكز إشعاع فكري كبير، بفضل مدرسة سيدي الكتاني التي أنشأها صالح باي (1771- 1792) و الذي شهدت في عهده قسنطينة أزهى الفتـرات، و ذلـك بفـضل إصلاحاته المختلفة و أكد شربونو A.Cherbonneau: «أن صالح باي لم يشأ يلمس الأشـياء المتعلقة بعادات الناس لأنها ستنفرهم منه، لكنه بذل جهودا لكي يبين فوائد التعليم ...»[2]، و قد تم بناء المدرسة، حسب ما كتب على اللوحة، انتهى في شهر ذو الحجـة سـنة 1193 هـ (1787) و تعرف بمدرسة سيدي الكتاني نسبة إلى ولي مدفون فيها (لم يعرف بالضبط تـاريخ وفاته)، و بصحن المدرسة الكتانية مقبرة صالح باي و أفراد عائلته. و قد وضع لها نظام و هـي تحتوي على المسجد الذي هو مكان العبادة. و الصلاة، و 05 غرف واحدة للدرس و أربعـة للطلبة، و الذين يقبلون في النظام الداخلي يقدرون بثمانية (08)، حيث ينام كل اثنين في غرفة، و في المدرسة وكيل أو (مقتصد) و هو مسؤول عن المصاريف، و هناك بواب يقوم بتنظيـف المدرسة و إشعال فوانيس الأقسام[3] و قاعة الصلاة. يتقاضى المدرسـون شـهريا 30 قرشـا، و الوكيل 08 قروش، و البواب 07 قروش و كل تلميذ من الثمانية يتقاضى 06 قروش.

المدرس مسؤول عن ثلاثة حصص في اليوم، الأولى تبدأ من طلوع الشمس و تدوم إلى غاية الساعة الحادية عشر، و الثانية إلى غاية منتصف النهار و العصر (الثالثة زوالا) و الثالثة تبدأ من العصر إلى غاية غروب الشمس (المغرب).

---

1 عبد القادر حلوش: المرجع السابق ص: 60.

2- A. Cherbonneau**: Inscription arabe de la medrassa de Sidi Lakhdar** à **Constantine**. in: R.A, N°3. années 1858/1859, P: 469.

3- Mahfoud Kaddache: **L'Algérie durant la période. Othomane**. OPU, Alger 1992, P: 163.

الطلبة يجب عليهم قراءة أربعة أحزاب يوميا، اثنان بعد صلاة الصبح و الباقي قبل العصر و ينهون كل فرض بصلاة شكر لله تعالى، و الدعاء لمؤسس المدرسة صالح باي، و قد قبل في المدرسة أطفال يحفظون القرآن عن ظهر قلب، سواء كانوا من المدينة أو من الريف، من المذهب الحنفي أو المالكي، و لكن في كل الحالات يجب أن يكونوا عزاب غير متزوجين، و لا يمكن لأي تلميذ داخلي أن ينام خارج المدرسة إلا بعذر أو للذهاب لزيارة الوالدين. العطلة كل عشرون يوما أو ثلاثين يوما، و قد تتعدى، و عندما لا يعود الطلاب بعد هذا التأخر أو لا يقدم دليلا على أنه كان مريضا فإنه سيطرد و يترك مكانه لآخر خارجي.

كل طالب يبدي عدم الاهتمام أو الرغبة في العلم و التعلم فإنه سيطرد و يعوض بآخر، و كل طالب لا يتعايش في ظروف حسنة مع زملائه و يبدي شيء من الوقاحة في الفعل أو القول سينذر في الأول و الثاني و الثالث يطرد نهائيا.

أما اختيار مدينة المدية، فكان الهدف منه في البداية إبعاد المؤسسات و المنشآت الجديدة عن المراكز الأوروبية في الجزائر، باعتبارها عاصمة بايلك الوسط (التيطري)، فإنها حافظت منذ الاحتلال على مكانتها التاريخية[1]. و بإيحاء من الجنرال دوماس، و إسماعيل عربان جاء التفكير في احتياجات الأهالي. «ينظر المرسوم إلى السكان من الأهالي لبعض المدن كالجزائر التي ينعدم فيها النفوذ السياسي، فوجب عليه إذن وضع مدارس عليا في متناول السكان الذين توجه إليهم على وجه الخصوص و بهذا الهدف و قع اختيار على المدية ...»[2]. لكنها سرعان ما تحولت إلى البليدة سنة 1855 لتستقر نهائيا في العاصمة سنة 1859. و ذلك عندما فقدت المدية مكانتها العلمية و الأدبية و لقربها من العاصمة أفقدها قوتها الحضارية التي طالما شهدتها طيلة المرحلة العثمانية، و لكن إن تغيير مكان المدرسة من هذه المنطقة إلى الجزائر العاصمة لا مبرر له سوى أن المدينة لم تكن تلعب دور مهم في الحياة العلمية خاصة أثناء القرن 19. و هناك أيضا رغبة الإدارة الاستعمارية في مراقبة هذه المدرسة عن كثب خاصة و أن أصل تكوينها هو أمر سياسي، لذلك فإن بعد بقية المدارس في قسنطينة و تلمسان لا يعطي نظرة حقيقية تسمح بتقييم تجربتها مع مرور الزمن.

1 - صبرينة الواعر: **محمد بن رحال دوره السياسي و الثقافي (1856-1928)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة-، الجزائر 2002-2003، ص: 198.

2 - إيفون تيران: المرجع السابق، ص: 46.

أما اختيار مدينة تلمسان في الغرب فإنها مدينة قديمة و عتيقة شهدت استمرار الدولة الزيانية و هي عاصمتها و هي ذات ماض عريق مترامية الأطراف حولها الحقول و البساتين[1]، و لطالما كانت سدا منيعا لدخول التأثيرات الثقافية من المغرب الأقصى، و قد أسس السلطان المريني أبو الحسن علي مسجد سيدي بومدين في سنة 739 هـ الموافق لـ: 1338- 1339م في منطقة العباد[2] و الحق به المدرسة و هي مركزه الإشعاعي و قبلة للطلبة المتوجهين إليها من مختلف مناطق الجهة الغربية، و جاء تأسيسها متأخرا عن المسجد سنة 747 هـ الموافق لشهر أوت 1347. و طالما درس فيها كبار المدرسين و العلماء و الشيوخ مثل: الخطيب ابن مرزوق، و ابنه ابن مرزوق الحفيظ ... و بذلك لعب المسجد و المدرسة دورا بارزا في هذه المنطقة في الحفاظ على الثقافة و دور تلمسان في المنطقة الغربية.

و لما كانت كل مدرسة بجوار مسجد، كان كل ما فيها دينيا صرفا، التلاميذ، الأساتذة، لغة التعليم، و لما كانت نتائجها مع مرور الزمن تسيير عكس الاتجاه الموضوع لها، هنا جاءت مختلف التعديلات عبر السنوات المتتالية و ذلك قصد تحسينها، و منها سنة 1859 حيث تقرر منح كل تلميذ منحة تقدر بـ 0,80 فرنك[3] يوميا للتكفل بشؤونه اليومية، و على الرغم من هذا الإجراء بقي الطلبة يعيشون في الفقر الشديد بأقل الإمكانيات، و بقيت المدارس تشكو من مشاكل متكررة مثل ضعف الإدارة الملائمة، و انعدام الرقابة الفعلية عن المدرس و ضعف الإنارة داخل الأقسام ، قليلة التدفئة في فصل الشتاء و إلحاق التلاميذ بالمدرسة بعد سن مبكرة، و هو ما صعب عليهم التحصيل الجيد و الفهم السريع، لذلك بقي العمل بمرسوم 1850 إلى غاية 1863 حيث بدأت هذه المدارس تشهد نوعا من الاهتمام، و النظرة الجدية من طرف الإدارة الاستعمارية.

1- Pélissier de Reynaud**: Annales Algériennes**. Tome: 2, P: 46.

2- CH. Brosselard: **Les inscription arabes de Tlemcen –mosquée et medersa de Sidi-Boumediene.** In: R.A. N°: 18. Août 1859, P: 406.

3 الطاهر زرهوني: **التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال**، موفم للنشر، الجزائر 1993، ص: 216.

2- نشأتها و نظامها:

لقد أسست المدارس الإسلامية الحكومية قصد تكوين المدرسين (الطلبة) و ذلك تحت نفوذ الإدارة الاستعمارية، بعدما كانوا تابعين و لمدة طويلة للمدارس الحرة. و منذ الاحتلال برزت تجربة المدارس كضرورة حتمية[1] ابتداء من منتصف القرن 19، و هذا لتلبية الحاجيات المختلفة من مناصب العبادة (أئمة، حزاب، مفتين)، و المحاكم الإسلامية، و منذ البداية انصبت الأفكار باتجاه السيطرة على التعليم و ذلك من خلال التحكم في مؤسساته قصد تجنب الاصطدام مع الجزائريين و إظهار النية في خدمة المجتمع الجزائري عبر الاهتمام بتعليمه تعليما دينيا بعيدا عما تقدمه الطرق الصوفية و الزوايا التي استولت عليه و طبعته بالتقليدية و التخلف، و في المقابل فكرت في إبعاد الجزائريين عن علمائهم و قطع الصلة بينهم عن طريق التشكيك في قدرتهم و أهليتهم في قبول مظاهر الثقافة و العصرنة التي تقدمها لهم فرنسا.

و من جهة أخرى رغبة هذه الإدارة في تقديم مفهوم جديد للإسلام يكون عصريا يستطيع التأقلم مع السياسة الفرنسية و هو أطلقت عليه الإدارة الاستعمارية بالإسلام الجزائري الذي لا يتعارض مع وجودها و مصالحها في شمال إفريقيا.

إن هذه التجربة المفيدة، وضعت قصد المساهمة في إعادة بناء هيكل الثقافة العربية الإسلامية و لكن ذلك سيكون صعبا بسبب التناقض الذي ستشهده بين رغبة الإدارة في السير في اتجاه طموحها في التعامل و التقرب من الشعب و بين الرفض المزدوج من الأهالي الذين سيرون أنها تهدف إلى السيطرة على مشاعرهم و مبادئهم و حتى دينهم في المستقبل، و كذلك المعمرين الذين يرفضون بأي شكل من الأشكال المساواة مع الأهالي في بعض الحقوق خاصة في التعليم.

و منذ تأسيس هذه المدارس، و ابتداء من سنة 1850 فقد أحصت مدرسة قسنطينة 28 طالبا[2] أو الطلبة المسجلين في دروس تقليدية بسيطة تتعلق بالنحو و القانون الإسلامي لكن سرعان ما انخفض العدد خاصة في بدايتها و ذلك لضعف التنظيم، إلى 09 طلبة عام 1854 و كانت أعمارهم تتراوح بين 20 و 30 سنة. و كانت الدروس تقدم عند شيوخ و أساتذة

---

1 - محفوظ قداش و الجيلالي صاري: **الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية (1900-1954) (الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري).** ت: عبد القادر حراث. م. و. ك. الجزائر، ص 229.

2 - إيفون تيران: المرجع السابق، ص: 247.

مرموقين و كان البرنامج منظّما على ثلاث دروس رئيسية منذ 1851. من الساعة السابعة إلى التاسعة و النصف، يقدمه سي المكي بن ساعد البوطالبي في الفقه (تعليق سيدي خليل)، و بعد الظهر من الواحدة زوالا إلى الثالثة مساءً سي الشاذلي (مدير المدرسة) يقدم دروس القواعد، في المساء من الساعة الثالثة إلى الرابعة الحاج مبارك يقدم دروس التوحيد (تعليم سـيدي محمـد السنوسي)[1].

و نفس الصعوبات واجهتها مدرسة سيدي بومدين في تلمسان التي لا يرتادها سـكا ا فقط، لكنها مورد رئيسي للعلم و المعرفة لكل المنطقة الغربية، و رغم ذلك فإ ا لم تستطع إلا بصعوبة كبيرة من جمع عددا بسيطا من 15 إلى 20 تلميذا و هذا بسبب رفض الأهالي إرسـال أبنائهم إلى مؤسسات يجهلون ماذا ستقدم لهم من المعارف الغربية.

و رغم المناورات العديدة التي قامت ا الإدارة الاستعمارية و التي ساهمت و لو بشكل بسيط في ارتفاع عددهم إلى الثلاثين مسجلا سنة 1856 و تتراوح أعمارهم في العمـوم بـين 25-30 سنة فإن مشكل السن لم يكن مطروحا في السنوات الأولى من عمر هـذه المـدارس، لكن الإدارة بقيت حذرة كثيرا من قلة عدد هؤلاء التلاميذ، و ذلك نتيجة المنافسة الشديدة التي تتعرض لها هذه المدرسة من المدرسة القديمة في مازونة (مستغانم) و التي تعتبر الأقدم و بـذلك ظهر ال اع بين المدرسين في تقاسم التلاميذ.

و من هنا ترددت المراسيم، و جاءت القوانين تباعا قصد التنظـيم و النـهوض ـذه المدارس و ذلك لجعلها مقبولة لدى الأهالي، و منها مرسوم 1857 الذي جاء ليدعم مرسـوم التأسيس 30 سبتمبر 1850 و يزيد من نفور التلاميذ الجزائريين من هذه المدارس عـن طريـق فرضه شهادة الكفاءة الإجبارية للطلاب. مع العلم أن الطالب لا يتحصل على هذه الشهادة إلا بعد أن يكون قد تابع دراسته الابتدائية في المدارس العربية الفرنسية (الحكومية)، و أكثر مـن ذلك و يجب أن يبدي الطالب ولاءه للسلطات الاستعمارية[2].

و المرسوم الثاني هو مرسوم 13 ديسمبر 1866 و الذي اهتم بوضع نشاطات مستقبلية لخريجي هذه المدارس و التي طالما بحث عنها طلبتها، و رغم ذلك لم تكن هذه الإجراءات كافية

[1] Ounassa Tengour: La fin des Médressas ou la raison d'une aventure coloniale. Tlemcen et Constantine (1850-1880) (U.R.A.SC) P:09.

2 عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 60.

و هذا ما أكده الجنرال ويمبفان Wimpffen قائد ضاحية الجزائر في 1866 قائلا: «إن المدارس لا تقدم إلا جزءا من الخدمات التي كنا ننتظرها من هذه المؤسسة ... و إن لم تكـن النتـائج مرضية فعلينا أن نعزو مسؤوليتها إلى عيب في التنظيم و إلى النقص الجذري في المنشآت المادية. و قد كان التلاميذ الجدد في هذه المدرسة من وسط غير راق، و من طبقة اجتماعية لا يمكنـها أن توفر لنا قضاة أجلاء.»[1]

ثم جاء مرسوم 16 فيفري 1876[2] الذي وضع النظام العلمـي و الإداري و الـصحي. و هو يتكون من 13 مادة سير المدارس: يحمل إمضاء الوالي العام شانزي (1873-1879) و قد نص على:

المادة الأولى: في المدارس الإسلامية للتعليم العالي (مدرسة Médreças) الجزائر، و تلمـسان، و قسنطينة تمارس سلطة الحاكم العام بواسطة:

1- قادة المقاطعات العسكرية من أجل المراقبة السياسية و الإدارية.

2- مدير التربية فيما يخص إدارة التعليم، و الانضباط الداخلي لهذه المؤسسات

المادة الثانية: المدارس الإسلامية و التعليم العالي يهدف إلى تكوين مرشحين لوظائف الديانـة الإسلامية، العدالة و التعليم العام الإسلاميين و كذا الوظائف التي يمكن -استنادا إلى مرسوم 21 أفريل 1866- أن تشغل من طرف مسلمين غير ا نسيين.

المادة الثالثة: كل سنة يحدد الحاكم العام، حسب الحاجات المحتملة لمختلف المصالح، و في حدود المواد المخصصة لهذه المؤسسات، عدد التلاميذ الذين يتم استقبالهم في المدارس الإسلامية العليا.

لا يقبل أي مترشح ما لم يبرهن أمام لجنة الامتحان تنصب لهذا الغرض من طرف الحاكم العام باقتراح من مدير التربية أنه يملك المعارف اللاّزمة لمتابعة دروس السنة الأولى، بالإضافة إلى ذلك يجب عليه أن يبرهن على أنه مسلم من الأهالي سنه يتراوح بين 18 سنة على الأقل و 25 سـنة على الأكثر.

برنامج الامتحان يقرر من طرف الحاكم العام، باقتراح من مدير التربية لكـي يتقـدم لهـذا الامتحان على المترشح أن يسجل نفسه شهرا قبل تاريخ الامتحان في مكاتب مدير الأكاديميـة

1- إيفون تيران: المرجع السابق، ص: 248.

2 - أنظر الملحق رقم 02 مرسوم 16 فيفري 1876.

بالنسبة لمدرسة الجزائر و في مكاتب مفتشية الأكاديمية بالنسبة للمرشحين الآخرين، يجـب أن يثبت أنه من الأهالي، و يثبت سنه و سلوكه.

قائمة مرتبة حسب الاستحقاق تضعها (كذا) من طرف لجنة الامتحان و يعين الحاكم العـام على هذه القائمة التلاميذ الناجحين.

المادة الرابعة: مدة الدراسة في المدارس الإسلامية للتعليم العالي محددة بثلاث سنوات تشمل:

1- تعليم اللغة الفرنسية، التاريخ و الجغرافيا، الحساب و بعض مبادئ القانون الفرنسي (القانون المدني، القانون الجزائي، و القانون الإداري).

2- تعليم اللغة و الأدب العربي: علم التوحيد، و القانون الإسلامي.

المادة السابعة: تلاميذ المدارس يعالون من أموال السنتيمات الزائدة مضافة إلى الضرائب العربية المقبوضة عن الأهالي في المنطقتين (المدنية، العسكرية).

المادة التاسعة: تحدد رواتب المفتش و عمال المدارس الإسلامية العليا كما يلي:

مفتش المدارس الإسلامية العليا .... 8000 فرنك

- مصاريف الزيارات .... 1000 فرنك

- المدراء:
  - الدرجة الأولى .... 3000 فرنك
  - الدرجة الثانية .... 2700 فرنك
  - الدرجة الثالثة .... 2400 فرنك

- الأساتذة:
  - الدرجة الأولى .... 1800 فرنك
  - الدرجة الثانية .... 1500 فرنك
  - الدرجة الثالثة .... 1200 فرنك

- الوقّاف:
  - الدرجة الأولى .... 1000 فرنك
  - الدرجة الثانية .... 800 فرنك
  - الدرجة الثالثة .... 600 فرنك

و بذلك فإن هذا المرسوم يكرس الهدف السياسي المنشود من وراء تأسيس هذه المدارس عبر مواصلة مراقبتها من طرف العسكريين، و بقاء سلطة تسييرها في يد الحاكم العـام الـذي يكون دائم الإطلاع عما يحدث ا، حيث أنّ مدير التربية لا يستطيع إجـراء أي تعـديل أو توظيف أو إصلاح إلا إذا أخبر به القيادة العسكرية و هو ما يفسر بقاء الخطر و تخوف القيادة منها.

أما بالنسبة للتوظيف فإنها خاضعة لرغبات الإدارة الاستعمارية، هي التي تعلـن عـن حاجتها للموظفين الذين تحتاجهم عبر برامج الامتحان المقررة من طرف الحاكم العام الـذي يصادق على القائمة النهائية للناجحين لكي يتم الإعلان عنها من طرف مفتشيات الأكاديمية.

و ما نلاحظه إلى غاية 1876 و مجيء الحكم المدني بعد ا نزام فرنسا في الحرب السبعينية مع بروسيا و زوال الإمبراطورية أن شؤون الأهالي ما زالت في يد العسكريين، و هو ما يبـين حرص الإدارة الاستعمارية على مراقبة التعليم قصد التحكم في الوضع خاصة بعد ثورة المقراني 1871 و التي أثبتت مواصلة الرفض ضد جميع الممارسات الكولونيالية في الجزائر مثل: التنصير، الإدماج، ا اعة...

و قد دعم هذا المرسوم بآخر في 29 جويلية من نفس السنة و الذي يمكن اعتباره قانونا أساسيا يشمل 77 مادة تحمل إمضاء الوالي العام شانزي (1873-1879) و قد تضمن:

1. الرقابة السياسية على المدرسة، و تتولاها السلطة العسكرية لضبط سير المدرسة، وسلوك تلاميذها و شيوخها العاملين ا.
2. النفقات المالية المخصصة للمدرسة لأداء المصاريف، و جرايات الشيوخ،و المنح المخولة للتلاميذ.
3. نظام الإدارة و التدريس، و كيفية تعيين المدير من بين ذوي الأقدمية و الأهليـة مـن المعمرين للمدارس الثلاث –إن أمكن- يعني بالمدارس الـثلاث: قـسنطينة، الجزائـر، تلمسان و بيان صلاحيات كل واحد من المدرسين و التلاميذ و حراس المدرسة.

4. الحالة الصحية لموظفي المدرسة و تلاميذها، يتولى القيام ا طبيـب عـسكري يعينـه السلطة العسكرية[1].

و ترجع تسمية المدرسين بترشيح من ناظر التعليم و الجنرال الحـاكم بالولايـة معـا، و الوالي العام هو الذي يعين المدرسين من بين المترشحين و لا يتولى التدريس إلا من كانت له شهادة علمية، و من لا شهادة له و يطلب التدريس يجرى له امتحان يكون

برهانا قاطعا على أهليته للتدريس. أما نظارة المدارس الحكومية من حيث التـصرفات و التسيير و تدريس العلم فإ ا تكون تحت سلطة ناظر التعليم بأمر من الوالي العام المـؤرخ 27 جويلية 1883[2] و الذي اجتهد بدوره لتنظيمها لكنه سرعان ما اصطدم بكثرة العراقيل الـتي لم تسمح بحسن التسيير.

و من هنا نلاحظ أن هذا المرسوم يهدف إلى السيطرة على المدارس و توجيهها توجيها سياسيا إذ أن فتح المدارس كان يراعي فيها الجانب السياسي خاصة لدى المدرسين الذين يثبتون الولاء و التفاني في خدمة الإدارة الاستعمارية، و كذلك بالنسبة للطلبـة الـذين يرغبـون في الالتحاق ا و هو متوقف على موقفهم و موقف عائلا م من الاستعمار. و لـيس بالدرجـة الأولى على المستوى العلمي و الثقافي و قد كتب ألفريد بيل A. Bel: « يجب أن لا تـستقبل هذه المدارس إلاّ النخبة المثقفة من السكان المسلمين، و يجب تحديد بدون تردد كل من لا تتوفر فيه شروط الأمانة و الصدق و الشعور الحسن إزاءنا»[3].

و ذا يكون هذا المرسوم قد وضع الأهداف المتوخاة من هذه المدارس، و هي تكـوين مترشحين و موظفين للمهام الدينية و القضائية و التعليمية، و هذا ما نلمسه في مادتـه الأولى و التي نصت على تغيير رئيسي في الإدارة العليا و إعفاء الجهاز العسكري من الإشراف عليهـا قصد منحها إلى ناظر التعليم حيث لم يبق للسلطة العسكرية سوى المراقبة السياسية و الإدارية، و كذلك اعتبر هذا المرسوم و نظام 7 مارس 1877 المدارس الإسلامية هـي: مـدارس عليـا

1 محمد المهدي بن علي شغيب: **أم الحواضر** في **الماضي و الحاضر –تاريخ مدينة قسنطينة-** مطبعـة البعـث، الجزائـر 1980، ص: 295.

2 جمال قنان: **نصوص سياسية جزائرية** في **القرن 19 (1830- 1914)**، و.م.ج، الجزائر 1993، ص: 190.

3 عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 138.

للشريعة الإسلامية، و تحتوي كل مدرسة على 6* أساتذة (3 فرنسيين، 3 مسلمين) يقدمون تعليما فيها خلال ثلاث (03) سنوات لتلاميذ لا تقل أعمارهم عن 17 سنة، كما تم ضبط و توزيع المواد و اختلافها بين: النمو و الأدب، الفقه، و الشريعة، و التوحيد و اللغة، و اللغة الفرنسية و الحساب و الهندسة إضافة إلى هذه المواد هناك درس في التحرير الأدبي و آخر في العقود الشرعية و بعد مدة حذفت مادة التوحيد التي عوضت بدرس الفقه الإسلامي، كما ظهرت في هذه البرامج مادة التاريخ و الجغرافيا[1].

أما من حيث الإدارة و التسيير فمنذ تأسيس المدارس فإنها بقيت فرنسية في الغرب بمدرسة تلمسان حيث أسندت إلى أستاذ فرنسي، أما مدرستي قسنطينة و الجزائر فإنها كانت تحت إدارة جزائريين حيث أسندت مدرسة قسنطينة إلى القاضي محمد الشاذلي القسنطيني، و مدرسة الجزائر إلى أحمد بن البشير ثم إلى حسن بن بريهمات، و لكن ذلك لم ينف حق الإدارة الفرنسية في التعيين والسيطرة.

و بذلك بقيت المدارس تعيش في الضعف و التذبذب، و هذا بسبب قلة الموارد المخصصة لها رغم مجهودات جول فيري Jules Ferry في الدفاع عنها حيث تدخل شخصيا في 20 ديسمبر 1879 أمام البرلمان عند وضع القانون الخاص بالتعليم العالي في الجزائر سنة 1892 و رفض البلديات دفع مستحقات هذه المدارس حيث فصل من مدرسة الجزائر 14 تلميذا[2] "نجيبا" ينتمون إلى الأهالي.

و قد أعلن عن حذف الإعانات التي كانت تقدم للمدارس من طرف البلديات بحجة عدم مسؤوليتها عنها، لذلك لم يتقدم أي مترشح لدخول المدارس. و قد أعلن الحاكم العام غريفي أن هذا التعليم الذي يقوم بدور مزدوج مع عمل المدرسين في المساجد لم يكن هناك سبب لوجوده، لذلك ابتداء من عام 1888 بلغت نفقاته بـ: 33 ألف فرنك منها (26200 فرنك أجورا للمدرسين) و الباقي 6800 فرنك هي منح ومصاريف المعدات و الأدوات المتعلقة

* في سنة 1864 تم وضع مسابقة لتوظيف الأساتذة الجزائريين في هذه المدارس الإسلامية.

1 - Horluc (P): op.cit, P: 88.

2- CH. Robert Ageron**: Les Algériens musulmans et la France (1871-1919**). Tome 1, PUF 1968, P: 330.

بالمدرسة و هذا ما أثر سلبا على التلاميذ الذين انخفض عددهم و هذا ما نلاحظه في الجـدول الذي يمثل توزيع التلاميذ حسب المدارس الثلاث (1887-1888)[1].

	الطلاب النظاميون			**ا موع**	**المتعلمون الأحرار**	**ا موع العام**
	السنة الأولى	**الثانية**	**الثالثة**	؟	؟	؟
الجزائر العاصمة	07	10	03	20	02	22
قسنطينة	10	05	؟	15	03	18
تلمسان	08	10	15	33	03	36
ا مـوع	**25**	**25**	**18**	**68**	**08**	**76**

من هذا الجدول يتضح لنا أن عدد التلاميذ منخفض و قليل مقارنة بوجود المـدارس في المقاطعات الكبرى، حيث تشرف كل مدرسة على منطقة واسـعة، إضـافة إلى دور الإدارة الاستعمارية في تحديد هذا العدد لأنه كلما انخفض العدد قلّ الخطر، و من جهة أخرى تقلـص عدد المدارس القرآنية التي كانت ترسل أعدادا مهمة من هؤلاء التلاميذ.

و رغم ما يبدو من اهتمام الإدارة لبذل مجهودات لتعليم الأهالي، لكنها أصرت علـى إدخال اللغة الفرنسية إلى المدارس و فرضها، و اعتبارها اللغة الوحيدة القـادرة علـى إعـداد التلاميذ إعدادا جيدا و تقريبهم من حضار ا، رغم رفض المعمرين لذلك خوفًا من تطلع الأهالي إلى المطالبة بحقوق أخرى كالمساواة معهم، بذلك جاء موقف ا لس الأعلـى للتعلـيم العـام الداعي إلى وقف أي مساعدة لها و تركها تتداعى أمام العجز المالي.

و كذلك بالنسبة للجزائريين الذين تخوفوا منها، لأ ا ذات طابع فرنسي و خوفا علـى هويتهم و شخصيتهم الإسلامية، في حين طالبت النخبة بالاعتناء ا و ذلـك قـصد تحـدي المدارس الحرة، و لكن هذا لا يمنع من تكوينها لأشخاص أو جيل يكون رافض للاحتلال ويعلن تمرده أو ثورته على الاستعمار و قد جاء أمر تنظيمها من حيث التسيير حسب الوظائف التالية:

---

1 عبد القادر حلّوش: المرجع السابق، ص 196.

- 3 مدراء (أساتذة الحساب، التاريخ و الجغرافية، اللغة الفرنسية).
- 3 أساتذة للقانون الإسلامي.
- 4 أساتذة للغة الفرنسية.
- 1 أستاذ للغة العربية.
- 3 معيدين للغة الفرنسية .
- 3 أساتذة لمبادئ القانون.
- 3 أساتذة للتربية الوطنية.
- 3 حراس.
- 1 أمين سر المدارس[1].

و قد أورد محمد المهدي بن شغيب في (أم الحواضر ...) حسب ما ورد في الأمـرين[2] الصادرين في: 16 فيفري 1876 و 29 جويلية 1876 أن مدير المدرسة كان يـدرس العلـوم الدينية (مدرسة قسنطينة) و أن هناك طبيب لمراقبة صحة الأبدان و نظافة المدرسة إضـافة إلى مدرس الحساب.

و تتكون كل مدرسة من:

1- المدير: و هو مكلف في الغالب بتعليم العلوم الدينية.

2- مدرس للفقه الإسلامي.

3- مدرس للنمو و الأدب.

4- مدرس الحساب و التاريخ و الجغرافية.

5- الحراس و البوابون.

6- طبيب مكلف بتفقد صحة الطلبة و نظافة المدرسة.

7- مدرس ابتدائي مكلف بتعليم اللغة الفرنسية.

1- D-P: (Documents parlementaires) Journal officiel du 07/08/1893, P: 676. (نقلا على حلوش ص: 176)

2 - محمد المهدي بن علي شغيب: الموجع السابق، ص: 295.

من هنا صدر مرسوم 23 جويلية 1895[1] لإعادة تنظيم الدراسة في المدارس في عهد رئيس الجمهورية فيليكس فور (Félix Faure) و أمضاه وزير التعليم العمومي و الفنون الجميلة و الديانات ريمون بوانكاريه (R. Poincaré) يحتوي على 13 مادة مقسم إلى عنوانين:

العنوان الأول: تناول المدارس الشرعية الثلاث.

العنوان الثاني: تناول القسم الأعلى لمدرسة الجزائر.

و قد نص المرسوم على ما يلي:

المادة الأولى: مدة الدراسة بمدارس الجزائر، قسنطينة و تلمسان حددت بأربع سنوات.

المادة الثانية: يجب على المسلمين الذين يتقدمون للقبول في هذه المؤسسات أن يكونوا حائزين على شهادة التعليم الابتدائي و الخضوع لامتحان القبول.

المادة الثالثة: يشمل التعليم المواضيع التالية:

1- اللغة الفرنسية، مبادئ في التاريخ و الجغرافيا و القانون المعمول به و التنظيم الإداري.

2- الحساب، مبادئ في الهندسة و العلوم الفيزيائية و الطبيعية.

3- اللغة العربية.

4- علوم الشريعة الإسلامية و تطبيقاتها العملية.

5- علوم الدين الإسلامي.

المادة الخامسة: التلاميذ الذين يجتازون امتحان التخرج في نهاية السنة الرابعة يتحصلون على شهادة دراسات المدارس.

المادة السادسة: يؤسس قسم أعلى في مدينة الجزائر.

المادة السابعة: مدة الدراسة به عامين.

المادة الثامنة: يختار التلاميذ من بين المسلمين المتحصلين على شهادة الدارسات المذكورة في المادة الخامسة أعلاه.

[1] - انظر الملحق رقم 03 (رقم 174) 23 جويلية 1895 (إعادة تنظيم الدراسة في المدارس).

المادة التاسعة: الدراسة في القسم الأعلى تشمل المواضيع التالية:

1- علوم الدين الإسلامي و تفسيره.
2- الشريعة الإسلامية و مصادرها.
3- الأدب العربي، البلاغة و المنطق.
4- تاريخ الحضارة الفرنسية.
5- مبادئ القانون الفرنسي و التشريع الجزائري.

المادة العاشرة: التلاميذ الذين يجتازون بنجاح امتحان التخرج في اية السنة الثانية يتحـصلون على دبلوم الدراسات العليا للمدارس.

و بذلك جاء هذا المرسوم لإعادة تنظيم المدارس الثلاث، و يؤسس القـسم العـالي في مدرسة الجزائر و يحدد فيها الدراسة بأربع سنوات بدل ثلاث سنوات، كما يشترط حـصول التلاميذ عل شهادة التعليم الابتدائي قصد الدخول إليها، و هذا ما يفسر تركيز الإدارة علـى نوعية التلاميذ الذين درسوا في المدارس العربية الفرنسية.

كما يقسم المواد بين اللغتين: الفرنسية، و العربية و بقاء اللغة العربية مقتصرة على المواد الشرعية فقط. أما مواد التاريخ، و القانون، و العلوم الفيزيائية فإنها باللغة الفرنسية.

أما القسم الأعلى فإن الانتقال إليه يشترط الحصول على شهادة دراسـات المدرسـة و مواصلة التعليم لسنتين و بذلك يقطع التلاميذ مدة ست سنوات للدراسة في هذه المدرسـة قصد الحصول في النهاية على دبلوم الدراسات العليا للمدارس.

و بعد سلسلة النداءات التي رفعها أعيان الشعب، و ذلك لإصـلاح هـذه المـدارس و وضع نظام لها من حيث (تحسين الظروف المختلفة للطلاب، و الإطار المدرس، و تأسـيس قسم جديد للصحة العامة، و وضع شعبة تجارية) و تم تحديد مدة الدراسة في المدرسـة بـأربع (04) سنوات بدل ثلاث (03) سنوات، و تأسيس إلى جانب ذلك قسم عالي مدة الدراسة به سنتين في ملحقة الجزائر، أي ما يتلقاه هؤلاء الطلبة هو ست (06) سنوات في ا موع.

و قد فتح هذا القسم و هو مخصص في الحقيقة لهؤلاء الذين تثق فيهم الإدارة الفرنسية[1]، أولهم علاقة ا، ذلك لأ ا متعلقة بوظائف سامية سيمارسو ا في المـستقبل خاصـة القـضاء

1 أبو القاسم سعد الله: **أفكار جامحة**، م.و.ف.م، الجزائر 1988، ص: 71.

الإسلامي. و لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال الالتحاق ا إلا للحاصل على شهادة مـن إحدى المدارس الثلاث، و قد حددت شروط الدخول:

1. أن يكون المترشح حاصلا على الشهادة الابتدائية.

2. أن يتقدم إلى امتحان القبول.

3. أن يكون عمره 15 سنة على الأقل، و أن لا يتعدى 20 سنة.

لكن مرسوم الحاكم العام في 6 أوت 1895 و الذي حدد نظام هذه المدارس من حيث طاقم التدريس، و تسيير الإدارة، و هيئة التفتيش، و نظام سير المدارس. و هو يتضمن 14 مادة محرر في باريس يوم 01 أوت 1895 و قد نص في بعض مواده[1]:

المادة الثانية: يلتحق التلاميذ بالمدرسة عن طريق المسابقة بين الأهالي الذين لم يتجاوز سـنهم ثمانية عشرة سنة، تمنح إعفاءات في السن من طرف الحكومة العامة في حالات استثنائية.

المادة الثالثة: تلاميذ المدارس ذوو المنح الذين ينتقلون إلى القسم الأعلى في مدرسـة الجزائـر يستمرون في التمتع بمنحتهم.

المادة الرابعة: قيمة كل منحة هي 300 فرنك سنويا، بالإضافة إلى ذلك الإيواء ليلا مـضمون للتلاميذ ذوو المنح من طرف الإدارة.

المادة الخامسة: يشمل فريق التدريس في كل واحدة من المدارس الأساتذة المـرسمين، كرسـي علوم الدين و اللغة العربية و قانون الشريعة لهم أساتذة مثبتون. الأجزاء الأخرى مـن التعلـيم يمكن أن تسند إلى مكلفين بالدروس.

أستاذ علوم الدين مكلف بتدريس القانون للسنة الرابعة في مدارس قسنطينة و تلمسان.

الأستاذ المكلف بتاريخ الحضارة الفرنسية، وكذا الأساتذة الذين يدرسـون اللغـة الفرنـسية و العلوم يجب أن يكونوا من جنسية فرنسية.

في مدرسة الجزائر، دروس علوم الدين يقوم ا الأستاذ المكلف ذه المـادة في القـسم الأعلى.

المادة السابعة: الراتب الشهري للأساتذة المرسمين محدد كما يلي:

في المدارس: 3.000، 2.600، 2.200، 1.800، 1.500 فرنك

---

[1] - أنظر الملحق رقم 4 (رقم 217). قرار 01 أوت 1895.

في القسم الأعلى في مدرسة الجزائر: 4.000، 3.500، 3.000، 2.500 فرنك.

المادة الحادية عشر: في ـاية كل سنة دراسية يقدم المدير تقريرا مفصلا إلى مدير التربية الـذي بدوره يقدمه إلى الحاكم العام مع ملاحظاته، حول سير الدراسة و النتائج المحصل عليهـا مـن طرف كل تلميذ و عموما كل الأمور التي من شأ ا أن ـم الإدارة العليا.

و يلي هذا القرار صدور آخر في نفس الفترة 01 أوت 1895 و الذي يحدد منذ 1 جـانفي 1898 الوظائف التي يحتلها خريجو هذه المدارس الثلاث: العادي و العالي.

- المادة الأولى: تطلب شهادة الدراسات من المدارس الإسلامية لتولي الوظائف التاليـة في المنطقة المدنية عون، حزاب، مؤذن، مدرس في المدارس الابتدائيـة، وكيـل خوجـة (كاتب) عادل ...
- المادة الثانية: تطلب شهادة المدارس الإسلامية العليا في المنطقة المدنية لتولي الوظـائف التالية: باش عدل، إمام، قاضي، مفتي، أستاذ بنفس المدارس و المساجد.
- المادة الثالثة: في المنطقة العسكرية، تعتبر شهادة الدراسات للمدارس الإسلامية المطلـب الوحيد لتولي وظائف المادة الثانية.
- المادة الرابعة: تسمح تعليمات مؤقتة حتى جانفي 1878 للأهالي الذين لا يحملون هـذه الشهادة بتولي هذه الوظائف في حالة غياب العناصر التي تمتلك الشهادات[1].

و بذلك يتضح أنّ مرسوم 23 فيفري و قرار 01 أوت 1895 هي من أهم القـوانين الـتي ساهمت في إعادة المدارس الشرعية الثلاث، حيث اهتم المرسوم الأول بتأسيس القسم الأعلـى و تنظيمه، أما القرار الثاني فحدد مختلف الوظائف التي سيشغلها المتخرجون من المدارس و ذلك تمهيدا لإعادة تنظيم الإدارة في الجزائر مع مطلع القرن العشرين و مجيء شارل جونار كحـاكم عام للجزائر منذ (1900- 1901) و الذي أبدى رغبة ملحة في تنظيم المدارس الشرعية الثلاث و النهوض بالتعليم العربي الإسلامي.

2- برامـجها:

برامج هذه المدارس مستوحاة بالاعتماد على الثقافة العامة للأهالي، و كذلك من أجل تحضير مثبتين (مرسمين) في الوظائف العامة، و من هنا جاء مخطط الدراسة بتدريس جميع المـواد

1 - عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 199.

المختلفة باللغة العربية مثل الأدب العربي، الدين الإسلامي، و ذلك منذ مراحلها الأولى، و لكن بعد إصلاح 1876 أصبحت اللغة الفرنسية منافسة للغة العربية، و من موادها: اللغة الفرنسية، التاريخ و الجغرافيا، و القوانين و النظام الإداري و الحساب، مبادئ الهندسة، و العلوم الطبيعية، و لم يبق للغة العربية إلا تدريس التوحيد و الفقه الإسلامي.

ثم جاء مرسوم 1895 و الذي كان بدوره يسعى إلى إصلاح المدارس الإسلامية، و ذلك بإعطاء الأولوية إلى دراسة البرامج باللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، و قد وضع ذلك موضع التنفيذ و هذا ما نجده في التنظيم الذي يبين توزيع ساعات المواد الدراسية في الأسبوع في كلا من القسمين العالي و العادي.

- 4 ساعات أسبوعيا في كل سنة للغة الفرنسية.
- ساعتان أسبوعيا في كل سنة للتاريخ و الجغرافيا.
- ساعة واحدة أسبوعيا في كل سنة للقانون و التنظيم الإداري.
- ساعة واحدة أسبوعيا في كل سنة للعلوم الفيزيائية و الطبيعية.
- 5 ساعات أسبوعيا كل سنة للغة العربية.
- ساعتان اسبوعيا في كل سنة لعلم التوحيد الإسلامي*.

أما فيما يخص القسم العالي فيشمل ما يلي:

- ساعتان أسبوعيا في كل سنة لتاريخ الحضارة الفرنسية.
- ساعتان أسبوعيا في كل سنة للتشريع الجزائري.
- 4 ساعات أسبوعيا في كل سنة للتوحيد الإسلامي، و تفسير القرآن.
- 4 ساعات أسبوعيا في كل نية للقانون الإسلامي و مصادره.
- 4 ساعات أسبوعيا في كل سنة للأدب العربي و البلاغة و المنطق.

و من خلال هذا التوسع لساعات العمل بين المواد المختلفة، نجد أن اللغة الفرنسية موجودة إلى جانب اللغة العربية على الرغم من أن المدارس أسست بالدرجة الأولى من أجل

* هناك ساعة واحدة للصحة العامة في السنة الثالثة و الرابعة مجتمعين.

إلى جانب ذلك يقوم طلاب السنة الثالثة و الرابعة بمدرسة العاصمة، و كذا طلاب السنة الخامسة و السادسة في نفس المدرسة بمتابعة دروس أو محاضرات بمعدل ساعة أسبوعيا في المدرسة العليا للآداب، و في المدرسة العليا للقانون بالجزائر العاصمة.

الحفاظ على هذه الأخيرة، و ذلك عن طريق الاهتمـام بعلومهـا المختلفـة، و نيـة الإدارة الاستعمارية في التقرب من الأهالي عن طريق تشجيع العلوم الدينية الإسلامية، حيث أن القسم العادي من المدارس الإسلامية ظلت للغة الفرنسية مكانة كبيرة (04 ساعات) إلى غايـة 1895 و مجيء مرسوم إعادة إصلاحها و بعثها من جديد.

و رغم إبداء الإدارة اهتمامها اللامتناهي بهذه المدارس، إلا أن عدد تلاميذها بقي دون الحد المطلوب إلى غاية 1897-1898م حيث بلغ 155 تلميذا[1] منهم 120 تلميذا نظاميا و 35 تلميذا مستمعا، و يتوزع هؤلاء الطلاب على المستويات المختلفة كما يلي:

- السنة الأولى : 42 تلميذا
- السنة الثانية : 26 تلميذا
- السنة الثالثة : 16 تلميذا
- السنة الرابعة : 18 تلميذا
- السنة الخامسة : 07 تلاميذ، و 35 تلميذ مستمعا.
- السنة السادسة : 08 تلاميذ

و بذلك يعتبر مرسوم 23 جويلية 1895 هو الذي حدد أيضا الدراسة بأربع سـنوات، حيث اشترط على المترشحين الحصول على شهادة التعليم الابتدائي –الإعدادي- و المـشاركة في امتحان القبول. كما حددت برامج الامتحانات، التي تخضع لإرادة الحاكم بعد اقتراح ناظر التعليم، مدير التعليم حيـث أصـدر الحـاكم العـام جـول كـامبون Jules Combon (1891-1897) في 29 جويلية 1895 قرارا ينص على أنه ابتداء من أول جانفي 1898 فـإن إدارته لن توظف في مجالات القضاء (العدالة) و الديانة الإسلامية إلا من تخرج من هذه المدارس «من مدارسنا»[2] و المقصود بها المدارس الشرعية، و ذلك للتصدي لمخرجي الزوايا أو في الخارج الذين يتلقون ثقافة معادية للاستعمار.

و بعد إنهاء الطالب برنامج الدراسة الأول الذي يقدر بأربع سنوات يتحـصل علـى الشهادة الابتدائية من المدرسة ثم يدخل إلى القسمين العاليين في الثعالبية (الجزائر)، حيث يتلقى

---

1 عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 200.

2 أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج3، المرجع السابق، ص 387.

علوم الفقه و التفسير، و الآداب العربية، و تاريخ المدن الفرنسي، و مبادئ الحقوق الفرنسية، النظام الإداري الجزائري.

و لا يمكن لأي طالب نال الشهادة الابتدائية أن يلتحق بالقسمين العاليين لأن ذلك يقتصر في كل عام على الطلبة الأوائل من تلاميذ المدارس الثلاث، و الطالب الذي لا ينجح في القسم النهائي عند نهاية العامين تقطع عنه الإعانة و يمكن أن يبقى في المدرسة[1] إن أراد على حسابه الخاص و هو أيضا معلق على إرادة المدير و الإدارة العليا.

و إذا نجح الطالب في الامتحان النهائي بعد السنتين يحصل على «شهادة العلوم العليا»[2]، و قد ألحق بالمدرسة الثعالبية (الجزائر) قسم تجاري يتلقى فيه بعض الطلبة مبادئ بسيطة في العلوم التجارية باللغتين الفرنسية و العربية و هي تلك الدروس التي أسستها غرفة التجارة. لكنها لا تمنح شهادات خاصة بل ينص في الإجازة أن صاحبها فاز في امتحان التجارة، و رغم ذلك بقي معدل الالتحاق بهذه المدارس ضعيفا، بسبب قلة الاهتمام بالتعليم العربي، و اقتصاره على تلقين ضعيف و بأساليب تقليدية، أما الدروس الفرنسية تلقى كل الاهتمام إلى درجة أن المتخرج من القسم الأخير (السادس) من المدرسة يمكن أن يشارك بنجاح في شهادة الباكالوريا و كثيرا ما تساوى مستواه مع أقرانه في الثانويات.

و الحاصل على شهادة المدرسة الابتدائية يستطيع أن يتولى: عون قاضي، وكيل لدى المحاكم الشرعية، و خوجة و هو كاتب بإدارة البلديات المختلفة و عدل بمحكمة القاضي، دلاّل بدار القاضي.

أما إجازة التعليم العالي فهي تسمح للمتحصل عليها بالإحراز على رتبة: باش عدل و هو مثل نائب القاضي، أو رئيس العدول، و قاضي موثق، و مفتي و مدرس بالمساجد و مدرس بالمدرسة.

أما برنامج القسم العالي، فيتكون من عنصرين: الأول مواد في الحضارة العربية الإسلامية، و الثاني: مواد الحضارة الفرنسية، و مواد الحضارة العربية[3] هي: التوحيد، أصول الشريعة الإسلامية، الأدب العربي، ثم البلاغة و المنطق، أما مواد الحضارة الفرنسية هي: تاريخ

---

1 - أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص: 270.

2 - Horluc (P): op.cit, P: 88.

3 - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق ص: 219.

الحضارة الفرنسية، عناصر القانون الفرنسي، درس في علم الصحة يلقيه طبيب على التلاميـذ و أورد سعد الله أن بعض الأطباء الجزائريين مثل: الدكتور الطيـب مرسـلي في قـسنطينة، و بريهمات في الجزائر هم الذين كانوا يقدمون هذا الدرس[1].

و قد نشرت جريدة المبشر* سنة 1896، أسماء المعلمين في المدارس الـشرعية الـثلاث، تنوعت هذه الأسماء بين الجزائريين و الفرنسيين، و كان المعلمون يقتسمون المواد لكل سـنة، بحيث نجد معلم في اللغة العربية في السنة الأولى، و آخر للسنة الثانية ... و نفس الشيء بالنسبة للغة الفرنسية، و يعتبر نفس الإجراء المعمول به في الزيتونة (تونس) و قد قدرت عدد الساعات 12 ساعة للمواد العربية و الإسلامية، و ثمانية للمواد الفرنسية، علما أن مدرسة الجزائر تتـوفر على القسم العالي.

1 - أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج3، المرجع السابق، ص: 387.

* جريد المبشر: صدرت سنة 1847 باللغتين العربية و الفرنسية، و تنسب إلى الملك لويس فيليب، و استمرت إلى غايـة 1927.وكتب فيها العديد من الشيوخ مثل :أبو القاسم الحفناوي، محمد مصطفى خوجة، حـسن بـن بريهمـات ... تناولت مختلف القضايا التي تتعلق بالأدب و السياسة و تعتبر صوت الاستعمار في وجه الشعب الجزائري. للمزيـد مـن التفاصيل أنظر: إبراهيم لونيسي: القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847-1870).

- **مدرسة الجزائر:**

المدرس	المواد	الملاحظات و التعليقات
عبد الرزاق الأشرف	الأدب و النمو	- عين قاضيا في نقاوس (باتنة) 1905
علي العمالي	النحو/ الفقه/ التوحيد	- نجل المفتي المالكي حميدة العمالي.
عمر بريهمات	الفقه الفرنسي/ الفقه الإسلامي للتوحيد	- والده حسن بريهمات كان مديرا للمدرسة لفترة طويلة
عبد الحليم بن سماية	الأدب العربي	- والده علي بن سماية كان أحد مدرسي المدرسة و محررا في جريدة المبشر.
محمد السعيد بن زكري	الفقه و التوحيد	- أصبح مفتيا بعد ذلك، و له تأليف و تولى ابنه أحمد التدريس بعده.
غوتيه	التاريخ القديم (يوناني/روماني)	- إميل غوتيه صاحب كتاب القرون الغامضة
غوتيه	الجغرافيا العامة و القديمة	
غوتيه	تاريخ إفريقيا الشمالية/ العرب	
غوتيه	اللغة و الأدب الفرنسي	
جولي	العلوم الطبيعية و الرياضيات	- اشتهر بكاتاباته عن الأدب الشعبي و الطرق الصوفية ..
جولي	اللغة الفرنسية	

أما القسم العالي في مدرسة الجزائر فكان يتكون[1]:

المدرس	المواد	الملاحظات و التعليقات
ديلفان	الحضارة الفرنسية	- عمل في مدرسة تلمسان، أصبح مديرا لمدرسة الجزائر.
ديلفان	المحادثة في الأدب الفرنسي	
عمر بن بريهمات	فقه جزائري (تشريعات)	
محمد السعيد بن زكري	الفقه التوحيد/ أصول الدين	
عبد الحليم بن سماية	المنطق/ البيان/ التفسير	
دون أستاذ	الإنشاء الأدبي	(لعل أستاذ المادة هو عبد الحلـيم سماية)

[1] - جريدة المبشر: 26 ديسمبر 1896. نقلا عن: **أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**،ج 3، المرجع السابق، ص: 390.

مدرسة قسنطينة[1]

المدرس	المواد	الملاحظات و التعليقات
محمود بن الشاذلي	التوحيد	- هو إبن محمد الشاذلي أول مـدير لمدرسة قسنطينة.
المولود بن الموهوب	الفنون الأدبية (نثـر و نظـم) و الفقه الإسلامي (الشريعة) .	- سيتولى الفتوى سنة 1908
عبد القادر ا اوي	النحو والصرف	
موتيلانسكي	القوانين الفرنـسية و التـاريخ و الجغرافيا	- مترجم عسكري-مستشرق
بيرييه	الحساب و الهندسة و العلـوم الطبيعية	
سان كالبر	التاريخ و الجغرافية	درس اللغة الفرنسية*، و اهتم بتاريخ شخصيات قسنطينة

[1] - المبشر 5 ديسمبر 1896. نقلا عن: سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج3، المرجع السابق، ص: 391.

* أورد محمد المهدي بن شعيب في **أم الحواظر ... أسماء الشيوخ الذين درسوا في المدرسة في قسنطينة إلى غاية الثـورة التحريرية**، لكنه لم يذكر أسماء بقية المدرسين الأوروبيين، ص: 296.

مدرسة تلمسان[1]

المدرس	المواد	الملاحظات و التعليقات
أحمد بن البشير	التوحيد	- درس الفقــه، تــولى إدارة المدرسة قبل 1876.
البغدادي	الفقه	- كذا بدون الإسم الأول.
جورج مارسيه	الفرنسية و التاريخ و الجغرافيا	- مدير المدرسة قبل ألفريد بيل تولى تفتيش التعلـيم الأهلـي، انتقل إلى مدرسة الجزائر
جورج مارسيه	الحساب و القوانين الفرنسية	
رندرق	العلوم الطبيعية	- درس أيضا الحساب

و لم يستثن مرسوم 23 جويلية 1895 تعزيز المدارس الشرعية الثلاث بميزانية قصد إعادة بناءها و تطويرها على الطراز العربي الإسلامي الأندلسي، حيث منذ تحويل مدرسة الجزائر من المدية إلى غاية العاصمة كانت في ضيق منذ 1859 و طالما اشتكى مدرسوها و تلاميذها مـن ذلك ثم افتتحت الأخير المدرسة الجديدة تحت اسم الثعالبية سنة 1904 نسبة إلى العالم الجليـل سيدي عبد الرحمان الثعالبي (1385م- 1471).و الزاهد و المتصوف و الذي ترك تسعين مؤلفا ما يزيد عن التسعين مؤلفا[2] بين رسائل و شروح وحواشي و تعـاليق و كتـب في الـوعظ و التذكير و التفسير و الفقه و الحديث و اللغة و التراجم و التاريخ ... و الزاوية التي تأسست عند طريحه و التي أصبحت مقصد الزوار و الدارسين و قد ساندها الـسلطة العثمانيـة حـتى أصبحت عبارة «الثعالبية» تدل على مدرسة في الزهد و الورع ...

[1] - **المبشر** 5 ديسمبر 1896: نفس المرجع، ص: 391.

2- رابح بونار: «عبد الرحمن الثعالبي» مجلة الثقافة. العدد 07، مارس 1972، الجزائر، ص: 47.

كما افتتحت بعدها مدرسة تلمسان سنة 1905 و احتفل بافتتاحها رسميا في تلمسان القديمة، أما مدرسة قسنطينة فقد استغل الفرنسيون المدرسة الكتانية لفترة طويلة و بنيت أخرى بطراز معماري موريسكي[1] و لم تفتح إلا في سنة 1908 سميت المدرسة و كان موقعها مقابل ثانوية الفتيات و هي فرع من مدرسة الكتانية و التي أصبحت فيما بعد تعرف الثانوية الفرنكوإسلامية طابعها يجمع بين المظهرين المعماريين (الموريسكي و الأوروبي)، و قد شكلت هذه المدارس تحفا فنية معمارية قصد منافسة المدارس القريبة منها مثل: الزيتونة و القرويين و حتى جامع الأزهر.

و قد استقبلت هذه المدارس تلاميذها بعد توفر الشروط فيهم و مشاركتهم في المسابقة التي أعلنتها جريدة المبشر الرسمية في الموسم الدراسي 15 أكتوبر 1896 و قد ضمت:

- طلب خطي مكتوب باليد من المترشح على ورق رسمي 60 سنتيمتر إلى مدير المدرسة.
- شهادة ميلاد تثبت سن المترشح على أن لا يقل عن 16 سنة و لا يزيد عن 20 سنة.
- شهادة حسن السيرة و السلوك من حاكم العمالة.
- الشهادة الابتدائية أو شهادة معادلة لها.

و قد شملت هذه المسابقة اختبارات متنوعة مثل تحرير رسالة أو حكاية باللغة الفرنسية و هو موضوع الإنشاء، و تحرير موضوع أو رسالة باللغة العربية (الدارجة) مع أسئلة شفوية تشمل اللغتين: الفرنسية، العربية، و علم الحساب.

و بعد أن يقبل التلاميذ الذين ينتسبون إلى المدارس الشرعية الحكومية، فإ م يتحصلون على قيمة قدرها 250 فرنك. أما بقية التلاميذ الذين لم ينجحوا في المسابقة يمكنهم الحضور كمستمعين[2]، لكن لا تسري عليهم جميع قوانين المدرسة من حيث الانضباط و الحضور و منذ 1876 قبلت المدرسة جميع المترشحين لقلة عددهم و هذا يفسر إبقاء الأهالي تحفظهم منها، و قد رأى ألفريد بيل أن اختيار التلاميذ يكون من خلال ما يتميزون به من روح التسامح قصد تكوينهم كنخبة مثقفة بعد التخرج تحمل المشاعر الحسنة للفرنسيين و أن يحسنوا اللغة العربية الأدبية و ذلك بحضورهم للدروس الجديدة التي افتتحت في المساجد و عليه فكل تلميذ يجب أن

1- F.z. Ghechi: **Constantine une ville, des héritages**. Média plus. Constantine 2004, p: 144.
2- Horluc (P): op.cit, P: 88.

يحصل على شهادة مواظبة من أحد مدرسي المساجد، و هذا ما يفسر ضعف اللغـة العربيـة المستعملة داخل هذه المدارس، أو قلة الاعتناء ا[1]. و قد فسر ذلك بأن معرفة المسلم الخريج من هذه المدارس الشرعية للغة الفرنسية ستجعله قادرا على التعبير الجيد ا و على فهم الحـضارة و العبقرية الأوروبية و دورها في تنوير الأهالي أو الشعوب المتخلفة.

3- أهدافها:

الحقيقة أن تأسيس المدارس جاء متأخرا عن مرحلة الاحتلال بعشرين سـنة، لكنـه في الحقيقة أ ى مرحلة الصراع المباشر و الدخول في التهدئة التي تميزت بالتقرب من الأهالي لذلك جاءت هذه المدارس تحمل في طيا ا عدة أهداف.

1- الحد من التأثير الخارجي للمدارس الكبرى أو المساجد، و هي تلك التأثيرات التي طالما تأثرت ا الجزائر من المغرب الأقصى (القرويين في فاس)، أو تونس (جامع الزيتونة) أو مـصر (جامع الأزهر)، و قد شكلت هذه الأقطاب الثلاثة، مراكز للتأثير على الجزائر، و قبلة للهجرة من الداخل إليها، و لطالما عاد هؤلاء الأئمة أو الطلبة متـشبعين بثقافـة رافـضة و معاديـة للاستعمار أو مشجعة للنهوض ضده، و أن أغلب الحركات أو التمردات التي ظهـرت ضـد الاستعمار قادها هؤلاء الذين يملكون ثقافة دينية من الإخوان و المرابطين أو تأثروا بالـسياسة الاستعمارية العدائية ضدهم.

2- رغبة فرنسا في الظهور بمظهر الدولة التي تحرص على نشر الثقافة داخـل مـستعمرا ا بدعوى أ ا جاءت لتحرير هذه الشعوب خاصة الجزائريين من سلطة الأوجاق، لـذلك جـاء رفضها مباشرا لما كان موجودا قبل 1830 رغم أن جميع الدراسات تؤكد أن التعلـيم كـان موجودا و منتشرا و تؤكد كولونا[2] F.Colonna أن تقرير 1840 يبين أنه من بين 12 ألـف (سكان العاصمة) نحصي 24 مسيدا يستقبلون 600 تلميذ و لكن منذ شـهر فيفـري 1846 انخفض العدد إلى 14 مسيد يقدمون تعليما إلى 400 تلميذ. و هذا ما يفسر سياسة الاسـتعمار في تضييق الخناق على التعليم الأهلي و ذلك بضرب موارده كالأوقاف ليسهل عليه تقديم تعليم يصب في مصلحته، و يورد آجرون: «التعليم العام للمسلمين كان متطورا نسبيا سـنة 1830

---

1 عبد القادر خليفي: «**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر**»، الشهاب الجديد، العدد الثالث، ا لد الثالـث، الـسنة الثالثة، الجزائر، أفريل 2004، ص: 325.

2- Fanny Colonna: **Instituteurs algériens 1883-1939**, OPU. 1975, P: 30.

تقريبا، اختفى خلال مرحلة الغزو، و عندما بدأت الإدارة الفرنسية من 1846-1848 الاهتمام بوضعية المدارس الإسلامية كانت كل التقارير تصب نحو ضعف هذه المدارس...»[1]

3- تكوين طبقة من أبناء الشعب تكون الواسطة بين الإدارة الاستعمارية و الأهالي و تساهم في تسيير القطاعات الدينية و العبادة مثل: المحاكم الإسلامية، و الشؤون الأهلية و المساجد ... و لكن بنظرة فرنسية تستطيع مواجهة المدارس الحرة أو الزوايا التي أصبحت توجه إلى المجتمع كل الرافضين و الناقمين على الاحتلال. لذلك جاء عمل هذه المدارس كما بين احد نواب البلديات على: «طريقة تشكيل الشباب الأهالي على نسق عاداتنا و تقاليدنا و لغتنا لا يكون عن طريق إنشاءهم في مؤسسات خاصة لوحدهم ...»[2].

وهو ما واجه الاستعمار منذ حلوله بالجزائر من بقاءه معزولا عن الأهالي، و هذا ما دفع به إلى البحث عن صفة للتعامل معهم عن طريق فتح بعض المناصب المختلفة لهم و تسييرها تحت الوصاية الفرنسية خاصة التعليم الذي حاربه الاستعمار منذ البداية لكنه طرح مشروعا جديدا ينبع من سياسة الإلحاق في البداية ثم تطور مع الاندماج.

محاولة التقرب من الشعب الجزائري بعد انتهاء المقاومة الأولى التي قادها كل من الأمير عبد القادر في الغرب (1832-1847)، و الحاج أحمد باي في الشرق (1837-1848)، و ما واكبها من سياسة استعمارية تقوم على التخريب[3] و إعلان الحرب على الشعب.

و بذلك تأكدت النية الاستعمارية في إغفال شؤون الأهالي و إهمالهم حتى تستطيع فيما بعد من وضع سياسة ملائمة بعد مصادرة الأوقاف و غلق المساجد أو هديمها، و غلق المدارس و نفي علمائها، حتى تبقى الساحة الثقافية فارغة لا تسمع لها بالمنافسة في عرض مشروعها الحضاري و الذي يقدم تعليما ضحلا لا يرقى بالأهالي إلى مستوى المعمرين، و لكنه يسمح لهم بتقبل الأوامر من الإدارة الجديدة التي بدأت تتشكل.

1- CH.R. Ageron: ibid, p: 317.

2- CH.R. Ageron: opcit, P: 325.

3- أحمد مهساس: «**التعليم و الثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية**»، مجلة الثقافة، العدد: 85، الجزائر،ص: 57.

المبحث الثاني: مراحلها و تطورها:

1- المرحلة الأولى: المدارس المتوسطة (1850-1876):

إن هذه المدارس منذ تأسيسها سنة 1850 كان وضعها غير منظم، حيث لا حدود للسن، و لا شرط للمستوى أو لمن يستطيع الالتحاق ا الكبير في السن و الصغير على حد سواء، و لم يكن يشترط في مدرسيها الشهادات العليا أو المستوى العالي، لكن مدى الإخلاص لفرنسا أو الشهرة لدى الناس و الإدارة.

لذلك يصعب في البداية الجزم بمعرفة حقيقة هذه المدارس بين الابتدائية أو المتوسطة أو العالية، و لكن يرى أبو القاسم سعد الله أنه منذ نشأ ا إلى غاية 1876 لا تعدو أن تكون مدارس متوسطة[1]، على الرغم من أن السلطات الاستعمارية كانت تطلق عليها اسم المدارس العليا، و لكنها في الحقيقة كانت دون ذلك، لأ ا في البداية أعدت لملء الفراغ في الوظائف المتعلقة بالقضاء الإسلامي، أو التعليم الأهلي، و هي وظائف محدودة، و لم تكن تتطلب تلقينا جيدا أو حرصا كبيرا من جانب هذه الإدارة.

و لما كان التعليم الأهلي في بداياته، فإنه فصل عن التعليم الفرنسي الذي تسعى الإدارة الاستعمارية إلى تكريسه و تثبيته مع المدرسة العربية الفرنسية، حيث بقيت هذه المدارس تأن تحت السيطرة العسكرية و المكاتب العربية و بذلك يتجلى دورها السياسي في محاولة خلق علاقة مع الأهالي من حيث تلقينهم معارف مراقبة سياسيا و تكوين فئات هدفها المساعدة على إخضاع الشعب في المرحلة الثانية التي تأتي بعد التردد.

و منذ مرسوم 1863[2] الذي وضع إدارة و مراقبة تفتيش هذه المدارس بين أيدي مفتشين فرنسيين، وضعت قاعات مخصصة لهذا النوع من التعليم و الذي سيطرت فيه اللغة العربية على جميع المواد المختلفة من: الحساب، التاريخ و الجغرافيا، و كان المدرسون هم المسؤولون عن هذه المواد، و ما يقدم فيها و ذلك لأن يفتقد إلى وجود كتب بالعربية تناسب هذه البرامج الجديدة[3].

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج3، المرجع السابق، ص: 368.

2- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 137. انظر أيضا: Horluc (P), opcit, P: 87 .

3- الطاهر زرهوني: المرجع السابق، ص: 217. انظر أيضا: CH.R. Ageron: opcit, P: 324 .

و منذ ذلك الحين بدأ التفكير في كيفية احتواءها حتى لا تخرج عن السيطرة بتنظيم الامتحانات الخاصة بالالتحاق ا منذ مطلع و بداية كل سنة دراسية، و وضع مقاييس مثل: سن المترشحين و الاعتماد على مبدأ النظام الداخلي و هو أن يسكن التلاميذ داخل المدرسة و هذا بحكم اختلاف المناطق التي يأتون منها. و أن يخضعوا لقوانين الانضباط التي تم اعتمادها و لا يكون الطلبة في النظام الخارجي إلا بصفة استثنائية و ذلك عندما لا تتسع الأماكن قصد إيواء أو إسكان التلاميذ.

و قد منح كل تلميذ 0,80 فرنك كمنحة تساعده في تدبر شؤونه المختلفة مثل: المأكل، و بعض الحاجيات ... و هذا ما سيساعد على ازدياد عدد هؤلاء التلاميذ حيث نسجل 66 تلميذ سنة 1858 إلى 125 تلميذ و 142 تلميذ فيما بعد*. و هذه الإجراءات كلها تترجم محاولات الاندماج المختلفة التي تسعى من خلالها الإدارة قصد دمج الثانويات العربية الفرنسية مع فرنسة جزئية للموظفين و بعض المواد. و هذا ما أدى إلى الفشل الذريع ذلك أن المستوى بقي ضعيفا و متدني و أن هؤلاء التلاميذ الداخليين لم يتلقوا تكوينا جيدا يسمح لهم بممارسة المهام التي تنتظرهم[1].

و ساهم هذا المرسوم أيضا في تحديد مدة التكوين و الدراسة التي يتلقاها التلاميذ في المدارس و هي ثلاث سنوات و التي تنتهي باختيارهم لامتحان ختامي يعرف «امتحان التخرج» يشمل كل ما في البرنامج من معارف و مواد تلقاها هؤلاء. و على هذا الامتحان يتوقف الحصول على الوظيفة خاصة في القضاء الإسلامي و هي مرتبة "عدل" و هي أول درجات السلم في الوظائف القضائية الإسلامية.

و قد أكد القرار الإمبراطوري ليوم 25 جوان 1865 على ضرورة تنظيم هذه المدارس، و بذلك وضعت لجنة لهذا الغرض لكنها وجهت انتقادات شديدة للتلاميذ، و البرامج: التلاميذ يصلون إلى هذه المدارس في سن متأخرة[2] و بتكوين ضعيف من الزوايا، و لم تكن لهم معارف

---

*- 0,80 فرنك يوميا سنة 1860-1861 في: 1861 عدد التلاميذ 136 تلميذا مقابل 66 تلميذ في 1858 في: 1862-1863 عدد التلاميذ 125 تلميذ و الحد الأقصى 142تلميذ.

1- محفوظ قداش و الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص: 229.

2- CH.R. Ageron: opcit. P: 325.

مسبقة و ضرورية، إضافة إلى التكوين المقدم في هذه المدارس لم يكن كافيا قصد تخريج رجال قانون قادرين و متمكنين. و رغم أن هذه اللجنة طرحت إنشغالا ا المختلفة و اقتراحا ا على رئيسها المستشار في محكمة النقض غاستونبيد Gastambide لكنها كانـت عـاجزة و شـبه مشلولة.

و حسب توصيات هذه اللجنة و رئيسها جرى أول امتحان قصد اختيار القـضاة في نـوفمبر 1869[1] من بين الذين جاؤوا من المدارس الثلاث، و من مناطق مختلفة كالمدارس الحرة و بعض الزوايا المنتشرة هنا و هناك. و كانت الأسئلة متنوعة بين الكتابيـة و الـشفوية، بلـغ عـدد مترشحيها 252 مترشح لمناصب: القاضي، و الباش عدل، و العدل، و كانت المنافسة شـديدة بين تلاميذ المدارس الرسمية الثلاث و بين تلاميذ الزوايا المختلفة. لكنها انتهت في الأخير بفـوز تلاميذ الزوايا بوظائف القضاء، و فوز رجال المدارس الرسمية بوظائف الباش عدل، و العـدل، و قد نشرت جريدة المبشر[2] تلك النتائج فكانت كما يلي:

الناجحون في القضاء:

- الجزائر: 07 كلهم من الزوايا، المدرسة 00.
- وهران: 18 تلميذ 14 كلهم من الزوايا، المدرسة 04.
- قسنطينة: 17 تلميذ 11 من الزوايا، المدرسة 06.
-

الناجحون في وظيفة (باش عدل و عدل):

- الجزائر: 11 تلميذ 05 من لزوايا، المدرسة 06.
- وهران: 16 تلميذ 08 الزوايا، المدرسة 08.
- قسنطينة: 31 تلميذ 15 من الزوايا، المدرسة 16.

و من خلال هذه النتائج يتضح أن التكوين الذي يتلقاه هؤلاء الطلبة لم يكن يرقى إلى مستوى ما تقدمه المدارس الحرة أو بعض الزوايا لأن الإدارة الاستعمارية لم يكن همها تعلـيم هؤلاء بقدر ما كانت تفكر في رفع مستواهم فقط قصد تقديمهم لوظائف معينة لا يتجاوزو ا

1- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900)**، ج1، المرجع السابق، ص: 370.

2- **المبشر**: 17 مارس 1870، نقلا عن: أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائريـة (1860-1900)**، ج1، المرجع السابق، ص: 371.

لذلك بقي مستواهم العلمي أقلّ مما هو موجود في المدارس الحرة. و عجز هذه البرامج على منافسة المدارس المجاورة في تونس أو في المغرب الأقصى.

من جهة أخرى لا ننسى أن قرار 1865م وضع على الأقل البدايات الحقيقية لتنظيم المدارس الشرعية و إخراجها من مجرد مشروع وهمي تقدمت به الإدارة الاستعمارية لاستمالة الأهالي و الرغبة في تثبيت وجودها، و لعلها تطورت في إطار المملكة العربية التي دعى إليها نابوليون الثالث و تأثيرات إسماعيل أوربان (عربان) على ذلك، و التي كانت تهتم بترقية الجزائريين[1]، و تحويل المجتمع نحو التقدم في ظل حماية الدولة الفرنسية.

إن المملكة العربية هي تلك السياسة التي أسالت الكثير من الحبر حول نية نابوليون الثالث اتجاه الجزائر و تلك الإصلاحات التي رغب في إدخالها تحت غطاء الإدماج، و طالب بضرورة التعايش بين المعمرين و الأهالي: «إن الجزائر مملكة عربية، و أنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين»[2]. و وعد بفتح الوظائف المدنية للأهالي في مختلف أرجاء البلاد، و كثر الحديث عن تنظيم القضاء و سيادة المجالس الشعبية، و في نفس الفترة صدر قانون الجنسية في: 12 جويلية 1865 و الذي نص على كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية و الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في شؤونهم، لذلك يتبين لنا أن هذا القرار لم يأت بمعزل عما كان يلوح به نابوليون الثالث في إطار هذا المشروع، حيث يقول: «إن الجزائر ليست بلدا مستعمرة بالمعنى العام المفهوم لهذه الكلمة بل هي مملكة إمبراطور على الفرنسيين و أريد أن استفيد من شجاعة العرب و شهامتهم على أن استغل فقرهم و بؤسهم»[3].

لقد واجهت هذه السياسة ضغطا و رفضا من طرف المعمرين خاصة بعد 1871 و فشل انتفاضة المقراني أظهر الرغبة الملحة من طرف الأهالي إلى استمرار الثورة في نفوسهم

1- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900)**، ج1، المرجع السابق، ص: 16.

2- يحي بوعزيز: **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب**، ج1، المرجع السابق، ص: 474.

3 - عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية.... المرجع السابق ص: 52 (الهامش) و للمزيد من التفاصيل حول موضوع المملكة العربية انظر:

Rey Goldzeiguer (Annie): le Royaume Arabe la politique Algérienne de Napoléon III 1861-1870.

لذلك جاءت الاعترافات بأنه: «من الصعب الاعتراف أن الكراهية المعلنة للمعمرين و البلدية كانت سببا في الإبعاد التدريجي للأهالي من المدرسة»[1]. لذلك جاءت المرحلة الأخيرة من القرن 19م بداية العودة إلى القوانين الاستثنائية و الاستيطان و توسيع مصادرة الأراضي و تضييق الخناق على الأهالي، و هذا ما ضيق فرصة تطوير التعليم بشكل جدي على الأقل في أواخر هذه المرحلة.

- المرحلة الثانية: المدارس الثانوية (1876- 1895):

شهدت هذه المرحلة صدور مرسوم 15 فيفري 1876 و قانون 7 مارس 1877[2]، و قد جعلا من المدارس رسميا "مدارس عليا للقانون الإسلامي"، يقوم على ستة 06 أساتذة (03 فرنسيين، 03 مسلمين) لمدة ثلاثة سنوات بإعطاء تكوين شامل للطلبة الداخليين، الذين يلتحقون بالمدرسة عن طريق امتحان و يتحصلون في الأخير على شهادة بعد النجاح في ثلاث امتحانات: العربية و الفرنسية في نهاية كل سنة، مع العلم أن حصة اللغة العربية قد تقلصت لفائدة المواد المدرسة باللغة الفرنسية، و يعتبر أستاذ اللغة الفرنسية هو ناظر الدراسات.

و قد حددت المادة السابعة من مرسوم 1876، بأن ما ينفق من أموال على طلاب المدارس الشرعية تأتي من الأموال الزائدة التي أضيفت إلى الضرائب العربية التي يدفعها الجزائريون في المنطقتين العسكرية و المدنية[3]، و رغم التغييرات التي نادى بها هذا المرسوم، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ في غياب المنح الكافية الموافق عليها من طرف البلديات التي رفضت ذلك بدعوى أن هذه الإعلانات لم تكن مدرجة في المصاريف الإجبارية. و قد قام الحاكم العام شانزي Chanzy من خلال قرار 24 جانفي 1878 بأخذ موافقة المجالس العامة قصد إعطاء هذه المنح و دافع عن ذلك بقوله: «إنه لخطأ كبير أن نظن بأن المدارس يمكن أن تلغى في مستقبل قريب، و أن علينا تركها تنطفأ شيئا فشيئا، مهما كانت التصرفات السيئة و القرارات غير الصائبة التي ستطبق في هذه البلاد فإننا و لزمن طويل سنحتاج فيها إلى مشرعين مسلمين الذين إن لم نتولّ نحن تكوينهم و تربيتهم تحت سلطتنا المباشرة فإننا سنقع في نفس المشكلة التي وقعنا فيها عن بداية الغزو»[4]. و بذلك بدأ عدد الطلبة في التناقص و يرجع ذلك إلى رفض

1- CH.R. Ageron: opcit, P: 325.
2- CH.R. Ageron: ibid, P: 329, Voir: Horluc (P), opcit, P: 87.
3- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 139.
4- CH.R. Ageron: opcit, P: 329.

البلديات المختلفة (كاملة الصلاحيات، و المختلطة) الإنفاق عليهم حيث بلغ عـدد تلاميـذها 142 تلميذ سنة 1876، ثم 129 تلميذ سنة 1877 و انخفض إلى 84 تلميذ سـنة 1879،و 79 تلميذ سنة 1884، ثم 57 تلميذ سنة 1885، و يبدو أن رحيل شانزي Chanzy أثّر عليها تأثيرا بالغا. خاصة بعد أن دار نقاش طويل حول هذه المدارس في الداخل بين المعمرين الذين طـالبوا بإلغائها و إلغاء « ... الندوات لرجال الدين الإسلامي، و هذه الزوايا الدينية حيث يتم فيهـا تكوين قضاة رديئين محرومين من كل قيمة أخلاقية و تكوين قضائي.»[1].

و قد طالب البعض الآخر بضرورة المحافظة عليها، و تشجيع التحاق الأهالي ا، و رفع عدد الطلبة، حتى لا تظهر فرنسا بموقف المعادي للدين الإسلامي الذي ينفّر الأهالي منها، و إنما لتبدو بمظهر الراعي له و المدافع عنه حتى يسهل عليها مراقبة كل ما ينتقل إلى هؤلاء التلاميـذ لكي لا يتوجهوا إلى الخارج.

و الحقيقة أن قرار 1876 لم يدخل تغييرات جذرية من حيث التنظيم، لكنه جـاء بمعطيـات جديدة و هامة و هي:

- إخراج مراقبة هذه المدارس من دائرة صلاحيات السلطة العسكرية.
- تعريف المدارس بأ ا معاهد تعليمية عليا في مجال الفقه الإسلامي، مكلفة بتكوين المترشحين لشغل المناصب الدينية و القضائية و التعليمية العمومية، و كذا الوظائف الأخرى التي يمكن أن تسند للمسلمين[2].
- تحديد سن المترشحين لدخول المدارس ما بين 17 سنة إلى 25 سنة.
- وجوب إجراء المسابقة أمام لجنة و ذلك في المواد التالية:
  - تمارين في اللغة الفرنسية.
  - تمارين في الحساب.
- محافظة القرار على فترة الدراسة المحددة بثلاث سنوات، حيث تم توزيع المواد التالية:
  - تعليم اللغة العربية، الأدب العربي، و الفقه و الشريعة الإسلامية.

1- عبد القادر حلوش: المرجع السابق: ص: 140.

2- الطاهر زرهوني: المرجع السابق، ص: 218.

- تعليم اللغة الفرنسية، التاريخ و الجغرافيا، و الحساب، و مبادئ القانون الفرنسي المدني الجزائي و الإداري.

و بذلك فإن قرار 1876 قد أعطى بعض النتائج المتوقعة، و التي ساهمت في صدور قرار: 21 نوفمبر 1882[1] الذي رفع من مستوى امتحانات القبول ثم يأتي قرار 23 جويلية 1883 الذي وضع هذه المؤسسات تحت الإدارة المباشرة لمدير التعليم الذي كان يرغب في إكمال البرامج و بلوغ الهدف المسطّر.

ثم جاء القرار الصادر في 1 أكتوبر 1884 حيث أدخل على هذا التعليم عدة مواد منها الفلك، و في سنة 1887 تم الشروع في تدريس مبادئ العلوم الطبيعية و الفيزيائية، و حفظ الصحة، و التربية الأخلاقية، و المدنية، و في نفس هذه المرحلة تم استبدال تلك المنحة التي كانت تقدم سابقا (0,80 فرنك يوميا) بمنحة سنوية تؤخذ من الضرائب و التي تقدر بـ: 300 فرنك، أو نصف المنحة: 150 فرنك، و كانت تمنح لذوي الأوضاع الاقتصادية الضعيفة و الذين لم تسمح لهم أوضاعهم لمواصلة دروسهم، إن هذه المنحة كانت تقدم سلفا كل ثلاثة أشهر، تتكفل بها الدولة عن طريق العمالات أو البلديات.

و قد تفطّن رئيس أكاديمية الجزائر جونمير Jean Maire أنه يجب تغيير الوضعية للمدارس، حيث أصدر قرار رئاسة الأكاديمية في 01 ماي 1886 مصادق عليه من طرف الحاكم العام لويس تريمان Louis Triman (1881-1891)، و الذي نص على وضع مديري المدارس الثلاثة تحت سلطة رئيس الأكاديمية[2]، و يتلقون منه التعليمات و يرسلون إليه التقارير الشهرية حول إدارتهم لهذه المدارس، منذ هذا التاريخ يمكن لمفتشي الأكاديمية مراقبة و تفتيش المدارس و حتى متابعة القضايا الخاصة بهذه المؤسسات.

و رغم ما تتعرض له هذه المدارس من مضايقات عبر القوانين المختلفة، تؤكد إيفون تيران أنه خلال السنوات العشر بين (1870-1880) نشطت هذه المدارس، و ساهمت في تعيين

1- فاطمة خلفاوي: «**سياسة المستعمر تجاه تعليم الجزائريين**»، الشهاب الجديد، العدد الثالث، السنة الثالثة، الجزائر، أفريل2004، ص: 305.

2- Gustave Benoist: opcit, P: 31.

بعض المستخدمين الإداريين الثانويين قصد القيام بمهام من اختصاص الإدارة العربية[1]، و لم يغير نموذجها شيئا في التعليم الذي يعطى في الزوايا.

و لم تساهم في ازدياد عدد التلاميذ عن 80 تلميذا منذ السنة الدراسية 1884-1885 مـوزعين كالآتي:

- الجزائر: 21 تلميذا.
- قسنطينة: 24 تلميذا.
- تلمسان: 34 تلميذا.

و قد انخفض في السنة الموالية إلى 57 تلميذا، ثم ارتفع إلى 115 تلميذا عام 1886، و إلى 69 تلميذا سنة 1892، و عند ـاية المرحلة نستنتج أن هذه المدارس لم تصل إلى مرحلة التنظيم الحقيقي على الرغم من أن تلاميذها يكتسبون في النهاية شيئا من المعارف.

و قد عاشت المدارس خلال السنوات العشر بين (1880- 1890) وضعا امتاز بالغموض حيث ظلت أعداد المتخرجين تتناقص منذ نشأ ا إلى غاية 1892 و هذا دليل على رفض الأهالي لهذا التعليم، الذي لا يقدم الشروط الأساسية لتخريج المعلمين و القضاة لإهماله معظـم الـدروس الدينية الإسلامية و الذين عملوا بسلك القضاء و الإمامة يتجاوز عددهم المئات ففي 1894 لم تكن الجزائر تظم أكثر من 115 قاضيا، و 205 باش عدول، و 276 كاتب عدل، 25 مفتيـا، و 122 إماما[2].

لهذا جاءت الأفكار مطالبة بضرورة إعادة تنظيم المدارس الشرعية الثلاث و من أهمهـا سي محمد بن رحال* (1856-1928) الذي عرض مشروعه على لجنة الأعيان المشيخية سـنة 1892 و تمثل في:

1- إيفون تيران: المرجع السابق، ص: 290.

2 عبد القادر جغلول: **تاريخ الجزائر الحديث –دراسة سوسيولوجية**- ت: فيصل عباس، مراجعة: خليل أحمد خليل. ط3 د.م.ج الجزائر 1983 ص: 93.

* محمد بن رحال: (1856-1928): هو وجه سياسي و ثقافي من مدينة ندرومة (تلمسان) أصبح قائد ندرومة الرسمي في 16 فيفري 1876، ثم وظيفة الآغا في 15 أوت 1876 خلفا لأبيه. زار باريس سنة 1891 رفقه محمد بن العـربي لمناقشة أوضاع الجزائر في البرلمان، و دافع عن التعليم الأهلي و عن اللغة العربية، شارك في المؤتمر الحادي عـشر (سـبتمبر 1927) للمستشرقين بباريس قال عنه جول فيري كان خصما شرسا مدافعا عن مصالح الأهالي أصبح عـضوا بـا لمس المالي و مجلس وهران للمرة الثانية سنة 1920. توفي بندرومة سنة 1928.

- إعادة تنظيم كامل للمدارس الشرعية الثلاث في الجزائر العاصمة و تلمسان و قسنطينة.
- تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات.
- زيادة عدد التلاميذ ضعفين أو ثلاثة أضعاف.
- زيادة عدد المدرسين و اختيارهم من بين العلماء الأكثر بروزا و الذين يتمتعون بثقافة كبيرة و جلبهم من الخارج إذا اقتضى الأمر.
- تعيين معلمين فرنسيين ذوو خبرة يتكلمون و يكتبون بالعربية لتعليم الفرنسية و العلوم الابتدائية.
- في نهاية السنة الثالثة يجري امتحان للانتقال إلى الفرع العالي في المدرسة الشرعية في الجزائر العاصمة حيث يكمل الطلبة دراستهم و يتابعون خلال سنتين بعض المحاضرات الخاصة بالقانون الفرنسي.
- عند انتهاء السنة الخامسة يجري امتحان حول البرنامج المعطى.
- إنّ تحقيق هذا الامتحان يكون بشهادة معادلة للبكالوريا، بحيث تفتح كل المجالات أمام الشباب الذين يقدمون ضمانات علمية لا ريب فيها.

كما طالب بن رحال بتأسيس جامعة إسلامية تكون منافسة للمدارس المجاورة، تزيد من رفع عدد الطلاب و اقترح أن تضم الدراسات الفرنسية حتى يحتك الطلبة الأهالي بزملائهم الفرنسيين و يصبح بإمكانهم الدراسة في الجامعات الفرنسية لذلك قال: «في فرنسا، المتخرجون من المدارس العليا، و على سبيل المثال المدرسة العادية العليا ينالون مكانة هامة و تأثيرا كبيرا، هذه المكانة توجد عندنا أيضا و يحضى بها الطلبة الدارسون في بعض الجامعات (القرويين في فاس، و الأزهر في مصر و الزيتونة في تونس) كونوا طلبتنا بواسطة الجامعة الإسلامية التي نطالب بتأسيسها بالجزائر، و تنظيم الطلبة بإدخالهم في محيط زملائهم الذين يتمتعون بمقام رفيع في فرنسا يقل ناظره..»[1].

[1] - صربينة الواعر: المرجع السابق ص: 203.

و بالفعل أسست الإدارة الاستعمارية استنادا لهذه الأفكار جامعة الجزائر سنة 1909 و لاقـت أفكاره تجاوبا سواءً مع الأعيان أو من طرف وزير التعليم العالي جول فيري الذي أثنى على هذا المشروع و صرح أن الحكومة لا يحق لها أن مله ثم تبنته بعد[1].

3- **المرحلة الثالثة: (1895- 1951):** مـن المـدارس ذات المـستويين (الثـانوي و المتوسط) إلى الثانويات الفرنسية (الفرنكوميزلمان):

لقد كان التقرير الذي قدمه إيميل كومـب Emile Combs إلى مجلـس الـشيوخ في 2 فيفري 1894، يدور حول الحياة الثقافية و أوضاع التعليم في الجزائر قبل الاحـتلال كـان مزدهرا: «و كان التعليم يشمل في أرض الجزائر حشدا غفيرا من النـاس المتعطـشين للعلـم و المعرفة، و يجلسون حول شيوخ علماء محترمين، لا يتلقون عنهم الشريعة و قوانينها فحـسب بل يتلقون أيضا الرياضيات ...»[2] و أن ما نشره رئيس الأكاديميـة جـونمير Jean Maire في ديسمبر 1894 يعكس حقيقة الوضعية التي آلت إليها هذه المدارس في هذه السنة، و رغم مرور أكثر من أربعين سنة على إنشائها فإ ا لا تعط النتيجة التي كانت الحكومة تتوقعهـا و ذلـك بسبب قصر مدة الدراسة، و من هنا جاء إدخال التعديلات في نظامها. و أعيد النظر في برامجها و أصبحت الدراسة فيها أربع سنوات.

و أهم ما عرفته المدارس الثلاث في سنة 1895، إنشاء قسم عالي في مدرسـة الجزائـر فقط، حتى يسمح للتلاميذ الذين لهم طموح في الوصول إلى الوظائف العليا، و قد بلغ مستواه الباكالوريا، علما أنه قد حددت له شروط قصد الالتحاق و الدخول إليه منـها الامتحانـات و التدرج و التخرج منه، و هي تعمل على تحسين المستوى داخل هذه المدارس التي بقيت منذ نشأ ا في اتصال مباشر بإدارة الشؤون الأهلية من جهة[3]، و إدارة المصالح الاستعمارية من جهة أخرى التي كانت تحرص على اختيار عناصر جديدة و جيـدة للتعلـيم في هـذه المـدارس، و استحداث التفتيش الذي يشرف عليه الفرنسيون دون العلماء الذين كانوا يطبقون الـبرامج الاستعمارية المستوحاة من عمل المستشرقين الذين سيطروا على مدرسة تلمسان مثل: ألفريـد بيل A.Bel، أو مدرسة الجزائر رنيبه باسيه لمدة طويلة و هذا ما سمـح باسـتمرارها بطريقـة

1 - عبد القادر جغلول: المرجع السابق، ص: 96.

2- أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**. ط.2 دار الكتاب، البليدة، الجزائر 1963. ص: 269.

3 أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900)**، ج1، المرجع السابق، ص: 393.

تقليدية. و قد أدخلت الإدارة الاستعمارية في إطار سياستها بعض التعديلات على برامج هذه المدارس منها: تعديلات 1877 و 1895 و تعديلات شارل جونار Charles Jonnart (1900- 1901)، (1903- 1911)، (1918- 1919)، في بدايات القرن العشرين، حيث حاول الرفع من مستوى اللغة العربية، و إعادة تنظيم المدارس الإسلامية الحكومية، و أسندت مسؤوليتها للمفتشين لتنظيمها، و تأسيس بعض المكاتب في المدن الكبرى و هي التي تسهل عملية التكوين و تخريج مثقفين يستطيعون استيعاب هذه الإصلاحات المختلفة و إفراغ الزوايا و الطرق الصوفية من مضمو ا و إضعاف تأثيرها على الناس.

و قد استمر تدريس اللغة العربية بمعدل ساعتين و نصف أسبوعيا و ذلك تبعا للبرامج الجديدة لعام 1898 رغم معارضة الإدارة الاستعمارية على تقديم هذه اللغة للجزائريين، و قد قامت بمحاربتها لأ ا رأت فيها محاولات لتجديد التعليم الإسلامي، و حرصت على إبقاء هذا التعليم في الحضيض[1]، و لم تدرس اللغة العربية الكلاسيكية في الزوايا و المدارس الحرة، و هذا ما نفّر التلاميذ منها للالتحاق بالمدارس في الخارج سواء في الزيتونة أو القرويين و ذلك قصد الحصول على تعليم جيد و مفيد.

و منذ 1905 بدأ العمل بالإجراءات الجديدة و التي تتمثل في توظيف أساتذة متخرجين من هذه المدارس و تحديدا القسم العالي. أما الأساتذة الفرنسيون فقد اشترط فيهم الحصول على شهادة الباكالوريا، و دبلوم في اللغة العربية بموجب مرسوم 14 ديسمبر 1849 و الذي أمر بإجبارية اللغة العربية لبعض الأوروبيين (الموظفين خاصة) في المكاتب العربية و الذين لهم احتكاك مستمر مع الأهالي، و كذا شهادة أهلية التعليم من مدارس المعلمين من هنا جاء رأي مدير مدرسة تلمسان ألفريد بيل A.Bel بالنسبة لهذه الإجراءات قادرة على تكوين «نخبة مثقفة من هؤلاء المتخرجين من المدارس الإسلامية الحكومية، أي طبقة قيادية بعيدة عن كل تفكير ارستقراطي أو أية أحكام شبه دينية حمقاء ...»[2].

لذلك صدرت سنة 1906 سلسلة من القرارات قصد تأسيس شهادات الكفاءة لتعليم اللغة العربية الشفوية في مختلف المستويات بالمدارس الابتدائية، و لمدارس المعلمين و للثانويات و المعاهد، و في نفس السنة صدرت مراسيم أخرى تخص التعليم العالي للغة العربية مع دبلوم

1 عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 224.

2- CH.R. Ageron: opcit, P: 325.

الدراسات العليا. و يأتي هذا التفكير في تعليم الأوروبيين للغة العربية قصد الاحتكاك بالأهالي، و تعليمهم بما يتناسب و مستواهم و هذا ما أورده المترجم روسو Rousseau(رئيس المكتـب العربي بشر شال): «تحضيرهم في نطاق حضار م»[1].

من هذا المنطلق جاء هذا التعليم و تأسيس سنة 1908 قسم تجاري جديـد بمدرسـة العاصمة لطلاب المدارس الثلاث، و ذلك لتنشيط الجانب التجاري عند الأوروبـيين الـذين يطلبون المساعدة في أي نشاط أو في أي مجال يريدونه في الجزائر. هذا المشروع الجديد فـشل و لم يستمر طويلا مثله مثل الذي سبقه في 19 أكتوبر 1904 بموجب قرار الحاكم العام الـذي أنشأ قسم للصحة العامة يشرف عليه طبيب في كل مدرسة من المدارس الثلاث، و قد تخرجت منها فئات ذات توجهات فرنسية التي ستحمل اسم النخبة و سنتحدث عنها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

و في إطار هذه الإصلاحات التي رفعتها الإدارة الاستعمارية و الـتي شـهد ا هـذه المدارس الإسلامية صدور قرار 18 مارس 1905 الذي يعنى بتنظيم سير هذه المـدارس و قـد أصدره جونار CH.Jonnart و يتمثل في[2]:

المادة الأولى: ينقسم طلاب المدارس إلى ممنوحين و إلى تلاميذ أحرار.

المادة الثانية: يقبل التلاميذ بعد إجراء مسابقة للأهالي الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية و البالغين من العمر 15 سنة على الأقل و 20 سنة على الأكثر.

المادة الثالثة: يستمر الطلاب الناجحون إلى القسم العالي من المدرسة في التمتع بمنحهم.

المادة الرابعة: يبلغ مقدار كل منحة 360 فرنك سنويا.

المادة الخامسة: يشمل الإطار المدرس لكل مدرسة على أساتذة و معيدين.

المادة السادسة: تبلغ مرتبات المعيدين 2000 فرنك بينما تبلغ رواتب الأساتذة علـى النحـو التالي:

- القسم الأول: 5000 فرنك.
- القسم الثاني: 4500 فرنك.

1- F.Z.Guechi, opcit, P:144.

2 - أنظر الملحق رقم 05(رقم 185): 18 مارس 1905.

- القسم الثالث: 4000 فرنك.
- القسم الرابع: 3500 فرنك.
- القسم الخامس: 3000 فرنك.
- القسم السادس: 2500 فرنك.

المادة السابعة: يقوم وقّاف (حارس) أو أكثر بالعمل في المدارس و تتراوح رواتبهم ما بين 1000 و 1200 فرنك.

المادة الثامنة: يعين الحاكم العام للمدرسين باقتراح مدير التعليم، في حين يعين مدير التعليم الوقّافين (الحراس).

المادة التاسعة: يعين أساتذة هذه المدارس من الطلاب القدامى الحائزين بشهادات من القسم العالي بمدرسة الجزائر.

المادة العاشرة: يسير كل مدرسة أحد الأساتذة من جنسية فرنسية (يعين الأساتذة الفرنسيون من الحاصلين على الشهادات للغة العربية من مدرسة الآداب بالعاصمة أو مدرسة اللغات الشرقية)[1].

و لم تحل الحرب العالمية الأولى حتى زاد عدد الحاصلين على الشهادات من المدارس الإسلامية الحكومية بين 1911 و 1914 فقد ارتفع العدد من 11 طالب إلى 26 طالب و كل واحد منهم يتلقى مكافأة سنوية تقدر بـ: 360 فرنك و بعد النجاح و التخرج يصبح معلما براتب سنوي 900 فرنك أو مدرس براتب سنوي يقدر بـ 1000 فرنك. و البعض يتوجه إلى الخارج قصد العمل في القنصليات بالعالم العربي، و قد كانت مرتبات الأساتذة الجزائريين في هذه المدارس تتراوح ما بين: 300 فرنك و 2600 فرنك و 2200 فرنك، و 1800 فرنك و 1500 فرنك، ثم أصبحت بموجب قرار 18 مارس 1905 و 24 جويلية 1907 ما بين 2500 فرنك و 5000 فرنك. و تقدم للمعلم الذي يشرف على إدارة المدرسة مكافأة مالية تقدر بـ 1000 فرنك ثم أصبحت 2000 فرنك مع العلم أن هذا المنصب يتولاه الفرنسيون في المدارس الأخرى ما عدا قسنطينة.

1- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 228.

و كان عدد التلاميذ المسجلين في هذه المدارس الإسلامية خلال السنة الدراسية 1907 و 1908 على الشكل التالي:

- مدرسة الجزائر: 44 طالب.
- مدرسة تلمسان: 25 طالب.
- مدرسة قسنطينة: 27 طالب.

96 تلميذ منهم 51 تلميذ فقط نجحوا في امتحان الدخول إلى هذه المدارس:

- مدرسة الجزائر: 15 طالب.
- مدرسة تلمسان: 17 طالب.
- مدرسة قسنطينة: 19 طالب.

و سرعان ما ازداد عددهم بين 1911 و 1912 حيث بلغ 176 طالب[1] موزعين كالآتي:

- مدرسة الجزائر: 83 طالب. بما في ذلك تلاميذ القسم العالي
- مدرسة تلمسان: 39 طالب.
- مدرسة قسنطينة: 54 طالب.

و يمكن أن نوضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يعطي صورة صادقة عن جميـع المستويات:

1- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 225.

المدارس	سنوات الدراسة	الطلاب		ا موع	الطلاب النظاميون حسب الجنسية	
		النظاميون	الأحرار		العرب	القبائل
الجزائر	السنة 1	16	07	95	15	01
	السنة 2	11	؟		08	03
	السنة 3	14	؟		06	08
	السنة 4	10	؟		07	03
	القسم العالي					
	القسم 1	18	؟		17	04
	القسم 2	17	؟		14	05
قسنطينة	السنة 1	19	؟	62	15	04
	السنة 2	16	؟		11	05
	السنة 3	13	؟		08	05
	السنة 4	14	؟		10	04
تلمسان	السنة 1	18	؟	56	18	؟
	السنة 2	14	؟		14	؟
	السنة 3	11	؟		11	؟
	السنة 4	11	؟		11	؟

كما حذّر ألفريد بيل من التلاميذ الذين يتخرجون و لا يجدون مناصب للعمل بـأ م سينقلون غضبهم و ثور م إلى الأهالي و بالتالي سيتحولون إلى أعداء الإدارة التي كونتهم لهـذا يجب توفير العمل لهم بسرعة حتى يستمروا في مواصلة الرسالة التي كلفوا بتقـديمها للأهـالي و هي إخراجهم إل نور الحضارة الغربية.

و قد أورد ميرانت (مكلف بالشؤون الأهلية بالولاية العامة) أن مستوى الدراسة في هذه المدارس قد تحسن و تطور، و أن باستطاعة طلبتها مواصلة دراستهم في الكليات و نجح بعضهم في امتحان الليسانس[1]، كما أوردت بعض التقارير سنة 1931 أن الفرنسيين يعتبرون هذه المدارس الثلاث كليات فرنسية إسلامية و ذلك لبرامجها العالية و هي عبارة عن كليات أهلية و مقارنتها بتلاميذها و إطارها هو تعليم عال إسلامي، و تعليم ثانوي فرنسي، و كانت تمنح شهادة الدراسة «بالمدرسة» و دبلوم الدراسات العليا (بالمدرسة) و ذلك للتمييز بين الشهادات الفرنسية و الأهلية.

و بذلك استمرت الدراسة بهذا الاتجاه في المدارس الشرعية الثلاث و أورد آجرون Ageron أن عدد تلاميذها كان في ارتفاع نسبي حيث يقدر بـ 150 تلميذ سنة 1930 ثم ارتفع إلى 168 تلميذ سنة 1933 و 175 تلميذ في سنة 1936[2]. أما سنة 1944 تحولت إلى ثانويات ذات مستويين (متوسط و ثانوي)، بينما تحول القسم العالي التابع لمدرسة الجزائر سنة 1946 إلى معهد الدراسات الإسلامية لإعداد المدرسين و رجال الدين، و بلغ طلبتها سنة 1950 بـ: 289 تلميذا. أما سنة 1951 فإنها تحولت من المدارس الثلاث إلى ثانويات فرنكو ميزلمان[3]، فرنسي إسلامي Franco-musulmans اثنان في العاصمة (الجزائر) و واحد في قسنطينة و الرابعة في تلمسان و بلغ عدد تلاميذها سنة 1953 بـ: 430 تلميذا.

و رغم جهود الإدارة الاستعمارية و الحاكم العام جونار في النهوض بالتعليم العربي و تنظيمه، إلا أنه اصطدم بالرفض الكولونيالي من البرجوازية الاستعمارية، و أقلية المعمرين التي استمرت معارضتها الشديدة للتعليم الإسلامي، سواء المقدم في المدارس الحرة أو المدارس الإسلامية ذات الاتجاه الفرنسي فأحد النواب و هو بربيدات Berbedette في تقرير له حول هجرة سكان تلمسان الجماعية سنة 1911 أرجعها إلى وجود هذه المدارس التي كانت تساهم في بروز الشعور الديني و التعصب لدى سكان المنطقة: «يجب أن لا نشجع الدراسات القادرة على تطوير التعصب الديني، يجب أن لا نساهم في نشر الإسلام»[4]. و لكن المعلوم أن هذه

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1854)**، ج3، المرجع السابق، ص: 400.
2- CH.R. Ageron: **Histoire de l'Algérie Contemporaine (1871-1954).** Tome II, P.U.F, Paris 1979, P: 536.
3- F.Z. Guechi, opcit, P: 144.
4- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 228.

الهجرة كان سببها الرئيس هو رفض سكان المنطقة التجنيد الإجباري الذي فرض من طـرف السلطات الاستعمارية على الأهالي سنة 1912.

و في 14 مارس 1904 طالبت الشعبة القبائلية في الوفود المالية بتأسيس مدرسة إسـلامية جديدة هي الرابعة في بجاية قصد تعليم اللغة القبائلية، و العادات و التقاليد القبائلية، و هذا قصد الحفاظ على التراث البربري. لكن هذا الطلب واجهه الرفض من طرف الإدارة بـدعوى قلـة التمويل و العجز المالي، و قد تم تجديد نفس الطلب سنة 1905- 1909، لكنه دائمـا يواجـه بنفس الإجابة بدعوى: « ليس لدينا نية في الإكثار من المدارس الإسلامية.»[1]. و عارض البعض الآخر من الكولون هذا الطلب لأن هذه المدارس موجودة بكثرة في الجزائر و لكن مقابل قلـة الوظائف التي يمكن أن يشغلها خريجوها.

و قد أبدى ألفريد بيل منذ 1908 ملاحظات عدة، حول رغبة الطلبة المتخرجين مـن هذه المدارس حيث لم يلبثوا أن يعلنوا عنها و هي: إمام في بعض المساجد الهامة، أو عـدل في محكمة، أو مدرس، أو خوجة ذلك لأ ا تقدم لهم 50 فرنكا في السنة الواحدة، عكـس بقيـة المناصب الدنيا مثل: الحزاب و المؤذن أو وكيل المحكمة أو عون المحكمة، فإ ا لا تقدم سوى 10 فرنك إلى 30 فرنك سنويا و هو مبلغ زهيد لا يمكن أن يبني على أساسه أسرة.

و لقة المناصب حيث أنه لا يمكن أن تفرغ أكثر من عشرة مناصب سنويا في كل من الجزائر أو تلمسان و حتى المناطق الصحراوية و العسكرية أوصى بيل بتحديد عـدد الطـلاب الذين ينتسبون لهذه المدارس الثلاث و لا يزيد عددهم عن 60 تلميذا[2]، و ذلك بمعدل عـشرة (10) تلاميذ يتخرجون منها كل سنة حسب ما يفتح من وظائف.

نتائـجها:

منذ احتلال الجزائر بقي الأهالي بدون مدرسة متوسطة لمدة طويلة تزيد عن العـشرين سنة إلى غاية 1850 و ذلك بتأسيس المدارس الشرعية الحكومية الثلاث، و التي جـاءت بعـد القطيعة في المستوى التي أحدثها الاستعمار بعد غلق المدارس، و مصادرة أملاك الأوقاف الـتي كانت توجه أموالها و طاقا ا للمشاريع الخيرية خاصة التعليم. و تضييق الخناق على العلمـاء

1- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 228.

2- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج3، المرجع السابق، ص: 399.

الذين فر أغلبهم إلى المناطق التي لم يصلها الاستعمار بعد. أو انضمام أغلبهم إلى المقاومات التي ظهرت مباشرة بعد الاحتلال و بذلك تشتت التعليم مدة طويلة خاصة بعد انشغال الإدارة الاستعمارية بسياسة التهدئة لغياب الرابط بينها و بين الأهالي. من هنا طرحت فكرة الاتصال بالسكان كمشكلة رئيسية يجب التعامل معها لأنها ستسهل العديد من الصعاب التي تواجه الطرفين في المستقبل، و من هنا:

1- جاء تأسيس المدارس الشرعية الحكومية الثلاث كأمر طبيعي لخدمة مصلحة الاستعمار بالدرجة الأولى حتى يبين و يعطي صورة عن عدم مواصلته محاربة الشعب و ذلك بتشجيع التعليم الأهلي و تداول ثقافته بكل حرية، و لكن جاءت تلك المدارس قصد تنظيم تلك المعرفة و ليس مراقبتها لكن في الحقيقة عدم السماح لتلك المعارف التي تشجع على العصيان و التمرد، و إنما مجال الدراسة يتجه فيها نحو التسامح و التعايش بين العنصرين: الأوروبي و العربي و قد أورد آجرون أن: «الاندماج لا يحدث بطريقة سريعة و بحرية إلا عن طريق دراسات مشتركة بين أبناء الأجناس المختلفة في الجزائر»[1].

2- بالنظر إلى الثقافة التي كانت سائدة في الجزائر و داخل أوساط المجتمع، فهي تنحدر من ثقافة المغرب الإسلامي الذي تأثر بالمنابر الإسلامية للعلم سواء في مصر أو تونس أو المغرب الأقصى، لذلك كان الطلبة الجزائريين الراغبين في التحصيل الجيد و مواصلة تعليمهم فإنهم ينتقلون إلى الأزهر، أو القرويين أو الزيتونة، حيث لا يشهد لأحدهم بالعلم إلا إذا درس في إحداها و أخذ عن شيوخها و علمائها. و منذ دخول الاستعمار لاحظ هذه العلاقة بين هؤلاء الطلبة و مدارسهم المنتشرة في كامل بلاد المغرب، و من هنا بدأ التفكير في صورة استيعاب و احتواء هذا الكم الهائل من الطلبة و السيطرة عليهم و منعهم من السفر أو الهروب من الاستعمار، و لهذا كانت هذه المدارس الشرعية الثلاث كسبيل لمنافسة تلك المدارس العريقة التي اعتبرت منارات للعلم و المعرفة في المنطقة و استمر عطاءها إلى غاية القرن العشرين[2].

3- لقد واجه الاستعمار منذ بدايات وجوده في الجزائر مشكلة التنظيمات[3] الدينية التي لم يفهمها و لم يعهدها من قبل و هي الزوايا أو الطرق الصوفية التي كانت تعتمد على مخزون

1- CH.R. Ageron: opcit, P: 325.
2- CH.R. Ageron: opcit, P: 74.
3 -Gustave Dugat: **Des établissements d'instruction publique**. in. R.A. N° 13 (Années 1869), P: 279.

بشري من التلاميذ و الذين درسوا فيها و تلقوا مختلف المعارف الموجهة ضده، خاصة لما تميزت به من التنظيم و خضوع الفرد داخل الجماعة أو الطريقة، و بذلك جاء هذا التعلـيم الـديني المنظّم بتقديم معارف من شأ ا التشكيك في هذه الطرق أو الزوايـا و اعتبارهـا مجموعـات كهنوتية تقوم على السحر و الدجل، و تقدم للتلاميذ أشباه المعارف حتى تبسط نفوذها عليهم للسيطرة و تستعملهم إذا مست مصالحها أو تعارضت مع الاستعمار.

لكن في الحقيقة إن الاستعمار لعب دورا مهما في تشويه هذه الطرق منذ البداية لأ ا حاربتـه مثل: القادرية، الرحمانية، الشيخية ... أو لأنه اعتبرها مثل ا موعات الكنسية التي حكمـت أوروبا طيلة العصور الوسطى لذلك جاءت أحكام أغلب المؤرخين بالتهجم عليها*، و من جهة أخرى ساهمت الجمعيات التبشيرية في هذا الصراع ضد هذه الطرق و الزوايا لأ ا تقدم للأهالي تعليما ضعيفا و متخلفا لأن مصدره هو الإسلام باعتباره دين للتخلف و الجمود الفكري، من هنا جاء دور هذه المدارس في تقديم التعليم الإسلامي و لكن بمفهوم عصري و برامج أعـدها مستشرقون و مختصون للنهوض بالفرد الجزائري.

4- لقد تجلّت دوافع تأسيس هذه المدارس الثلاث، لأن الاستعمار لم يشأ أن تقطع علاقته بالأهالي الذين سـيحكمهم، و يخالفونـه في العـادات و التقاليـد، و اللغـة و الـدين، و يفوقونه في العدد و بذلك أراد تكوين طبقة تساعده في حكمه و تسييره ثم ربط هذه الإدارة بالأهالي لتكون الواسطة التي عبرها يتم تمرير المشاريع و تنفيذ القوانين، و معرفة أسـرارها[1] و التجسس عليها عبر المكاتب العربية التي تتكون من بعض هؤلاء الأفراد الذين سيكونون عينا لها على الأهالي.

*- Louis Rinn:**ElKhwane**, Copolani et Depont: **Les confréries Religieuses…**.

1 صالح فركوس: المرجع السابق، ص: 269.

خاتمة الفصل:

مما سبق عرضه و تحليله في هذا الفصل يمكن استخلاص عدة نتائج أهمها:

1. تفطن الإدارة الاستعمارية إلى دور المدرسة و أهمية التعليم في ربط الجزائر بفرنسا عن طريق نشر ثقافتها بعد التوسع العسكري الذي دام حتى غاية نهاية القرن التاسع عشر (19م)، كما اعتبرت المدرسة الوسيلة الحقيقية لإدماج الجزائريين و فرنستهم، و محاربة التعليم الإسلامي الذي كان منتشرا في كامل أنحاء الجزائر، و هي العملية الأساسية الكفيلة بإرساء أسس التعليم الفرنسي.
2. الدافع السياسي وراء هذه المدارس الشرعية في الجزائر، و ذلك قصد منافسة الجامعات الإسلامية المجاورة كالأزهر، و الزيتونة و القرويين، و التي كانت تجلب إليها الكثير من الطلبة و المدرسين الذين يتلقون تعليما و ثقافة معادية للاستعمار و من هنا أنشأت هذه المدارس لوقف أو تحديد الهجرة نحو الخارج.
3. رغبة الإدارة الاستعمارية في تسيير شؤون الأهالي، و ذلك عن طريق تكوين مرشحين أكفاء قادرين على شغل مختلف الوظائف مثل: القضاء، و شؤون العبادة، التعليم العمومي، و المناصب الإدارية الخاصة بالأهالي، يكونون الواسطة بين الاستعمار و الأهالي، يبلغون قراراته و يطبقون قوانينه.
4. الصعوبات و العراقيل التي واجهت هذه المدارس منذ نشأتها من طرف المعمرين الرافضين لتعليم الأهالي، أو تقديم أي معارف لهم حتى و لو كانت بسيطة، و رفض الأهالي و ذلك خوفا على ثقافتهم و هويتهم أن تتأثر ببرامجها المختلفة التي كانت من وضع بعض المستشرقين الذين ينشرون أفكارهم الدينية تحت الغطاء التربوي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: النخبة المدرسية و مواقفها من القضايا المختلفة

المبحث الأول: وسائل النضال

أولا: تعريف النخبة المدرسية

ثانيا: نماذج من النخبة المدرسية

ثالثا: وسائلها المختلفة (الصحافة، الجمعيات و النوادي)

المبحث الثاني: النخبة المدرسية و بعض القضايا

أولا: التعليم

ثانيا: الإدماج و التجنيس

ثالثا: التجنيد الإجباري

رابعا: زيارة محمد عبده للجزائر

خامسا: الاستعمار

خاتمة الفصل.

يتناول الفصل الثالث و الأخير من هذه الدراسة الفئة المدرسية سواء من المدرسين أو التلاميذ و وسائلها في النضال. حيث قمنا بتعريف هذه النخبة و تصنيفها إلى الفئة التي تنتمي إليها و هي فئة المحافظين التي تسعى إلى الدفاع عن الهوية و الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، ثم حددنا أهم وسائلها التي اعتمدت عليها في الدفاع عن مطالبها و المطالبة بحقوقها و هي الصحافة أو عبر النوادي المختلفة التي كانت عبارة عن منابر تحمل همومها و أفكارها.

أما المبحث الثاني فقد تناول مواقفها المختلفة من القضايا التي شغلت الرأي العام منذ بداية القرن العشرين و هي مسألة تعليم الأهالي، و الدعوة إلى نبذ التخلف و الجهل و مختلف باقي الأفكار التي ناقشها الرأي العام سواء في الجزائر أو فرنسا مثل التجنيد الإجباري و رفضه من طرف الجزائريين، و كذلك زيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر 1903 و التي ربطت الجزائر بالعالم الإسلامي عن طريق استمرار أفكار الحركة الإصلاحية و الجامعة الإسلامية.

المبحث الأول: وسائل النضال

أولا: تعريف النخبة المدرسية:

تعتبر النخبة أو الصفوة Elite من أهم المواضيع التي عرفها الفكر السياسي و اهتم ـ ا، لأن هذا المفهوم نال حيزا كبيرا في الدراسات التي عرفها القرن 19، لـذلك ظهـرت عـدة تعريفات لهذه النخبة أو الفئة منها: «الأقلية داخل ا تمع، و تمارس نفوذا متنوعـا، علـى أن تكون هذه الأقلية متميزة بالتفوق ... و تمارس نفوذا متفوقا ...»[1]، و يمكن أن نطلق عليهـا اسم "الصفوة الحاكمة" أو "الصفوة السياسية" أو "الصفوة المثقفة".

و ارتبط مفهومها بمختلف الثورات و الاصطدامات المختلفة مع الاستعمار، إذ شـكّل روادها تميزهم بانتمائهم الديني و تمثيلهم الإيديولوجي الذي تمحور حـول فكـرة المحافظـة و المقاومة الدينية، فأصولهم و ثقافتهم الدينية رشحتهم أن يكونوا مدافعين عن قيم ا تمع التي تنطلق من مبادئهم و معتقدا م[2].

و يقصد بجماعة النخبة (Elite) أو المثقفين Intellectuelles أو المتطـورين Evolués هم الذين درسوا و تعلّموا في المدارس الفرنسية، و تأثّروا بالثقافة الأوروبية و انبهروا بمظاهرها و اقتنعوا بقوة فرنسا و اعتبروها صاحبة الحق الشرعي في الجزائر، خلافا للنخبة التقليدية الـتي حافظت على انتمائها الحضاري و استمرت في اتصالها بالمدارس العربية الإسلامية[3].

و يكاد يجمع الكثير من الكتاب أن النخبة الجزائرية، كانت بطيئة الظهور، حيث ترجع إلى أواخر القرن 19، حيث يعتبر أفرادها أنفسهم أقلية ممتازة منفصلة عن ا تمع الذي يتكـون من أغلبية جاهلة من فلاحين، مرابطين، و علماء رجعيين و أعيان. لكن هذه النخبة تتكون من

1- حميدة عميراوي: **قضايا مختصرة** في **تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر. 2005م، ص: 99.

2- كمال فيلالي: «**الحراك السيوسييو تاريخي للفاعلين و تطور مفهوم النخب** في **تاريخ الجزائر الحديث**»، مجلة الهجرة و الرحلة، العدد 1، مخبر الأبحاث الاجتماعية و التاريخية حول حركات الهجرة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، أفريل. 2005م، ص: 12.

3- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص: 251.

المترجمين، المحامين، الأطباء المعلمين، القضاة ... و بذلك حدث الخلط بين الفئة الأولى التي تعتبر فئة برجوازية أو طبقة وسطى، بينما تدل الثانية على الجماعة ذات الثقافة الفرنسية.

و يورد الأستاذ أبو القاسم سعد الله أن مفهوم النخبة مازال لم يضبط بين الكتاب حيث يعتبرها البعض عبارة عن فئة ضائعة بين الحضارتين المختلفتين حيث قال: الكاتب الفرنسي جون جوريس: « إننا مزقنا الشبان الجزائريين بين حضارتين: و سرعان ما فقدوا الاتصال بحضارتهم و لكنهم غير قادرين على الدخول في حضارتنا إلا بصعوبة»[1]. لذلك شهدت الجزائر عدة نخب: مثل النخبة غير المفرنسة، و النخبة المفرنسة، فالأولى تشمل الإقطاعيين و المثقفين ثقافة عربية إسلامية، و الثانية التي تلقت تعليما فرنسيا في المدارس الفرنسية في الجزائر.

و بذلك تعتبر النخبة المدرسية، هي الفئة المحافظة و تمثلها كل الطبقات التي قبلت المحافظة على شخصيتها و عاداتها و تقاليدها، و معارضة الأفكار الغربية كالتجنيس و التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي، و كل الخطط التي قد تدخل تغييرات على المجتمع الجزائري[2]، و مبدأها الرئيسي هو الحفاظ على الدين الإسلامي، و الهوية الثقافة و شعار الجامعة الإسلامية[3].

و يعرف هذا التيار كذلك بأصحاب العمامات القديمة[*] و هو مصطلح أطلقته عليهم النخبة المفرنسة لكن هذا ضم مجموعة أخرى من المثقفين التقليديين الذين رحبوا بفكرة المساواة في مختلف الحقوق السياسية و الاجتماعية بين الجزائريين و الفرنسيين دون الاندماج. منهم الشيخ عبد الحليم بن سماية، الشيخ عبد القادر المجاوي، الشيخ المولود بن الموهوب، و هذا التقسيم يخص الفترة التي سبقت الأمير خالد الذي يعتبر من الشبان الجزائريين لكنه اختلف معهم في التوجهات و المبادئ بالخصوص حول التجنيس و الاندماج.

- نماذج عن النخبة المدرسية:

أ- فئة المدرسين: منذ تأسيس المدارس في 30 سبتمبر 1850 طرحت مسألة إيجاد حلقة لربط الإدارة الاستعمارية بالأهالي، و تتمثل هذه الحلقة في هؤلاء المدرسين الذين يقدمون

1- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج2، المرجع السابق، ص: 161.

2- صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص: 104.

3- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج2، المرجع السابق، ص: 145.

*- كنية أطلقتها النخبة الجزائرية على المحافظين، لأنهم لم يتخلوا عن ثقافتهم و حافظوا على هيئتهم التقليدية.

برامج تربوية لا تتعارض مع الوجود الأجنبي و لا تصطدم مع الموروث الثقافي و الديني المحلـي و تمثل ذلك في الفئة القادرة على توفير تلك العلاقة و نقل المعرفة إلى أبناء شعبهم، و من هنـا جاء تأثيرهم المباشر في ا تمع و نقصد بذلك الشاذلي القسنطيني، و عبد القادر ا اوي، و عبد الحليم بن سماية، المولود بن الموهوب ... و قد مثّل هؤلاء بداية النهضة العربية التي سبقت عبد الحميد بن باديس.

1. الشيخ الشاذلي محمد القسنطيني (1807-1877).

و هو محمد بن الحاج محمد بن إبراهيم بن أحمد الصولي[1] المعروف بمحمد الـشاذلي في قسنطينة، فقيه و أديب و قاضي جزائري، ولد في فج مزالة (ولاية ميلة حاليا) سـنة 1807*، و عرفت قسنطينة في عهده حركة علمية طيبة على رأسها العديد من الشيوخ التقليديين الذين تلقى عنهم مختلف المعارف الأدبية و العلمية.

لقد تلقى سي الشاذلي علومه في قسنطينة، فقرأ الفقـه و الحـديث و اللغـة و الأدب و الخطابة و الحساب. وقد بدأت آثاره تظهر منذ شهر جويلية 1844 حيث عـين كقـاض بالمكتب العربي و قد بقي في هذه الوظيفة مدة عشرين سنة و كان مقر المحكمة في قصر الحاج أحمد باي قسنطينة و كان مساعده في هذه المحكمة: المكي بن باديس (جد الشيخ عبد الحميـد بن باديس)، و محمد بن عزوز و تولى بعد ذلك إدارة مدرسة سيدي الكتاني منذ تأسيسها سنة 1850 إلى غاية وفاته 1877.

لقد سافر سي الشاذلي ثلاث مرات إلى فرنسا، حيث شاهد الكثير و لاحـظ أشـياء عديدة و سجل انطباعات عاقلة و رصينة و كذا علاقته بـ «بواسوني» مدير الشؤون العربيـة بقسنطينة 1844 لها تأثير بعد انتقالهما معا إلى فرنسا حيث قاما بزيارات مختلفـة إلى المحـاكم الفرنسية و ا الس القضائية و شاهد كيفية تطبيق التشريعات و القوانين في فرنسا.

1- أبو القاسم سعد الله: **القاضي الأديب الشاذلي القـسنطيني (1807-1877م)**، ش.و.ن.ت، الجزائـر 1974، ص: 32.

* غير أن جريدة المبشر: ذكرت أنه ولد في قسنطينة سنة 1805 (عدد 27 أكتوبر 1877) و أضافت هذه الجريدة أن أسرة الشاذلي قد هاجرت من طولقة (بسكرة) إلى قسنطينة في عهد حكم الباي أحمد القلي (1756-1771).

و في ظل الإمبراطورية الثانية، عين مديرا على مدرسة "سيدي الكتاني" أو الكتانية سنة 1850 و كان له عدة مساعدين مثل: الشيخ المكي البوطالبي رئيس مجلس الإدارة و الشيخ أحمد بن المبارك[1] صاحب تأليف «تاريخ قسنطينة»، و قد أخبر به الحفناوي أن له قدم راسـخة في الأدب، و حسبه تلك الأشعار التي ساجل ا الأمير عبد القادر في حال اجتماعهما في باريس، و كانت له قوة ذكاء مفرط[2] يتحدث ا العامة و الخاصة توفي سـنة 1877 و دفـن داخـل الكتانية.

و من آثاره مجموعة من القصائد منظومة و منثورة منها: قصيدة في مـدح قـسنطينة و أهلها، و قصيدة في مدح باريس و أهلها، و قصيدة تعزية للأمير عبد القادر بعد وفاة زوجته ثم ابنه بعدها.

2. الشيخ عبد القادر ا اوي (1840-1914):

يعتبر شيخ الجماعة عبد القادر ا اوي من العلماء الذين حاربوا البدع، و حاولوا تحريك ا تمع، و هو عبد القادر بن أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم ابن عبد الرحمان ا اوي نسبة إلى (مجاوة) قيل هي قبيلة في الشمال الغربي للمغرب الأقصى.

ولد بتلمسان في الغرب الجزائري سنة 1840 لذلك يعرف بـ عبد القادر التلمساني[3]. من أسرة كريمة اشتهرت بفضلها في التعليم و الدين (كان أبوه قاضيا في تلمسان مدة 25 سنة) بعد الدراسة في مسقط رأسه انتقل إلى المغرب الأقصى في كل من فـاس و طنجـة و جامع القرويين.

و لما بلغ الثانية و العشرين من عمره عاد إلى الجزائر و حل قسنطينة، و أخـذ يمـارس التدريس بزواياها و مساجدها، و أخذت شهرته العلمية تنتشر في مختلف الأوساط، و لهذه

1- عبد الكريم بوصفصاف و آخرون: **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**، ج2، منشورات مخـبر الدراسات التاريخية و الفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر ماي 2004، ص: 180.

2- أبو القاسم محمد الحفناوي: **تعريف الخلف برجال السلف**، ج2، ت: محمد رؤوف القاسمي الحسيني، الأنيس، موفم للنشر، م.وف.م، الجزائر. 1991م، ص: 225.

3 Ounassa Tengour-Siari: Medjaoui Abdelkader (vers 1840…) Parcours, Les hommes et l'histoire, N° 13-14 Octobre 1990. P: 179.

الشهرة عينته الحكومة مدرسا بجامع الكتاني حيث ظهرت كفاءته و مهارتـه في التربيـة و التعليم، و تميزت دروسه بالحيوية و الحماس و غزارة العلم[1].

في سنة 1877 تولى التدريس بمدرسة قسنطينة ثم انتقل إلى الجزائر العاصمة للتـدريس بمدرسة الجزائر العليا سنة 1878 إضافة إلى نشاطه خارج العمل الرسمي كمدرس و محاضـر في المدارس الحرة.

و منذ 1908 عين إماما وخطيبا في جامع سيدي رمضان بالعاصمة و حاول من جديد مواصلة حربه ضد البدع و الخرافات، و دعوته للنهوض بالعلم و الوطن.

بدأ تأثيره يشتد في الأوساط الفكرية و الشعبية بدروسه و محاضراته العامة، و أورد الأستاذ أبو القاسم سعد الله: «كان الشيخ عبد القادر ا ّاوي أحد قادة الإصلاح في الكتلة المحافظة، و كان يتمتع بشعبية و احترام كبيرين بين الجزائريين في وقته، فقد كان أسـتاذ للعربيـة و القـانون الإسلامي في المدرسة الجزائرية، الفرنسية بالعاصمة مدة سنوات كثيرة»[2]. توفي في 06 أكتـوبر 1914 بقسنطينة، و دفن ا، و تخرج على يده كثيرون منـهم الـسادة: حمـدان الونيـسي، و أحمد الحبيباتي، و المولود بن الموهوب، و الحاج أحمد البوعني، و محمد بوشريط بـن عـامر، السيد عبد الكريم باش تارزي مفتي حنفية قسنطينة، و حمو ابن الدراجي قاضي حنفية الجزائر، و الشيخ السعيد بن زكري المدرس في الثعالبية[3].

و قد خلّف الشيخ ا ّاوي وراءه آثارا هامة في مختلف العلوم و الفنون قصد إصـلاح ا تمع و النهوض به و من مؤلفاته[4]:

1- "إرشاد المتعلمين" و هو كتاب في اللغة و النحو و البلاغة، طبع في مصر سنة 1877.
2- "نصيحة المريدين" و هي رسالة توجيهية طبعت و نشرت في تونس.
3- "شرح شواهد ابن هشام" و هو كتاب في النحو و اللغة و الأدب طبع في مصر.
4- "الإفادة لمن يطلب الاستفادة" و يشمل مسائل فقهية متنوعة.

---

[1] محمد الصالح الصديق: أعلام المغرب العربي ج1 موفم للنشر الجزائر 2000.

2- عمر بن قينة: **صوت الجزائر** في **الفكر الحديث (أعلام، قضايا، مواقف)**، د.م.ج، الجزائر.1993، ص: 70.

3- أبو القاسم محمد الحفناوي: المصدر السابق، ص: 298.

4- عمر بن قينة: المرجع السابق، ص: 71.

5- "شرح منظومة البدع" و منظومة إصلاحية أخلاقية من تأليف الشيخ المولود بن الموهوب، لكن شرحها الشيخ عبد القادر المجاوي لتلميذه تقديرا و إعجابا به.
6- "القواعد الكلامية" و هي رسالة في علم التوحيد من حيث: موضوعه، و واضعه، و مسائله.

3. الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866-1933):

كان الشيخ عبد الحليم بن سماية من أهم رجال العلم و الفلسفة و الأدب الذين نشروا فكرة الإصلاح و التجديد قبل حركة الشيخ عبد الحميد بن باديس. ولد في الجزائر العاصمة سنة 1866، كان والده الشيخ علي بن عبد الرحمان بن حسن خوجة عالما ذا ثقافة عالية، و كان جده لأمه الشيخ مصطفى بن الكبابطي آخر مفاتي المالكية[1] في الجزائر على عهد الأتراك.

أخذ اللغة العربية و الفقه و التوحيد عن والده، و لازم عدة شيوخ منهم: الشيخ علي بن الحفاف، الشيخ ابن طاهر الوتري المدني، و لازم دروس الشيخ محمد سعيد بن زكري.

لقد اشتغل في التجارة، ثم تولى التدريس بالمدرسة الرسمية في 4 ديسمبر 1896 و هو أول من أقرأ كتاب «دلائل الإعجاز» و أسرار البلاغة لـ: عبد القادر الجرجاني، و "الاقتصاد في الاعتقاد" للغزالي، كما درس لطلابه في القسم الرابع في المدرسة الثعالبية «ألفية ابن مالك» بشرح «ابن عقيل» و هو أول من أدخل نظام إصلاح التعليم العالي. و اهتم بتدريس "رسالة التوحيد" للإمام الشيخ "محمد عبده".

وله مساهمات عديدة في الصحافة العربية، خاصة في صحيفة (كوكب إفريقيا) لصاحبها الشيخ "محمود كحول". و كانت بينه و بين الشيخ عبده مراسلات عديدة منذ زيارته إلى الجزائر عام 1903 و استقبله الشيخ عبد الحليم بن سماية و لازمه. و قد أعجب به أيما إعجاب، فقد وردت في آثار الشيخ عبده بقلم محمد رشيد رضا أنه من أخيار العلماء: «مصطفى بن الخوجة صاحب المصنفات، و الشيخ عبد الحليم بن سماية»[2].

1- عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**،ج2، ط7، د.م.ج، الجزائر 1995، ص: 404.
2- عبد الكريم بوالصفصاف: **الفكر العربي الحديث و المعاصر محمد عبده و عبد الحميد بن باديس نموذجا**، ج1، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر. 2005م، ص: 142.

و كانت له مساهمات أخرى في الموسيقى العربية و الاهتمام بالموشحات الجزائرية و الطرب العربي، توفي رحمه الله في 2 جانفي 1933 و دفن في مقبرة عبد الرحمان الثعالبي بالعاصمة.

و من مؤلفاته بحث "علاقة الدين بالفلسفة" قدمه سنة 1905م في مؤتمر المستشرقين الرابع عشر (14) بالجزائر. و تناول فيه تقسيم العلم إلى نوعان: علم الأبدان و علم الروح (العقل) و هو ما يميز الإنسان عن الحيوان. و بين أن الهدف من هذا الكتاب هو البحث عما يسعد الإنسان، و قدم صورة الإسلام السمحاء و التي تحمل في طياتها الثلاثية المعروفة: الحرية و المساواة و الأخوة[1].

4. الشيخ المولود بن الموهوب (1866-1939):

يعتبر الشيخ المولود بن الموهوب من أهم رواد النهضة الفكرية و الثقافية، و من أهم شخصيات الجزائر التي لها دور إيجابي في الإصلاح منذ الربع الأول من القرن العشرين قال عنه أحمد توفيق المدني: «لو كان الملائكة يمشون على الأرض، و يختلطون بالناس و يغشون المجالس، لكان المولود بن الموهوب واحدا منهم لا محالة»[2].

هو المولود بن محمد السعيد بن المدني بن العربي بن المسعود، و تعود أسرته إلى الشيخ أبو عبد الله الموهوب المدفون بالزاوية التي تحمل اسمه و الموجودة بقرية إيمولا ببلدية صدوق ولاية بجاية[3]. ولد سنة 1866 بقسنطينة، تعلم على يد والده الذي كان من أشهر مدرسي المنطقة. ثم التحق بمدرسة الشيخ عبد القادر المجاوي الحرة و لازم دروسها مدة 12 سنة و قد تخصص في مختلف العلوم الشرعية و العربية و أجازه أستاذه المجاوي و أذن له بالتدريس.

و ذلك قبل انتقال الشيخ عبد القادر المجاوي إلى العاصمة و قد ترك وراءه ثلة من تلاميذه: المولود بن الموهوب، حمدان اللونيسي، أحمد بن مرزوق الحبيباتي.

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج7، المرجع السابق، ص: 166.

2- أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح (مذكرات) في الجزائر (1925-1954)**، القسم الثاني، ش.و.ن.ت، الجزائر. 1977م، ص: 20.

3- أحمد صاري: **شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، ت: أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية. الجزائر. 2004م، ص: 12.

بدأ الشيخ المولود بن الموهوب مجال الإصلاح و التعليم منـذ 1895، عنـدما التحـق بالمدرسة الرسمية و اسندت له خطة تدريس مختلف الدروس مثل: الفقه، و العلـوم العربيـة، و التوحيد، كما تولى التدريس بالجامع الكبير في قسنطينة، و قد ركّز معظم دروسـه حـول الدعوة إلى إصلاح المجتمع، و محاربة الجهل، و الدعوة إلى العلم، فأعجب به سكان قـسنطينة و رفعوه إلى مرتبة عالية من التقدير و الاحترام.

و إلى جانب هذه الوظائف الجمة التي يقوم بها الشيخ ابن الموهوب كالتدريس و الوعظ في المساجد أسندت له وظيفة مفتي المالكية في قسنطينة يوم 22 جوان 1908 في عهد الحـاكم العام شارل جونار Ch.Jounnart (1903-1913) و الذي أبدى عناية كبيرة بتنشيط الحيـاة الثقافية في الجزائر، و ذلك بإحياء سنة التدريس و نشر التعليم الإسلامي التقليدي.

و لم تتوقف مهمته عند الإفتاء فقط، بل له الإشراف علـى المـساجد في قـسنطينة، و رئاسة الجمعية الخيرية الإسلامية، و السهر على الأوقاف و التدريس بالجامع الكبير و إلقـاء خطبة الجمعة و العيدين به.

لقد نال الشيخ المولود بن الموهوب احترام الجميع، من الجزائريين و الفرنسيين، حيـث منح الوسام العلمي في 20 أكتوبر 1904. و الوسام الـشرفي في 24 مـارس 1911 اعترافـا بمجهوداته العلمية المختلف في نادي صالح باي و الصحافة العربية[1].

ساهم الشيخ المولود بن الموهوب بشكل كبير و ملفت للانتباه في وضع بذور النهضة العربية الإسلامية في الجزائر و تعبيد طريق الإصلاح ، و ذلك بشعره الجيد في محاربة البـدع و الطرقية الفاسدة، و له عدة مقالات في مختلف الجرائد مثل: كوكب إفريقية، الإقدام، الصديق ... و من آثاره[2]:

- «اللّمع في إنكار البدع» و هي منظومة طويلة.
- نظم مقدمة ابن آجروم».
- «مختصر الكافي في التوحيد» لشيخه عبد القادر اوي.
- « آداب الطريق في التصوف» حارب فيه البدع و الطرقية الضالة و أصحا ا.

1- محمد علي دبوز: **ضة الجزائر الحديثة و ثور ا المباركة،** ج1، ط1، المطبعة التعاونية، الجزائر 1965، ص: 142.

2- عبد الكريم بوالصفصاف: **معجم أعلام الجزائر** في **القرنين 19م و 20 ،** المرجع السابق، ص: 136.

توفي رحمه الله سنة 1939، و كان عمره حوالي سبعين سنة، و قد عاصر الشيخ عبد الحميد بن باديس –رحمه الله- و كانت علاقتهما طيبة[1].

5. محمد بن أبي شنب (1869-1929):

هو محمد بن العربي بن محمد أبي شنب، المولود سنة 1869 بفحص المدية، تعلّم فيها، و حفظ القرآن، ثم درس في المدرسة الابتدائية الفرنسية في مسقط رأسه، ثم في الثانوية سنة 1886 التحق بمدرسة المعلمين* (Ecole Normale) تخرج منها بعد عامين استناد للغة الفرنسية و مجازا بشهادة علمية و شهادة تقنية.

درس في ضواحي المدية مدة 4 سنوات إلى غاية 1892، ثم انتقل للعمل بالجزائر العاصمة في نفس السنة و واصل دراسته على يد الشيخ عبد الحليم بن سماية و قد أخذ عنه البلاغة و المنطق و التوحيد، ثم واصل دراسته بجامعة الجزائر و حصل على شهادة في اللغة العربية (Diplôme d'Arabe) في 19 جوان 1894[2].

ركّز دراساته حول معرفة اللغات المختلفة الميتة و الحية إيمانا أنها ستفتح له أبواب حضارات هذه الشعوب و فهم معتقداتهم و أفكارهم فعكف على درس الاسبانية و الألمانية و اللاتينية، و التركية و الفارسية و العبرية ... حتى أصبح يتقنها كتابة و نطقا.

منذ 8 ماي 1898 عين للتدريس في المدرسة الشرعية بالكتانية في قسنطينة خلفا للأستاذ عبد القادر المجاوي الذي انتقل إلى العاصمة. فدرس بها النحو و الصرف و الفقه و علوم الأدب، و يبدو أنه لم يبق طويلا حتى تم نقله إلى المدرسة الثعالبية في العاصمة و التي درس بها نفس العلوم من اللغة و النحو و الصرف و المنطق و العروض و البيان...

في سنة 1908 ارتقى إلى أستاذ محاضر و للتدريس في جامعة الجزائر، و قام بتحضير شهادة الدكتوراه التي نالها في الأدب حول موضوع: «أبي دلامة و شعره».

1- محمد علي دبوز: المرجع السابق، ص: 141.

* دار المعلمين: (Ecole Normale) تأسست في الجزائر سنة 1865 بأمر من نابوليون الثالث سنة 1863 و كانت للأوروبيين و الجزائريين على حد سواء لتكوين عشرين مدرسا أوروبيا و عشرة مدرسين جزائريين سنويا للمزيد من التفاصيل انظر: Fanny Colonna: Les Instituteurs Algériens 1883-1939.

2- عبد الكريم بوالصفصاف: **الفكر العربي الحديث و المعاصر محمد عبده،** المرجع السابق، ص: 145.

ساهم في التدريس و التأليف و المشاركة في مؤتمرات المستشرقين[1] الـذين احترمـوه و اهتموا لكتاباته لأنه يعبر بصدق عن ثقافة الشعب الجزائري بلغتهم. و قد ترك مؤلفات جمة منها:

- تحفة الأدب في ميزان أشعار العرب (1906-1928).
- الألفاظ التركية و الفارسية الباقية في اللهجة الجزائرية سنة 1922.
- الأمثال العامية الدارجة في الجزائر و تونس و المغرب (3 أجزاء) 1907.

و قام بتحقيق و تصحيح عدة كتب:

- البستان لابن مريم 1908.
- رحلة الورتيلاني: للورتيلاني 1908.
- عنوان الدراية: للغبريني (ط$_1$)، 1910م.
- شرح ديوان عروة بن الورد لابن السكيت 1926[2].

ب- فئة التلاميذ: لقد خرجت هذه الفئة من المخابر الفرنسية، التي تلقـت تعليمـا و تكوينا بعيدا عما يقدم في الزوايا أو المدارس الحرة، و اعتمدت على مناهج مقبولة تسعى إلى ربط العلاقة مع الأهالي المسلمين، و هذا هو دور هؤلاء التلاميذ الذي أصبحوا قادرين علـى نقل تلك المعرفة و تطبيق النظرية التي تتحدث على التقارب بمـا يخـدم مـصلحة الوجـود الاستعماري، و قد مثّل هذه الفئة: مالك بن نبي بكتاباته المختلفة و مصطفى الأشرف.

1. مالك بن نبي (1905-1973):

هو مالك بن الخضر بن مصطفى بن نبي المولود في 01 جانفي 1905 بمدينة قسنطينة[3]،ثم انتقلت أسرته إلى تبسة حيث التحق بالمدرسة الابتدائية الفرنسية المخصصة لأبناء الأهالي و مع ذلك لم ينقطع عن الكتاب لتعلم القرآن و في هذا يقول:«...كنت أقصدها(مدرسة تعليم القرآن) كل يوم في الصباح الباكر لأكون فيما بعد عند الثامنة صباحا في المدرسة الفرنسية ...»[4].

1- أبو القاسم سعد الله: **أبحاث و آراء** في **تاريخ الجزائر**، ج4، المرجع السابق، ص: 158.

2- عبد الكريم بوالصفصاف و آخرون: **معجم أعلام الجزائر**، المرجع السابق، ص: 155.

3 عمار الطالبي:« **شخصية جزائرية. مالك بن نبي و الحضارة** » مجلة الثقافة العدد: 18 ديـسمبر / جـانفي 1973، الجزائر، ص: 10.

4 مالك بن نبي: **مذكرات شاهد للقرن**، ط2 دار الفكر دمشق سورية 2004، ص: 24.

لكنه انقطع عنها فيما بعد لمواصلة التعليم في المدرسة الابتدائية و هذا ما سمح له للإطلاع عما يحيط به من أحداث داخلية و خارجية عبر الجرائد و الصحف و يقول: «كنت أدرس بجد طيلة أيام الأسبوع. و بما أني كنت أحرص على كتابة وظائف مساء السبت فقد كنت أحصل على شيء من الحرية يوم الأحد. و بالتالي كنت أقضي يومي كله تقريبا في مخزن سي (شريف برقوقة) بقّال الحي. و بسب ظروف الحرب التي أدت إلى فقدان الورق التجاري المستعمل في لف المشتريات فقط اضطر كسائر زملائه إلى استبدال الورق المطبوع به. كانت قصة الحرب آن ذاك تظهر في أجزاء مطبوعة، أجد معظم أعدادها الصادرة في مخزن سي شريف. و كنت أغرق في قراءتها باهتمام مولع. خصوصا لما تحتويه من صور كثيرة...»[1].

في هذه الظروف الصعبة تمكن من الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية سنة 1918 بدرجة «جيد» و بذالك حصل على منحة قصد متابعة دروسه في المرحلة التكميلية بمدينة قسنطينة في مدرسة سيدي الجليس قصد التحضير لدخول «المدرسة الرسمية» و دار المعلمين الابتدائيين و المساعدين الطبيين. لكنه أعد نفسه و بتوجيه من عائلته للدخول إلى « المدرسة الرسمية» ليتخرج منها عونا قضائيا.

و قد تأثر كثيرا بمدرسيه في مدرسة سيدي الجليس خاصة الشيخ عبد المجيد الذي كان يدرس النحو كل صباح على الساعة السابعة في المسجد قبل الالتحاق بالمدرسة و قال عنه: « و سرعان ما أدركنا عدائه للتقاليد السائدة في المجتمع الإسلامي كالطرق الصوفية، و كراهيته لتجاوزات الإدارة الفرنسية و تصرفاتها...»[2].كما تأثر بأستاذ آخر و هو مارتان Martin و يذكر أنه كان يثري تلاميذه بالمفردات و يطبع في نفوسهم الذوق و فن الكتابة و يعريهم الكتب. و في نهاية السنة اجتاز بن نبي الامتحانات النهائية، وكان من الناجحين و تم قبوله ابتداء من السنة الدراسية 1921-1922 في« المدرسة الرسمية» التي تخرج أعوان القضاء و الإدارة.

1 مالك بن نبي: المصدر نفسه ، ص: 37.

2 مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص: 48.

في هذه الأثناء بدأ يتابع دروس الشيخ المولود ابن الموهوب في التوحيد و السيرة و تصفح الكتب الهامة مثل: «رسالة التوحيد» للشيخ محمد عبده، و كتاب «الإفلاس المعنوي للسياسة الغربية في الشرق» لمحمد رشيد رضا الذي مكنه من إعادة رؤية المجتمع الإسلامي.

و في نهاية السنة الدراسية 1921-1922 تمكن من اجتياز الامتحانات بنجاح و عاد إلى تبسة التي وجدها تغيرت و ازداد بها المعمرون خاصة عمال السكة الحديدية بعد افتتاح خط الحديد « عين البيضاء» و إنشاء مركز لإصلاح القطارات. كما تمكن من التعرف على الأفكار السياسية من خلال الصحف مثل صحيفة «الإقدام» التي كان يصدرها الأمير خالد، و صحيفة « الراية » التي يصدرها الصادق دندن، إضافة إلى صحيفة تونيسية كانت تصل إلى تبسة و هو « العصر الجديد »[1].

و لما رجع إلى قسنطية كان كثير التردد على مقهى تسمى «مقهى بن يمينة» الموجودة في الحي الذي توجد به المدرسة. و كان مكتب الشيخ عبد الحميد بن باديس قريبا منها. و كان يتابع منظر الشيخ وهو يمر أمام المقهى ذاهبا إلى مكتبه في « نهج الأربعين شريف»[2].

في هذه الفترة ازداد حرصه على مطالعة الصحف المختلفة مثل: صحيفة « الشؤون العامة لقسنطينة La dépêche de Constantine»، و صحيفة «الإنسانية L'humanité»، و صحيفة «الكفاح الاجتماعي la lutte sociale ». و كان يعتمدها في مناقشاته.

و في نهاية السنة الدراسية 1922-1923 استطاع بن نبي النجاح في الامتحانات النهائية وعاد إلى تبسة و قد تزامن ذلك مع عودة الشيخ العربي التبسي من الأزهر في القاهرة و الذي كان له مؤيدوه في المدينة. و في السنة الموالية عاد إلى قسنطينة و واصل دراسته و استمر في تقصي الأخبار الدولية و الوطنية عبر مختلف الجرائد مثل: « صدى الصحراء» و التي تصدر من بسكرة، و بدأ يتحرر من الأوهام و المعتقدات البالية التي ساهمت الحركة الإصلاحية في محاربتها.

و استمر في نجاحه إلى غاية 1925 حيث سافر إلى باريس للبحث عن العمل لكنه سرعان ما عاد إلى تبسة و بدأ يشتغل في المحكمة بصفة عون في القضاء. لكن لم يستطع البداية

---

1 موسى لحرش:**« مالك بن نبي حياته و نتاجه الفكري»**. مالك بن نبي و الفقه الحضاري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، جويلية، 2006، ص: 37.

2 عمار الطالبي: المرجع السابق، ص: 10.

فيه لأنه لم يبلغ السن القانوني (كجزائري) لممارسة هذه الوظيفة و هي اثنان وعشرون سـنة. فاعتمدته المحكمة كمعاون متطوع لهذا يقول: «فهم قد وجدوا في ذلك فائدة. و بالنـسبة لي فقد كانت الفائدة مؤكدة؛ فبالإضافة إلى الخبرة المهنية فقد كنت أرافق أعضاء المحكمة لتنفيـذ الأحكام. و الخرج إلى الريف التبسي خصوصا في الفصل الجميل يستحق أكثر من تطوع، فلو كنت أستطيع أن أدفع عليه مالا لفعلت»[1] .

و لما بلغ السن القانوني و هو الاثنين و العشرين سنة، سمح له كجزائري بممارسة «عون في القضاء » و تم تعينه منذ شهر مارس 1927 في «آفلو» (تابعة لولاية الأغواط حاليا). و هو أول من أدخل العدد الأول من جريدة «الشهاب» إليها و اتصل بالشيخ عبد الحميد ابن باديس في مكتبه و طرح عليه الكـثير مـا يجـول في خلـده. ثم انتقـل إلى محكمـة «شـلغوم العيد châteaudun-du-Rhumel » لكن لم يعجبه جو العمل فيها فاستقال تاركا العمل مـن وظيفة لطالما شعر أنه لا تناسبه.

و في شهر سبتمبر 1930 سافر ابن نبي إلى باريس قصد مواصلة الدراسـة في معهـد الدراسات الشرقية، لكنه لم يوفق في الدخول إليه لأنه لم يكن يخضع في نظره لمقياس علمـي، فهو في هذا الصدد يقول:«... لم تبدوا لي أية صعوبة في الاختبارات و لكن كانت خيبة أمل: لم أنجح !! ... و ليس هذا كل ما في الأمر. بل لقد طلبني مدير المعهد و في هـدوء مكتبـه الوقور شرع يشعرني بعدم الجدوى من الإصرار على الدخول إلى معهده، فكان الموقف يجلـى لنظر بكل وضوح هذه الحقيقة: إن الدخول لمعهد الدراسات الشرقية لا يخضع –بالنسبة لمسلم جزائري- لمقياس علمي و إنما لمقياس سياسي»[2].

و بعد فشله في الدخول إلى معهد الدراسات الشرقية التحق بمدرسة اللاسلكي لدراسة هندسة الكهرباء و أدرك أنه دخل هذه المرة إلى الحضارة الغربية من باب آخـر. و اسـتمر في الدراسة و النشاط متابعا في الوقت نفسه التطورات الحاصلة في أوربا والعالم الإسلامي. و اجتاز الامتحانات بنجاح و تخرج سنة 1935 مهندسا كهربائيا.

---

1 مالك بن نبي: المصدر السابق، ص: 160.

2 مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص: 216.

و منذ تخرجه وهو في صراع مع سوء الأوضاع إلى غاية انتقاله من فرنسا إلى القـاهرة في 22 سبتمبر 1939 بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ليستقر هناك ائيا و بدأ عمله العلمـي و الثقافي في إلقاء المحاضرات و التأليف و الترجمة و المشاركة في الندوات العلمية و الانتقال بين مختلف البلدان العربية مثل: سوريا، لبنان ... و أنحاء العالم: الصين، أندونيسيا، الاتحاد السوفياتي (سابقا)، ألمانيا، المملكة العربية السعودية[1].

و في سنة 1957 عين أحد مستشاري «المؤتمر الإسلامي» في القاهرة و بقي هناك حتى سنة 1963. عاد إلى الجزائر حيث عين مديرا عاما للتعليم العالي و قد اسـتقال سـنة 1967 ليتفرغ للندوات الفكرية و النشاطات الثقافية. توفي يوم 31 أكتوبر 1973، له قلـم سـيال، و كتب في مختلف القضايا الوطنية و العالمية، و اهتم بتكوين الفرد لأنه أساس كل ضة سـواء في الجزائر، أو باعتباره من أهم مشكلات العالم الإسلامي، و من آثاره:

-«الظاهرة القرآنية»، صدر بالفرنسية في الجزائر سنة 1946.
-«شروط النهضة»، صدر بالفرنسية في الجزائر سنة 1948.
-«وجهة العالم الإسلامي»، صدر بالفرنسية في باريس سنة 1954.
- «الفكرة الإفريقية الأسيوية»، صدر بالفرنسية في القاهرة سنة 1956.
- «النجدة للجزائر»، صدر بالفرنسية في القاهرة سنة 1957.
- «مذكرات شاهد القرن» القسم الأول (الطفل) الجزائر سنة 1966.
- «مذكرات شاهد القرن» القسم الثاني (الطالب) بيروت سنة 1970[2].

2. مصطفى الأشرف (1919-2006)

مصطفى الأشرف من أسرة عريقة من بلاد الحضنة، جنوب الجزائر العاصمة، و لـد في 17 مارس 1917 ببلدة سيدي عيسى (ولاية المسيلة حاليا)، درس في مسقط رأسه في المدارس القرآنية الحرة. و تلقّى تعليما مزدوجا عربيا و فرنسيا، و قد حصل على شهادة تعليم ابتـدائي

1 موسى لحرش: المرجع السابق، ص: 40.
2 عمار الطالبي: المرجع السابق، ص: 13.

بعدما قرأ الكلاسيكيات الفرنسية «الأدب الفرنسي»[1] و بعض المصادر العربية القديمة و الحديثة مثل: معلّقات شعراء العرب القدامى، و كتاب «العبر في المبتدأ و الخبر ...» لعبد الرحمان بن خلدون (1332- 1406) و أدب شعراء المهجر « جبران خليل جبران» و «جرجي زيدان».

التحق بثانوية ابن عكنون سنة 1930 إلى غاية 1932 (وفق القانون الداخلي) ليلتحق بثانوية الجزائر (وفق النظام الخارجي). و ذلك بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة التي لم تقدر على مواصلة دفع مصاريف الدراسة، حيث يقول في مذكراته: «لم يعد أبي في أكتوبر 1932 قادرا على التكفل بمصاريف إقامتي كداخلي في ثانوية بن عكنون ... فقرر أن أواصل دراستي كطالب خارجي في ثانوية الجزائر التي كانت تدعى وقتها بالثانوية الكبيرة »[2].

و منذ 1934 التحق بالمدرسة الثعالبية إلى غاية 1940 و التي واصل ا الدراسة ضمن القسم العالي للسنوات الخامسة و السادسة بين (1939-1940) بعدها انتقل إلى فرنسا لمواصلة دراسته العليا في باريس.

تابع دراسته بجامعة السوربون –باريس- قصد نيل شهادة الليسانس في الآداب، و بعد تخرجه التحق بالتعليم حيث درس في ثانوية لويس الكبير "Louis Le Grand" بباريس[3]، و بعد عودته إلى الجزائر شغل منصب أستاذ اللغة العربية بإحدى ثانويات مدينة مستغانم، ثم أستاذا في ثانوية معسكر.

التحق بالعمل السياسي منذ 1939 عن طريق الانخراط في حزب الشعب الجزائري و اهتم بمهمة الإشهار و التوعية عن طريق مقالاته السياسية و الاقتصادية و التاريخية التي كان ينشرها في مختلف مجلاّت و صحف الحزب «البرلمان الجزائري» و جريدة «النجم الجزائري» الناطقة باسم فيدرالية حركة الانتصار بباريس.

1 عبد الكريم بوالصفصاف: «**مشروع ا تمع الجزائري** في **نظر النخبة الوطنية- مصطفى الأشرف** نموذجا»، مجلة الحوار الفكري، العدد 07، السنة الخامسة، مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة. ديسمبر 2005، ص: 25.

2- مصطفى الأشرف: **أعلام و معالم مآثر عن الجزائر منسية** – ت: أحمد بن محمد بكلّي، دار القصبة للنشر، الجزائر. 2007م، ص: 374.

3- عبد الكريم بوالصفصاف و آخرون: **معجم أعلام الجزائر ...**، المرجع السابق، ص: 290.

و بعد اشتداد أزمة انشقاق الحزب و انقسامه إلى جناحين متصارعين: المركزيين، و المصاليين بقي محايدا إلى غاية التحاقه بجبهة التحرير الوطني حيث كلّف بمهمة الإشهار و التوعية[1].

منذ 1956 غادر باريس إلى اسبانيا، حيث اتصل بمحمد خيضر و اقترح عليه الانضمام إلى اللجنة الرسمية التي ستتوجه إلى المغرب و تونس قصد المشاركة في اجتماع بين قادة الجبهة و الزعيمين: بورقيبة و محمد الخامس في أكتوبر 1956 و في نفس السنة وقعت عملية اختطاف الطائرة الشهيرة و اعتقال الزعماء الخمس: محمد بوضياف، أحمد بن بلّة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، و مصطفى الأشرف[2] و سجن في معتقل La santé بباريس إلى غاية إطلاق سراحه في أواخر عام 1961 بسبب ظروفه الصحية الصعبة و إبقاءه تحت الإقامة الجبرية، لكنه تمكن من الفرار إلى القاهرة ثم انتقل إلى تونس.

بعد الاستقلال عين سفيرا للجزائر في الأرجنتين، ثم في البيرو، بعدها وزيرا للتربية و التعليم الابتدائي و الثانوي لمدة قصيرة بين 1977، 1979، ثم سفيرا في المكسيك 1979، بعدها ممثلا للجزائر في اليونيسكو سنة 1982 إلى غاية إحالته على التقاعد سنة 1986، و في 1992 عين عضوا في المجلس الوطني الانتقالي الذي نصبه الرئيس الراحل محمد بوضياف.

لقد ساهم مصطفى الأشرف كثيرا في الحياة السياسية و الثقافية عن طريق تناوله للعديد من القضايا التاريخية و الثقافية و الأدبية التي جمعها في العديد من مؤلفاته الهامة أهمها: 1969 .L'Algérie: Nation et Société. و ترجم تحت عنوان: الجزائر: الأمة و المجتمع، رصد فيه دفاع الشعب الجزائري المستميت ضد الاستعمار، و هي سلسلة مقالات مهمة في مختلف المراحل و الأزمنة صور فيها بدقة تاريخ الجزائر قبل و بعد الاستقلال.

كما صدر له سنة 1998 كتاب «أعلام و معالم، مآثر عن جزائر منسية»، هو في الأصل باللغة الفرنسية تحت عنوان:

"Des noms et des lieux–Mémoire d'une Algérie oubliée"

و هي عبارة عن مذكرات جمعها الكاتب من الأماكن التي عرفها و شاهدها، و عن مراحل حياته و انتقاله من مسقط رأسه و دراسته في الجزائر ثم التحاقه بالثورة و سجنه و تعتبر عن

---

1 عبد الكريم بوالصفصاف: «**مشروع المجتمع الجزائري ...**»، المرجع السابق، ص: 25.

2 مصطفى الأشرف: المصدر السابق، ص: 458.

رحلة حياة المؤلف جمعها بين دفتي هذا الكتاب، توفي في الجزائر العاصمة و دفن ﺎ يـوم 21 ديسمبر 2006.

3- وسائلها المختلفة:

لقد استعملت النخبة المدرسية الكثير من الوسائل للدفاع عن أفكارها و مطالبها و هذا منذ مطلع القرن العشرين، حيث أ ا لم تحجب نفسها عن الناس و انـشغالا ﻢ و الكتابـة في الصحافة خاصة العربية التي تصل إلى فئات عريضة من الشعب الجزائري أو عن طريق تقـديم الدروس و المحاضرات في مختلف التجمعات و النوادي وهدفها في ذلك تثقيف الشعب و دعوته إلى النهوض على الجمود و الكسل و الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق العلم و التفتح علـى الثقافات الأخرى.

أ- الصحافة:

منذ ظهور الصحافة في الجزائر و هي محتكرة في يد الاسـتعمار، حيـث ظهـرت في السنوات الأولى «الأخبار» سنة 1839 باللسان الفرنسي، و الثانية هي «المبشر» و التي أسست سنة 1847 في عهد الملك لويس فيليب و كانت تصدر باللغتين: الفرنسية و العربية. و سـاهم العديد من النخبة الجزائرية في إثراءها و الكتابة فيها مع بداية القرن العشرين.

ثم تواصل ظهور الصحف و الجرائد من طرف الأهالي الجزائريين، حيث ظهرت «المصباح» في وهران سنة 1904 و جريدة «الجزائر» سنة 1908، جريدة «الإسـلام» سـنة 1912، و كان هدفها كلها تثقيف الشعب الجزائري و إطلاعه على ما يعيشه العالم من تغيرات خاصة مع قرب الحرب العالمية الأولى.

و من أهم الجرائد التي تعلق ﺎ الشعب الجزائري قبل اندلاع الحـرب العالميـة الأولى صحيفة «المغرب» و هي أسبوعية ناطقة باللغة العربية ذات اتجاه إصلاحي لـصاحبها بـيير فونتانة الفرنسي[1]. و قد اهتمت ﺎ النخبة المدرسة و كتبت فيها و نقلت منها أفكارها المختلفة إلى الشعب، و من الذين كتبوا فيها: الشيخ عبد القادر ا ّاوي، المولود بن لموهوب، محمد بـن أبي شنب، محمود كحول، و استمرت حوالي 10 سنوات (1903-1913).

1- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص: 135.

و قد اعتبرها الشيخ محمد عبده «مفيدة» رغم أخطائها، لأ ا كانت تحمل في طيا ـ ا أفكار من التيار الوطني.

و على طول عقد كامل استطاع الجزائريون خلق صحافة خاصة م، تعالج مواضيعهم و قضاياهم و تتكلم بلغتهم العربية الموجهة إلى الأهالي، و كانت واسعة الانتـ ـشار خاصـ ـة في المدن الكبرى مثل: قسنطينة، وهران، الجزائر العاصمة، و قد ساهمت بدون شك بوضع إطـ ـار القضية الجزائرية و شرحه للشعب الجزائري.

و من أهم القضايا التي أثار ا الصحافة الأهلية مسألة التجنيد الإجباري بالنسبة للشباب الجزائري، حيث طرحت في الكثير من ا الس و المنتديات الفرنسية و حتى داخل الرأي العـ ـام الفرنسي منذ سنة 1906-1912 لذلك تحركت الصحافة بتوجيه الانتقادات المختلفـ ـة لهـ ـذا القانون الذي يريد أن يزج آلاف من أبناء الشعب الجزائري في حـ ـرب لا تعنيـ ـه و لا تخـ ـدم مصالحه، و لا يجني منها أي فائدة.

إلى جانب التجنيد الإجباري فإن هذه الطبقة رفعت صو ا عاليا رافضة التجنيد و كل قوانين الإدماج عبر الصحافة العربية، عكس ما كانت تروج له الفئة المفرنـ ـسة الـ ـتي التقـ ـت مصالحها مع الاستعمار و أصبحت تسعى إلى التقرب منه و الارتماء في أحضانه.

وعلى الرغم من هذه المقاومة التي حمل لواءها أفراد النخبة المدرسية فإننا لا نكاد نجـ ـد لها أثر في الصحافة العربية أو الأوروبية، و هو ليس تقصيرا منها كما يفهـ ـم الـ ـبعض لكنـ ـها وضعت لنفسها طريق لا تريد أن تحيد عليه و هو تعليم الناس و توعيتهم بدل الكتابة في الجرائد و هي في الأغلب مراقبة من طرف الاستعمار و النقطة الثانية و هي الأهم هي انشغال هـ ـؤلاء العلماء و المصلحين بالتأليف و هو أصعب الأمور فيما يخص الدعوة إلى العلم و الابتعاد عمـ ـا يفسد العقل و الفرد، ومحاربة الطرق الصوفية الفاسدة التي تعمـ ـل علـ ـى إخـ ـضاع ا تمـ ـع للاستعمار عن طريق الدروشة، مثل ما كتب الشيخ عبد القادر ا اّوي «اللّمع في إنكار البدع ...».

ب- الجمعيات و النوادي الثقافية:

لقد كانت الجمعيات و مختلف النوادي الثقافية هي المتنفس الحقيقي للطبقة المثقفة الجزائرية منذ النصف الثاني من القرن 19 و بداية القرن العشرين في غياب الأحزاب السياسية، أو في الصرامة التي كانت تخضع لها الأحزاب و الرقابة الشديدة.

لذلك فإن ظهور هذه الجمعيات و النوادي الثقافية في بداية القرن مع ظهور حركة الشبان الجزائريين[1] متأثرة بما يحدث في الخارج في تونس مع ظهور الخلدونية 1869 و الصادقية سنة 1905 فقد ظهرت بالجزائر الجمعية التوفيقية سنة 1908 و كانت تشمل أكثر من مائتي عضو، و تهدف إلى تثقيف الشعب الجزائري و توعيته و تطوير أفكاره و ساعد على هذه النهضة توفر عوامل مهمة أهمها وجود الحاكم العام شارل جونار Ch.Jounnart (أكتوبر 1900-1901، 1903- 1911) و الذي تقرب أكثر من الجزائريين و شهدت الجزائر خلاله تشجيع مختلف الدراسات العربية و الإسلامية، و إنشاء مدرستي الجزائر سنة 1904 و مدرسة تلمسان 1905.

إلى جانب الجمعية التوفيقية ظهرت مراكز أخرى منها: نادي صالح باي 1908 في قسنطينة، و قبله الجمعية الرشيدية سنة 1894 بالعاصمة و كان الشيخ المولود بن الموهوب من المؤسسين لهذا النادي الأدبي و الثقافي، و قد يكون هو رئيسه، حيث يصرح أحد المثقفين الفرنسيين للشيخ ابن الموهوب و هو السيد أريب قوله: «مناقبكم العالية، و إخلاصكم، و حرمة إدارتكم (للنادي) بالإضافة إلى حزمكم تستحق الاحترام و الإعجاب و الاعتراف»[2]. و هذا لا يترك أي مجال للشك أن الشيخ ابن الموهوب هو رئيس النادي، أو يساهم بشكل مباشر في تسييره ووضع أهدافه و تسطيرها بما يخدم مصلحة الشعب الجزائري.

و كانت أهداف هذا النادي تصب في نشر الثقافة و التعليم في أوساط الشعب الجزائري و الدعوة إلى التوفيق بين المثقفين و تقريب وجهات النظر، خاصة مع الطبقة المفرنسة، و كان من أهدافه أيضا تنظيم دروس في التعليم العام و المهني، و عقد محاضرات علمية و أدبية، و تكوين جمعيات خيرية، و الدعوة إلى العمل و التعاون و الإخاء.

1- أحمد صاري: **شخصيات و قضايا.....،** المرجع السابق، ص: 108.

2- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص: 139.

أما الجمعية الرشيدية فقد تأسست في العاصمة سنة 1894* من طرف بعض الشبان الجزائريين الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية الجزائرية، و كانت تهدف إلى ضرورة إقامة دروس و محاضرات لتمكين التلاميذ معرفة اللغة الفرنسية، وكانت محاضراتها تقدم باللغتين: العربية و الفرنسية و هي تتناول مختلف العلوم و الفنون (أدب، قانون، سياسة، علوم...).

و مما يلفت الانتباه هو مشاركة أفراد النخبة المدرسية في المحاضرات التي نضمتها هذه الجمعية سنة 1907 من أمثال: الشيخ عبد الحليم بن سماية، عبد القادر المجاوي، الشيخ أبو القاسم الحفناوي،.....[1]

عنوان المحاضرة	المتكلم	اللغة
تاريخ الطب العربي	ابن بريهمات	فرنسية
تاريخ الأدب العربي	عبد الحليم بن سماية	عربية
الحضارة العربية قبل و بعد الإسلام	عبد القادر المجاوي	عربية
التوفيق بين الإسلام و التقدم	محمد بن رحال	فرنسية
فرنسا: الحرية و تفوق اللغة الفرنسية	أبو القاسم محمد الحنفاوي	عربية

و قد ازداد عدد أفراده سنة 1910م إلى 700 عضو من بينهم 500 عضو مسجلين في الدروس، و ازداد هذا العدد بفضل مكانة مؤسسه الشيخ المولود بن الموهوب الذي ذاع صيته في الآفاق حتى أصبح المنخرطون يفدون مع جميع الجهات.

*- يؤكد الأستاذ أحمد صاري على تأسيسها سنة 1902 من طرف السيد سروي Sarrouy (مدير مدرسة أهلية بالعاصمة).

1- أحمد صاري: المرجع نفسه، ص: 110.

المبحث الثاني: النخبة المدرسية و بعض القضايا.

أ- التعليم:

تعتبر مسألة التعليم من أهم المسائل الكبرى التي ركزت حولها مواقف الشيخ و علمـاء المدارس لإيما م القوي بأن أكبر عدو قيد الجزائر للاستعمار هو الجهـل، و ضـعف الـدين و انتشار الخرافات و العقائد الفاسدة. لذلك سخروا كل جهودهم و أعمـالهم للتـدريس أو التأليف أو إلقاء الدروس في المساجد و النوادي.

و قد جاء موقف عبد القادر ا ّاوي (1848-1913) ناقما على البدع و الخرافات، و العمل على تحريك ا تمع نحو العلم و المعرفة خاصة بفضل مؤلفاته المختلفة في مجال التربية و التي تعتبر هي أساس كل إصلاح، و قد ألف كتاب «إرشاد المتعلمين» سنة 1877، و قد قدمته المبـشر (عدد 8 ديسمبر 1877) بأنه «كتاب مفيد»[1]. و دعى فيه إلى الإصلاح الاجتمـاعي و نبـذه للتقليد، و دعا المسلمين إلى ضرورة التفتح و اليقظة قصد الأخذ بأسباب الحضارة و التطـور، و هذا ما دفع بالصحافة الفرنسية إلى مهاجمته و وصفه بأنه «كتاب شـر»[2] و عاتـب الإدارة الفرنسية على السماح للشيخ ا اوي بنشره في جريدة المبشر، و قد كتبت «لبر وقـري دي لا ست» Progrès de l'Est أنه: من المفروض أن لا نشجع الثقافة و اللغة العربية هنا.... بأكثر مما نشجع اللغـة و الثقافـة البروتونيـة Bretonne أو الباسـكية Basque أوالبروفنـسية Provençale فهذه اللغات شديدة الأصالة أيضا و لها تاريخها و أد ا، و مع ذلك فقد أوجبنـا على تلك الشعوب ترك لغتها و علمنا اللغة الفرنسية، أما باستمرار اللغة العربية الجزائرية فهـو نكبة على الجزائر و على سكا ا العرب أنفسهم»[3] على الرغم من أن الكتاب طبع في مـصر، ولم يحمل أراء خطيرة أو أفكار عدائية لكنه لم يسلم من النقد، و قد قدم له أحد السوريين في الصفحة الأولى بقوله: « قد اطلعت من وراء هذا الكتاب على ألفاظ رفيعة

1- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص: 83.

2- آلان كريستلو: «**حول بداية النهضة الجزائرية، كتيب لعبد القادر ا اوي**»، مجلة الثقافة، العـدد: 46، الجزائـر. سبتمبر 1978، ص: 61.

3- ألان كريستلو: نفس المرجع، ص: 61.

و معاني رشيقة، و آداب فائقة، وحكم رائعة تدل على ما لمؤلفه من البراعة التامـة و المعرفـة العامة و تشهد له بخلوص النية و حسن الطوية اللذين ألجآه إلى نـصح المـسلمين و إرشـاد المتعلمين».[1]

و قد تخرج على يديه العديد من المثقفين و الطلبة، حتى سماه البعض: «أبو النهضة» أو «شيخ الجماعة»، و في رسالته الثانية «المرصاد في مسائل الاقتصاد» و تعرض فيها إلى إنكـار الفساد الاجتماعي، و بيان من البدع و ضرورة النهضة العلمية هي العنصر الـرئيس لتطـوير الشعوب، و أن فساد المجتمعات يرجع إلى انعدام التربية الصحيحة و عدم الاهتمـام بالأبنـاء و النشء باعتباره جيل المستقبل فيقول: « و ما كثر الفساد في أمة إلا بعدم تربية الأولاد فإننـا نرى الأولاد مهملين يتعلمون الفساد .... و إننا نرى الأمم الحية إنما حصل لها الرقـي بتربيـة أولادهم و تعليمهم العلوم النافعة و المعرفة المفيدة، فيجب التبصر لمثل هذا، و في الغالـب أن إهمال الأولاد من الأمهات الجاهلات أو المتعلمات تعلما ناقصا...»[2] .

و قد دعا الشيخ عبد القادر المجاوي إلى ضرورة تعليم المرأة و الاهتمام بها، لأنها أساس التربية، كما أوصى بضرورة إتباع مناهج التربية و التعليم بدراسة أخلاق و علم النفس، و ثار ضد الطرق البالية للتعليم و نقدها و دعا إلى النهوض بالتعليم الجيد حيث قال: «التعليم القديم غير نافع في زمننا لنقصانه إذا تعليم القرآن وحده على الكيفية المألوفة عندنا بهذه الأقطـار لا يفيد المتعلم و أباه، فلا بد من معرفة العلوم النافعة في الدين و الدنيا، أما إذا اقتصرنا على أحد العلمين ضاع ما يفتقر لذلك العلم المجهول، و لكن أهل زماننا تركوا العلمين حقا....»[3].

إلى جانب تلك الأفكار النظرية، عمل على تطبيق ما كان يراه صائبا في مناهج التعليم الحديثة و طرق التربية و ذلك بالتدريس في قسنطينة و مسجدها سيدي الكتاني سنة 1873، ثم انتقل إلى المدرسة الكتانية سنة 1877 بعدها نقلته الإدارة الاستعمارية إلى الجزائر العاصمة سنة 1898 للتدريس في المدرسة الثعالبية.

1- عمر بن قينة: المرجع السابق، ص: 71.

2- عمار الطالبي: **كتاب آثار ابن باديس**، المجلد1، ط1، دار و مكتبة الشركة الجزائرية للتأليف و الترجمـة و الطباعـة و التوزيع و النشر، الجزائر. 1968، ص: 21.

3- عمار الطالبي: نفس المرجع، ص: 21.

و كان الشيخ ا ّاوي يعلم جيدا بملاحقة الإدارة الاستعمارية له، و مدى مراقبته خوفا من ازدياد نشاطه و توسعه و التفاف الناس به، و قد أرادت تقييد حريته بعرض الوظيفة عليـه و التي قبلها في مختلف المساجد و المدارس إيمانا منه بأن هذه الوظائف كلها تصب في خدمـة أبناء شعبه قصد تكوين القضاة و المترجمين و إدراكا عميقا منه أنـه إذا رفـض التـدريس في المدرسة الكتانية فإن السلطات الاستعمارية ستعتمد بالدرجة الأولى على المستـشرفين الـذين يسممون بأفكارهم أبناء الشعب و يقتلون الدين في نفوسهم[1].

و لم يكن الشيخ عبد القادر ا ّاوي الوحيد الذي اهتم بالدفاع عن تعلـيم المـسلمين و الدعوة إلى تلقينهم مختلف المعارف و النهوض بمستواهم، فقد كان الشيخ المولود بن الموهوب (1866-1939) و الذي كان مفتيا مالكيا في قسنطينة منذ 1908 من أهـم المـدافعين عـن الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري من خلال محاضراته المختلفة في نادي صالح بـاي (قسنطينة) و عبر الصحافة (كوكب إفريقية) و كان شعاره أن الجزائر وصلت إلى أدنى درجات الانحطاط العلمي و الثقافي، و لكي تتخلص من ذلك يجب عليها أن تؤمن بالتقـدم و التعلـيم بمختلف الوسائل، و التسامح و العودة إلى المنابع الحقيقية للإسلام لذلك أعلن حربه على الجهل و الكسل لكي يحرر الجزائر من حالتها المنحطة و انشد يقول:

-إن العلم يزدهر بالعمل

-إن الكسل يقتل موهبة الإنسان.

-فاعملوا بجد أيها الشباب لتحصلوا على مكان مشرف.

- اطمحوا مثل الآخرين، إلى ا د

- لا تيأسوا، لأن الله يسعف دائما أولئك الذين يفعلون الخير.

-ألستم أنتم نسل شعب عظيم؟

-ألستم أبناء رجال شجعان؟[2]

1- محمد علي دبوز: المرجع السابق، ص: 98.

2- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج2، ص: 155.

و كان حريصا على الدعوة إلى التعليم، حيث يرى أن مختلف المشاكل والآفات الـتي تتخبط فيها الجزائر مثل: (قانون الأهالي، والمحاكم الرادعة) لا تنتهي إلاّ بخلـق:« المـدارس، المدارس، ثم المدارس»[1].

و في محاضرة ألقاها سنة 1909 في نادي صالح باي عنوا ا (الجزائريون والحضارة) بين مختلف الأسباب التي ساهمت في تخلف الجزائر، منها المستوى المادي والمعنوي للشعب الجزائري، و الابتعاد عن الآداب السليمة و عن الإسلام، و الفقر والجهل.... و اقترح للنهوض بالجزائر أن تلعب الإدارة الاستعمارية دورها في ممارسة عملها الحضاري في تعليم الجزائريين اللّغتين العربية و الفرنسية، و تحقيق المساواة بين الفرنسيين و الجزائريين و لا يجب تجاهل حق الشعب الجزائري في التعليم و الثقافة خاصة بعد ظهور بوادر النهضة و اليقظة في العالم العربي و الإسلامي منـذ مطلع القرن العشرين.

كما دعا إلى التخلي عن العادات السيئة مثل الكسل و عدم التـسامح، و التمـسك و الاهتمام بالعلوم الحديثة مثل: علوم الطبيعة، الرياضيات، الكيمياء.... و ختم محاضرته بدعوة أبناءه التلاميذ إلى تمزيق عالم الظلام و التفتح على ملئ بالضوء.

و أورد الأستاذ أحمد صاري أن ابن الموهوب كانت له مواقف مختلفة من قضايا عصره خاصة الثقافية و نلمس ذلك من محاضراته المختلفة سواء في نادي صالح باي، أو الجامع الكبير أو جامع باريس و لكنها تصب كلها في الدعوة إلى العلم و اجتناب الجهل حيث يقـول: «لا توجد حقيقة خارج العلم، و لا يوجد علم بدون بحث و لا بحث بدون رغبة كبيرة في الكمال، و هذه الرغبة لا يمكن أن توجد في أمة تنقصها الثقافة و التعليم الإجباري للجميع و هذه الغاية الحقيقية من الحياة، و هي الطريق الوحيد الذي يجعل الإنسان أعلى درجة من الحيوان»[2] .

كما هتف بالعلم و دعا على الجهل، وحثّ كثيرا من حديثه و كتاباته على ترك الكسل مستشهدا بالقرآن و السنة و أكد على ضرورة الانتباه إلى الأوروبيين و اتخاذهم كمثال للتربية و العلم والإتحاد.

1- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص: 150.

2- أحمد صاري: ، المرجع السابق، ص: 32.

و بالنظر لمواقف أهم الشخصيات المدرسية أمثال الشيخ عبد القادر المجاوي والشيخ المولود بن الموهوب نستطيع أن ندرك أنها لم تكن خاضعة للإدارة الاستعمارية خضوعا أعمى بل كان هدفها و غايتها المثلى هي إصلاح أحوال المجتمع و الدعوة إلى التعليم و التمسك بالطريق المستقيم و هذا ما ترك الجميع يتفق على احترامها خاصة الشيخ المجاوي الذي أعجب به الفرنسيون أيما إعجاب و منحوه مختلف الأوسمة مثل وسام الاحترام (شوفالييه) سنة 1907 ثم وسام الافتخار التونسي من درجة التطويق سنة 1910 و كانت كلها عرفانا و تقديرا من الإدارة الاستعمارية [1] على جهوده في المدرسة الرسمية، و دوره في إرساء التعليم العربي تحت إدارتها، و استمرار إصلاحه الذي مهد الطريق للشيخ المولود بن الموهوب الذي واصل جهاده العلمي و الأدبي في بعث النهضة العربية الحديثة في قسنطينة و التي استمرت إلى غاية مجيء الشيخ عبد الحميد بن باديس – رحمه الله-.

لذلك كان دور الشيخ المولود بن الموهوب مزدوج: دور وطني و هو الدعوة إلى اليقظة و النهوض و رفض الكسل و الوحدة و التنافس مع باقي الأمم و المجتمعات، و دور إصلاحي في تأثّره الواضح بمفكري و علماء الجامعة الإسلامية مثل: الشيخ جمال الدين الأفغاني، الشيخ محمد عبده، رشيد رضا...[2]

2-الإدماج و التجنيس:

إنّ النخبة المدرسية بتكوينها الثقافي و السياسي هي تحسب على تيار المحافظين أو الطبقة المثقفة ثقافة عربية إسلامية الرافضة لجميع ما يقدمه الاستعمار و التشكيك في نواياه المختلفة مثل: الإدماج، التجنس و قد برزت هذه الأفكار منذ الستينات من القرن التاسع عشر (19) مع مجيء نابوليون الثالث و الذي كان متحمسا أكثر من غيره لسياسة أكثر سخاءً اتجاه الأهالي، و بتأثير من معاونيه و مستشاريه مثل: «إسماعيل عربان» لذلك صرح الإمبراطور يوم 19 سبتمبر 1860: «إنّ واجبنا الأول يتمثل في اعتنائنا بالثلاثة ملايين من العرب..... و علينا أن ننهض بالعرب إلى مستوى الإنسان الحر، و أن ننشر بينهم التعليم مع احترام دينهم، و علينا أن

1- محمد علي دبوز: المرجع السابق، ص: 99.

2- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)** ج2، ص: 156.

نحسن من وجودهم باستخراج كنوز هذه الأرض التي وهبها الله.... هذه مهمتنا فلا نخالف العهد»[1]. و اعتبارها خطرا على شخصية الشعب الجزائري و هويته.

من هنا فإن جميع نشاطاتها المتنوعة، من محاضرات أو خطب أو كتابات في الصحافة العربية، كانت تسعى إلى محاربة مختلف المشاكل التي يتخبط فيها الشعب مثل: الجهل، التخلف، انتشار البدع، محاربة الطّرقية الفاسدة.

أما ما يخص السياسة الاستعمارية و مختلف القوانين التي كانت تصدرها مثل: الإدماج أو التجنيس... فكان الهدف منها إيجاد نوع من التعايش بين الأهالي المسلمين والأوروبيين و إدماج المجتمع الجزائري داخل المجتمع الفرنسي عبر وسائل مختلفة مثل التعليم، أو فتح بعض الوظائف البسيطة لتسهيل تسيير شؤونها، و هي علاقات هامشية لا تتعدى خدمة الإدارة بالدرجة الأولى و لا ينال منها الفرد إلا القليل.

لذلك فإن النخبة المدرسية فئة موجودة داخل هيكل الإدارة الاستعمارية، لم نجد لها أي إصطدامات معها أو تعارض، رغم الأحداث الكبيرة، و الآراء التي دخلت إلى النقاش مع بداية القرن العشرين مثل الإدماج أو التجنيس فابن الموهوب –رحمه الله- لم يكن يشارك في مختلف تلك الحوارات و المناظرات عبر الجرائد، و ذلك يرجع إلى دوره كموظّف رسمي لدى الإدارة الاستعمارية، فهو كان مراقب في حركاته و سكناته، و ذلك لمكانته بين الناس و الإدارة، لهذا احتفظ بواجب السكوت و عدم الانقياد وراء العواطف، و لكن ذلك لا يعني أنه كان من أبواق الاستعمار يرفعونه متى يريدون ويضعونه متى شاءوا بل حافظ على علاقاته المحترمة طويلا حيث قال: « و بيني و بين الفرنسيين حاجزا لا أتخطّاه سعيا إليهم، و حاولوا تخطيه سعيا إليّ فما نجحوا، أقوم بواجبي نحو أمة الإسلام، و لا أبخل بشيء مما أتاني الله من علم على جماعة المسلمين»[2].

من هنا ندرك أن هذه المدرسة رغم قربها من الإدارة الاستعمارية لكن مواقفها كانت رافضة لسياسة تبعية الشعب الجزائري الذي يتمتع بلغة و دين و عادات و تقاليد تميزه عن

---

[1]- حمادي بن موسى: **جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر و اهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)**. مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر. جامعة منتوري قسنطينة. 2004. ص: 132

2- أحمد صاري: المرجع السابق، ص: 20.

غيره، وهي سر قوته، مازالت كلها الوعاء الذي تتجمع فيه هذه العواطف وبحكم وضعها هذا فإ ا غير قادرة على إعلان التمرد ضد هذه الإدارة في المقابل فهي تدعوا دائما إلى الاتحـاد و رفض الانسياق وراء الشعارات الباطلة.

إنّ معرفة هذه النخبة و مختلف عناصرها، و مواقفها يجعلها تتفق بما لا يدع إلى الـشك أ ا وضعت في حسبا ا منذ البداية تنشئة الفرد الجزائري بدعوته إلى العلم و نبذ الجهل و التمرد على أوضاعه المزرية، فإنها لن تتفق على دمج شعب مسلم في مجتمع غربي له عادات و تقاليـد أو دين مختلف، إضافة إلى أنها ترفض التنازل عن جنسيتها التي تمثل كيا ا و هويتها.

3- التجنيد الإجباري:

ما إن اقتربت الحرب العالمية الأولى حتى بدأت فرنسا في حشد قوا ـا علـى مختلـف الجبهات تحسبا لأي طارئ مع القوات الألمانية التي أصبحت دد المصالح الفرنـسية في أوربـا و خارجها و إما أنّ القوات الفرنسية لم تكن كافية فإنها استعانت بمستعمرا ا التي استخدمتها كمراكز للدعم المادي من اليد العاملة و المقاتلة، و وصول مختلف الموارد لتزويد الحرب.

أما في الجزائر فإن الإدارة الاستعمارية أعلنت عن ضرورة مشاركة الجزائريين في هـذه الحرب خاصة عندما أعلنت عن قانون التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912 والذي نـص في شكله الكامل على تجنيد كل من بلغ سن 18 في الجيش الفرنسي و منه إلى جبهات القتـال، لكن فرنسا بقيت تنتظر دعم موظفيها و أفرادها و تحريك الدعاية في وسط الشعب الذي كان رافضا و ناقما على المشاركة في وضع لا يعنيه، لأنه بين الدول الكبرى و في جميع الحالات فإنّ أوضاعه لن تتحسن ما لم يعمل هو على تحسينها.

و أبرز من قدم رأيه بوضوح في مسألة التجنيد الإجباري هو الشيخ عبد الحليم بن سماية –رحمه الله- الذي رفضه منذ بدايته و هم بالخروج و الهجرة من الجزائر نحو المشرق العربي إذا طبق هذا القانون، بعدما استقال من جميع وظائفه من المسجد الجامع أو المدرسة و باع مسكنه، و أهدى كتبه و لم يترك سوى مصحفا لقراءة القرآن الكريم لكن سكان الجزائر و أعيا ـا لم يستطيعوا تركه متوسلين قائلين له: «إن هجرتنا أنت فإلى من تتركنا»[1] فـاهتز الـشيخ لهـذا الموقف و شكر سكان الجزائر على جميع صنيعهم وحبهم له و تراجع عن رأيه.

1- عبد الرحمن الجيلالي: المصدر السابق، ص: 200.

لقد استدعت السلطات الاستعمارية الشيخ عبد الحليم بن سماية لتسأله عن رأيه الأخير حول مسألة تجنيد الجزائريين إلى جانب جيوشها في الحرب العالمية الأولى، و قد اجتمع الناس في دار البلدية يوم: 25 جويلية 1911 حضر المجلس كبار شخصيات فرنسا و ضباطها و بعض حكّامها، وحضره كثير من الأهالي المسلمين إلى جانب مفتي الحنفية الشيخ محمد بوقندورة، و أول ما تحدث به الشيخ بن سماية هو طلب رأي الجمهور بالحديث قائلا: أيها الناس أتأذنون لي أن أتكلم بالنيابة عنكم، وعن إذنكم، أم لا تأذنون فأسكت و أصمت فأجاب الناس: نعم نعم .... تكلم يا أستاذ؟ فقام من مكانه قائلا: أي هؤلاء مشيرا إلى جماعة المسلمين لو أنهم قبلوا الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية فإنهم لا يكونون بذلك مسلمين بمعنى الكلمة، رغم ما سيحصلون عليه من الحرية و قد اعتمد على قوله بما جاء في الكتاب و السنة.

و قد قال: و دعوى أنّ ذلك يدفع فرنسا إلى فتح الحرية السياسية للجزائريين وهي دعوى باطلة، و اعلموا أنه إذا منح لهم ذلك مقابل تجنيدهم تكون هناك الضربة القاضية على القومية الإسلامية و الجنسية معا. لأن ذلك سيؤدي إلى اندماجهم في الأمة الفرنسية نهائيا... وتكلّم الشيخ عن التجنيد الإجباري و تأثيره على الشعب الجزائري على و العلاقات بين المسلمين خاصة وأن فرنسا تحارب الدولة العثمانية حليفة ألمانيا، وهذا ما أدى بالمفتى الحنفي الشيخ محمد بوقندورة ليوافق على مواقف الشيخ و على رفض مشروع التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي.

و كان كلما سئل عن موقفه من مسألة التجنيد رفضها على عكس زملاءه من العلماء الذين استجابوا لطلب فرنسا، و قال للجزائريين: « لا يجوز محاربة العثمانيين فهم دولتنا»[1] و هو يقصد من وراء ذلك أنّ المسلمين يجب أن لا يحاربوا بعضهم أو يقف المسلمون مع الكافر ضد المسلمين، من هنا جاء موقفه رافضا لمساندة الاستعمار الكافر و التضحية في سبيله، حيث اعتبر التجنيد حراما حتى لا يفتح لأبناء الشعب الجزائري أن يقتاتوا أو يعيلوا أنفسهم من مآسي الناس و لما يقوم به الجنود من أعمال العنف أو القتل في باقي المستعمرات و ليس في الجزائر فقط.

1- عبد الكريم بوالصفصاف: **الفكر العربي الحديث و المعاصر...** المرجع السابق، ص: 144.

من هنا يتجلى موقف هذه النخبة من قضية تجنيد الشعب الجزائري إلى جانب الاستعمار و هو رفض إدخال الشعب في مشاريع و نزوات الاستعمار التي لا تنتهي وهذا الموقف لا نجده عند بقية الطبقات الأخرى التي بقيت قريبة من الاستعمار في جميع مواقفه و نعني ا الطبقة المثقفة التي طالما تجنست و دعت إلى الإدماج وزارت جبهات الحرب بعدما رحبت بالتجنيد لصالح فرنسا و الذي اعتبرته استمرارا للدفاع عن قيم الحرية و الإخاء، و المساواة.

ولم تكن النخبة المدرسية منغلقة على نفسها في قضاياها الداخلية، و علاقا ا المحدودة مع السلطات الفرنسية تنفذ ما يطلب منها فقط، بل كانت حرة في اتخاذ قرارا ا و لهذا ما لمسناه في الكثير من المحطات المختلفة حيث أبدت مواقفها من مختلف القضايا التي ارتبطت بمصلحة الجزائر و الأهالي مثل: التجنيس أو الاندماج أو التجنيد الإجباري الذي رفضته بكل قوة و شراسة.

إلى جانب هذه المواقف الداخلية التي لا يجب إغفالها أو نكرا ا فإ ا لم تبق معزولة عما يحدث من تغيرات في العالم العربي الإسلامي، لكنها كانت تترقب و تنتظر الفرصة لتعلن عن مواقفها المحمودة اتجاه ما يخدم الإسلام و المسلمين، و أنها كانت تراقب انتشار أفكار السيد جمال الدين الأفغاني* (1839-1897) و الشيخ محمد عبده** (1849-1905) و بناء فكرة الجامعة الإسلامية التي ستصل إلى الجزائر عبر «المنار»، وأفكار الشيخ عبده.

* جمال الدين الأفغاني (1838-1897): فيلسوف الإسلام في عصره، نشأ في كابل، جال في الشرق و الغرب، دعا إلى الوحدة الإسلامية له «إبطال مذهب الدهريين» أصدر مع محمد عبده مجلة «العروة الوثقى» في باريس 1884.

**الشيخ محمد عبده (1849-1905): سياسي مصري، و من العلماء المسلمين الداعين إلى التجديد و الإصلاح تلميذ الأزهر، حرر جريدة «الوقائع المصرية» عارض الاحتلال البريطاني، نفي إلى باريس حيث أصدر جريدة «العروة الوثقى» مع جمال الدين الأفغاني ثم عاد إلى بيروت فاشتغل بالتدريس و التأليف، أصبح مفتي الديار المصرية 1899. من مؤلفاته «رسالة التوحيد» «شرح مقامات الهمذاني» «شرح ج البلاغة» «تفسير القرآن» و مجموع مقالات مختلفة.

رابعا: زيارة محمد عبده إلى الجزائر.

مع اشتداد الاستعمار الأوروبي على البلاد العربية و الإسلامية، و أساليبه المتنوعة في ضرب الشعوب الضعيفة في هويتها وثقافتها بدأت تظهر بوارد للإصلاح و المطالبة بتحسين الأوضاع السيئة، و تطالب بالمزيد من الحرية و التعليم و التفتح على ما يحدث في العالم. و تزعم هذا الاتجاه تلك النخبة المتنورة التي تدرس في المدارس مثل: الشيخ المولود بن الموهوب و الذي أصبح أكبر شخصية إصلاحية قبل الحرب العالمية الأولى.

و لم يكن الوحيد ضمن هذا التيار الذي يدعو إلى الوحدة و إصلاح الأوضاع المزرية التي يتخبط فيها الشعب الجزائري، فكان قبله الشيخ المجاوي، وابن سماية ... و لكن كانت فكرتهم أيضا تعميق الإصلاح في أوساط الشعب و ربطه بالعالم الإسلامي حتى لا يبقى في دائرة مغلقة مع الاستعمار يعمل جاهدا على عزله عن الإسلام و المسلمين و محاولا جعل منه تابعا فقط.

لذلك كان الشعب الجزائري و علماؤه دائمي الارتباط بالعالم الإسلامي و مثقفيه و رجاله خاصة الشيخ محمد عبده (1849-1905) الذي زار الجزائر سنة 1903[1] و اطّلع على أحوال الجزائريين سواء في العاصمة أو قسنطينة، و لخّص هذه الزيارة في ثلاث نقاط مهمة:

-الجد في تحسين العلوم الدينية و الدنيوية.

-الجد في الكسب و عمران البلاد من الطرق المشروعة و الشريفة مع الاقتصاد في المعيشة.

-مسالمة الحكومة و ترك الاشتغال بالسياسة[2].

لكن رأيه مفهوم في تجنب السياسة لأن الوقت لم يحن لمناجزة الاستعمار و مقارعته إلى غاية بناء المجتمع القادر على المواجهة و الصمود.

تعود زيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر منذ يوم الخميس 27 أوت 1903م إلى يوم 06 سبتمبر ثم واصل زيارته نحو قسنطينة ما بين 06 سبتمبر إلى 09 سبتمبر 1903م لينتقل عبر القطار إلى تونس.

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**. ج5، المرجع السابق ص: 585

2- المهدي البوعبدلي: «**جوانب مجهولة من آثار زيارة محمد عبده إلى الجزائر عام 1903م-1322هـ**». مجلة الأصالة، العددان: 54-55. فيفري مارس 1978، ص: 77.

و قد أشارت «المنار» إلى هذه الزيارة منذ أول أفريل 1903 في مقالة (فرنسا و الجزائر) و التي اعتبرتها تمهيدا لهذه الزيارة و تحمل في طياتها نصائح مهمة للدولة الفرنسية اتجاه الجزائريين بأن: « تعامل مسلمي مستعمراتها بالحسنى لتملك قلوبهم و تؤمن عائلتهم»[1]. لأنّ الشيخ عبده أخبر مقربيه بنيته لزيارة تونس و الجزائر لكن المنار تكتمت على الخبر حتى لا يستغلّه أعداء الشيخ و الإسلام ليثبطوا عزيمته في الذهاب و في هذا تقول «المنار» و قد كتب فيها رشيد رضا: «لئلا يبادر الأشرار إلى بثّ الدسائس لمنع فرنسا إياه من دخول البلاد أو الحيلولة دون ما يريدون منه بعد دخولها، كما فعلوا في سفره إلى الأستانة، حتى إذا ما ذكر الخبر في الجرائد الأوروبية نقلته عنها و ذكرت أننا كنا نتوقعه كما تقدم آنفا، و لكنه لم يكد يعرف ذلك حتى بادر أولئك الأشرار إلى ما كان ينتظر منهم كما بينته في جريدة المنار »[2].

لقد حلّ الشيخ محمد عبده بالجزائر يوم الخميس 27 أوت 1903 قادما إليها من مرسيليا رفقة الشيخ أبو القاسم الحفناوي صاحب كتاب تعريف الخلف... الذي كان في انتظاره ـا، وكان محررا بجريدة «المبشر» الرسمية التي تصدر عن الحكومة العامة. و بوصول الشيخ عبده إلى الجزائر افترقا لانتهاء مهمة الحفناوي.

نزل الشيخ محمد عبده في فندق الواحات (Hôtel l'Oasis) قبل أن يـ ل ضيفا عند السيد مصطفى بن الأكحل. و قد التقى بأحد تجار العاصمة و هو التاجر عمر بن سماية ابن أخ الشيخ عبد الحليم بن سماية و هذا ما أدى إلى تقار ما فيما بعد. أما يوم 28 أوت 1903 و هو يوم الجمعة التقى الشيخ محمد عبده بابن زاكور إمام المسجد الكبير و المفتي الحنفي بوقندورة في مسجد لابيشري، و يوم السبت 29 أوت 1903 زار المكتبة الوطنية و مسجد سيدي عبد الرحمن.

و كان كثير الاجتماعات بالناس يستمع لأفكارهم و يجيب على تساؤلا م، حتى أنه اجتمع لديه عند السيد مصطفى بن الأكحل أكثر من 150 شخصا منهم: المفتى الحنفي محمد بوقندورة، بن سيام، علي الشريف (مستشار عام و نائب مالي .... و طرحت عدة قضايا في الصلاة و الصيام و الحج.

1- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص: 585.

2- أحمد صاري: «**الجديد عن زيارة محمد عبده إلى الجزائر و قسنطينة**». العدد 02، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية. جامعة الأمير عبد القادر. قسنطينة، مارس 2003، ص: 13.

و يقول عنه الشيخ عبد الحليم بن سماية « أنه لا يرضى لهذه الأمة من علم للسان إلا أفصحه و من علم العقائد إلا أوثقه و أصدقه، من علم الفقه إلا أوفقه و أجمعه و أبعده من الخلاف و يبين لهم أنه يمكنهم الاجتماع و إن تعددت المذاهب..»[1]

بعد ذلك انتقل إلى قسنطينة يوم 06 سبتمبر 1903، و كان مراقبا من الإدارة الاستعمارية التي تتبع خطواته و سكناته و تم استقباله من طرف أحد التجار المعروفين في المدينة و هو موبري خليل بن عمر الدزيري ثم بدأ زياراته في المدينة حتى زار هذه المرة المدرسة الشرعية الفرنسية مع الشيخ المولود بن الموهوب، و تحدث مع طلبتها، و زار مديرها السابق محمود بن الشاذلي و بعض الوجوه المعروفة في المدينة مثل: الموظفين الحكوميين، المنتخبين، القضاة .... وزار المكتبة العربية في شارع عبد الله باي.

و في يوم 09 سبتمبر 1903 ركب القطار متوجها إلى تونس و كان من مودعيه الشيخ المولود بن الموهوب الذي جمعته به أياما من العلم و الأدب.

لقد كانت زيارة الشيخ محمد عبده هي استمرار لنشاط النهج الإصلاحي و الذي ثمنه الشيخ و أكد على ضرورة مواصلته و الاهتمام بالبناء و التعليم و الابتعاد عن السياسة.

و الخوض فيها لأنها بعيدة عن تحقيق أهداف و آمال الشعوب، بهذا الفكر تشبع هؤلاء العلماء الذين كان شغلهم الوحيد كيفية البناء و النهوض بالفرد و الإنسان في الجزائر.

و عندما غادر الشيخ محمد عبده تونس إلى إيطاليا (بالرم) Palerme في 28 سبتمبر 1903 أرسل خطابا إلى الشيخ عبد الحليم بن سماية يقول فيه: « حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الحليم بن سماية ... لا يزال يؤنسني مثال من علمك و فضلك و يعجبني رفيق رقيق من كمالك و نبلك و ما كان ذلك ليفارقني بعد أن صار بضعة مني، ولو كشفت لك من نفسك ما كشف في منها لعلمت مقدار ما أتاك الله من نعمة العقل و الأدب و لعرفت أنك ستكون إمام قومك تهديهم إن شاء الله سبل الرشاد ....فخذ من الوسائل ما يبلّغك بفضل الله غاية ما يرمي إليه استعدادك....»[2] و أثنى صاحب «المنار» على هذه الزيارة فقال: «و قد نال مراده

1- المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص: 81.

2- عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص: 408.

فاجتمع بخيار العلماء و العقلاء الذين يقدرون الإصلاح قدره و من خيارهم في الجزائر محمد بن الخوجة صاحب المصنفات و الأستاذ عبد الحليم بن سماية ..»[1].

2- الاستعمار:

يرجع مالك بن نبي حركة الاستعمار إلى عصر النهضة، لأ ا تمثل الترجمـة الحقيقيـة للثقافة الغربية التي غذت طموح الإنسان الأوروبي و عززت فكرة التفوق على غيره، فاندفع إلى الخارج نحو البحث لإشباع رغباته و طمعه من خلال الكشوفات الجغرافية.[2]

و سبب هذه الحركة التي انتشرت في العالم و عند الشعوب الضعيفة هـي خـضوعها المطلق وانقيادها و تخلفها لم يسمحا لها بالمقاومة و هو ما عبر عنه مالك بـن نـبي بالقابليـة للاستعمار و ضعف الشخصية ما بعد الموحدية أي أنّ إنسان ما بعد عصر الموحدين هو رمـز الانحطاط العام.

حيث يبين أنّ هذا الإنسان لم يورثنا فقط: « نفسيته التي نمـت مـن انحطاطـه الاجتمـاعي و الفلسفي و السياسي، و إنما ورثنا نفسه»[3].

لذلك فإن بن نبي في دراسته للظاهرة الاستعمارية تقوم من خلال التأثير المتبادل حيث أنـه لا يشترط أن يؤثر الغالب في المغلوب بل قد تكون حياة الغالب مطبوعة بخصائص المغلوب.

و الظاهرة الاستعمارية في تطويرها و علاقتها مع الشعوب، فهي لا تمثل سوى اتجـاه واحد سلبي يقوم على الاستغلال، لكن ماقدمه يعتبر إعادة قراءة لهذه الظاهرة، حيـث اهـتم بإبراز جانبين أساسيين: الجانب الإيجابي في الظاهرة الاسـتعمارية أو مـا يعـرف (الـدور التحفيزي)، و الجانب السلبي أو ما يطلق عليه (المعامل الاستعماري) أو (الدور التعطيلي).

1- الدور التحفيزي:

يؤكد مالك بن نبي على قراءة تاريخ الاستعمار و معرفته، لأن ذلك يساعد في التغلب على القابلية اتجاهه، و أنّ هذه القابلية ستنقلب إلى رفض له في ضمير المستعمر الـذي يعمـل جاهدا للتخلّص منها، لذلك ظهرت بعض الجهود التجديدية التي انطلقت من البلدان المستعمرة

1- عبد الرحمان الجيلالي: المرجع نفسه ، ص: 408.

2- الطاهر سعود: المرجع السابق، ص: 130.

3- فلاديمير ما كسيمنكو: **الانتليجانسيا المغاربية- المثقفون أفكار و نزاعات –** ت: عبد العزيـز بوبـاكير، ط1، دار الحكمة، الجزائر. 1984. ص: 174.

و التي يقودها اللاشعور نحو رفض تلك القابلية حيث يقول: « إنّ المشروع الاستعماري، بصرف النظر عن الاعتبارات الأخلاقية لا يخلو من فائدة إنسانية في نهاية الحساب، فقد سجل بالنسبة للمستعمر نفسه نقطة الانطلاق في تغيير حياته و تحريرها.. و لقد أحدث المشروع الاستعماري بصفة عامة صدمة نفسية، حددت موجة التاريخ في آسيا و إفريقيا حيث وضع على طريق الحضارة الحديثة».[1]

2-الدور التعطيلي:

يعتبر مالك بن نبي الاستعمار من الناحية التاريخية كارثة في تاريخ الإنسانية، و أنه عندما يصل إلى بلاد معينة فهذا قصد استغلالها و التوسع على حسابها و يخضعها إلى ما يسميه بالعامل الاستعماري و هي سياسة مدروسة لتحطيم كل معاني الإنسانية فيهم، و نشر أفكار و الشعور بالنقص، و التقليل من قيمتهم معه و مع أنفسهم، ووضع جميع الحواجز حتى يصبح كائنا مشوها في إنسانيته.

لذلك حاول ابن نبي معرفة هذا العامل و تأثيره الكبير من خلال:

أ-الميدان الاجتماعي:

لقد حاول الاستعمار تثبيت جميع مظاهر و أشكال التخلف، و ذلك عن طريق تشجيع و إحياء جميع المظاهر الفاسدة، و نشر الخرافات، حتى تبقى المجتمعات بعيدة عن الحقيقة و أسيرة التخلف و ضمن دائرة مغلقة تقوم على الحط من قيمة المجتمع و الأفراد. من هنا كان يؤكد دائما على ضرورة إصلاح النفس و هو شرط جوهري للتغيير الاجتماعي ... « غير نفسك تغير تاريخك »[2] و هو بذلك ينادي بإصلاح النفس و إحياء الوعي الوطني، وأن يعيش الإنسان في التاريخ و ليس خارج التاريخ، من أجل ذلك دعا إلى إعداد توجه جديد للثقافة و هو العمل.

ب-الميدان الفكري و التربوي:

يقوم الاستعمار بتضييق الخناق على الحياة الثقافية و الفكرية لما لها من دور في توجيه طاقات المجتمع، و ذلك قصد حماية وجوده، فهو يتدخل في حرمان الإنسان من نموه الطبيعي،

1- الطاهر سعود: المرجع السابق، ص: 134.

2- فلاديمير ماكسينمنكو: المرجع السابق، ص: 176.

و إذا انتقل إلى المدرسة يضع حوله العراقيل، أما إذا قاوم وحصل على الشهادة فأنها لا تعدو أن تكون منحة ينعم ا عليه، و إذا أبدى رغبة في مواصلة المعرفة فإنه سيواجه كل وسائل الضغط و التحطيم (و هذا ما نجده في كثير من فصول مذكرات شاهد للقرن تقدم بعض النماذج و التي تعكس الحقيقة مثل عدم قبوله كطالب في معهد الدراسات الشرقية رغم كونه يتوفر على الشروط اللازمة..)[1].

ج - الميدان الديني:

لقد اهتم كل استعمار ذا الميدان، لأنه يتصل وية و ثقافة الشعوب، و يعتبر محركها الرئيسي في الرفض، لذلك يفرض عليه الاستعمار الرقابة خاصة من حيث تعيين موظفيه من أئمة أو مفتين... بما يناسب حاجات و ثقافة الاستعمار، كما شجع الاستعمار بعض السلوكات، و الاتجاهات الدينية السلبية، مثل: الطرقية المنحرفة، و الدروشة و شملتها بالرعاية، و اتبعت طرق عديدة لتثقيف الشعوب على الطرق الغربية و النظم الفرنسية قصد تثبيت سياستها و ثقافتها، و لا ننسى محاربتها و تضييق الخناق على العلماء و المصلحين.

د - الميدان الاقتصادي:

يؤكد ابن نبي من منظور الدور التعطيلي الذي يلعبه الاستعمار الفرنسي في تطور ا تمعات خاصة ا تمع الجزائري، حيث تطور ا تمع الفرنسي بسبب استغلاله للجزائر، بينما تخلّف الشعب الجزائري، و يتجه مالك بن نبي في تفكيره أن التطور الذي تعيشه أوروبا من الناحية الاجتماعية و مستوى الثقافة، و ظهور الحركات النقابية للدفاع عن حقوق العمال هي كلها نتائج التوسع الاستعماري، و نشاط الحركة الاستعمارية في العصور الحديثة، و يؤكد قوله هذا: « كل هذه العوامل تحققت بعد نزول الاحتلال برأس سيدي فرج، أي بعد حدث يعد رئيسيا سواء بالنسبة للشعب الجزائري أم الشعب الفرنسي الذي سيجد نفسه مندفعا في تيار التعجيل بالوسائل العلمية و الصناعية، ومن بينها الوسائل التي حصل عليها بإحتلال الجزائر في الوقت الذي سيجد الشعب الجزائري نفسه محروما من تلك الوسائل، و بسببها محروما من العلم و الصناعة...»[2] . لذلك فإنّ التطور الذي شهدته فرنسا، قد عطّل تطور، الجزائر و ذلك عن

1- مالك بن نبي: المصدر السابق، ص: 216.

2- الطاهر سعود: المرجع السابق، ص: 138.

طريق استنزاف اقتصادها، و تحويله لصالح الاستعمار، فالتخلف إذن الذي يعيشه الشعب الجزائري، حسب ابن نبي ما هو إلا نتيجة الاستعمار، بعد أن نأخذ في الحسبان المسائل الداخلية منها القابلية له.

تبعا لما ذكر: يتجلى لنا أنّ مالك بن نبي يشترك مع أغلب المفكرين في دراسته هذه المتعلقة بالظاهرة الاستعمارية و نظرته للدور المزدوج الذي يلعبه الاستعمار (التحفيزي و التعطيلي) في حياة الأمم و الشعوب و دور الاستعمار في ساحة الأفكار خاصة بعد انحصار الاستعمار التقليدي، و ظهور نوع من السيطرة الجديدة التي تعتمد على ميدان الفكر و العلم الذي يعتبر ساحة خصبة للصراع الجديد بين الدول الكبرى المتطورة و الدول الصغرى المتخلفة.

خاتمة الفصل:

مما سبق عرضه و تحليله في هذا الفصل يمكن استخلاص عدة نتائج أهمها:

1-تعتبر النخبة المدرسية (مدرسين و تلاميذ) جزء من طبقة المحافظين التي تظم في طيا ا رجال الزوايا و الطرق الصوفية، و بعض العلماء التقليديين و الإقطاعيين، لكن من الظلم اعتبارها فئة سلبية أو مهادنة للاستعمار بل حملّت في طيا ا من العلماء و المثقفين الذين كانت لهم أفكـار جريئة ضد الاستعمار و سياستهم مثل موقف الشيخ عبد الحليم بـن سمايـة مـن التجنيـد الإجباري، و موقف الشيخ المولود بن الموهوب من تعليم الشعب الجزائري و الذي كان يدعو إلى نبذ الجهل و التعلق بالعلم لأنه مفتاح و أساس كل نجاح.

2-دور الجيل الثاني من هذه الفئة، و نقصد به المتخرجون من هذه المدارس مثل: مالك بن نبي، و مصطفى الأشرف حيث أصبحت هذه الطبقة تحمل أفكارا بعدما و صفتها أطراف النخبـة المفرنسة أو المعمرين بأنها مدارس عقيمة جاءت هذه الفئات و تناولت قضايا مختلفة و معاصرة مثل ما قدمه مالك بن نبي في مختلف دراساته: « شروط النهـضة»، « الظـاهرة القرآنيـة»، « الفكرة الآفرو الآسيوية» .... و استطاع من خلالها المساهمة في تقديم حلول للمشاكل الـتي يتخبط فيها العصر.

3-إنّ مساهمة هذه الفئة حتى و إن كانت قليلة أو بسيطة عبر الصحافة لكن هـذا راجـع إلى انشغالها بالتدريس و حلقات الدرس إما في المدرسة أو في المساجد، و الأهم من ذلك أنها رأت أن رسالتها تكمن في اتصالها المباشر بالشعب عبر مختلف الدروس و لكو ا كانت مراقبة فإنها انشغلت بحركة الكتابة و التأليف في جميع الفنون و العلوم خاصة في مجال التعليم و مـا كتبـه الشيخ عبد القادر ا ّاوي سنة 1877 في «إرشاد المتعلمين» و محاربة الدروشـة و الـشعوذة و الرد على الطرق الصوفية الفاسدة ما كتبه الشيخ المولود بن الموهوب في « اللّمع في إنكـار البدع»، و هي حركة تعتبر أهم من الكتابة في الصحف لكن لا يمكن الاستهانة بما كتـب في «المغرب» لأنّ هدفها كان توعية و تثقيف الشعب.

4-إنّ مواقف هذه الفئة، كانت منسجمة مع تطلعات الشعب الجزائري حيث نـادت منـذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتعليم أبناء الشعب و توعيته، ثم حاربت و عارضت قانون التجنيس لأنه يمس ـوية الشعب الجزائري و يقوده نحو الإدماج، و كذلك الموقف من التجنيد الإجباري 1912، فإن هذه الفئة على الرغم من أنها كانت موظفة لدى الإدارة الاستعمارية إلا أن مواقفها كانت وطنية في العموم و لم تستطع هذه الإدارة سوى التعايش معها لأنها كانـت تعي جيدا مكانتها في أوساط الأهالي.

خاتـمة

من خلال دراستنا لتأسيس و تطور المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر (1850-1951) استطعنا أن نخلص إلى النتائج التالية:

أولا: انتشار الثقافة في الجزائر منذ العهد العثماني، و هذا بفضل الدور الذي لعبته مختلف المؤسسات مثل: المساجد، المدارس القرآنية (الكتاتيب)، أو الطرق الصوفية و مساهمة بعض الحكام و البايات و تشجيعهم عن طريق بناء المدارس و المساجد أو تقريب العلماء مثل صالح باي في قسنطينة، و محمد الكبير باي إقليم الغرب. و رصد مختلف الأوقاف (الحبوس) لها حتى تستطيع مواصلة دورها في نشر المعرفة، وهذا ما يفند مزاعم المتعصبين الذين يدعون انعدام الثقافة قبل الوجود الاستعماري، و يبطل فكرة الدور الإيجابي للاستعمار حيث يعترف الكثير من المنصفين أن الجزائر كان لها باع كبير في الجانب العلمي و التربوي و أكد روزيت أن مدينة الجزائر: « كان بها 100 مدرسة عمومية و خاصة قبل حلولنا و بها يتعلم التلاميذ القراءة و الكتابة للقرآن و بعض الحساب ...»[1] .

ثانيا: السياسة التعليمية و الفرنسية التي تقوم على هدم جميع مقومات الشخصية الجزائرية و العبث بالموروث الثقافي السابق و اعتباره فاشلا، و محاولة فرض ثقافة جديدة و غريبة عن الشعب الجزائري بدعوى تحضيره لاستقبال الحضارة الغربية. و كانت هذه النظريات معدة في مخابر الكنيسة و حقدها الدفين على الإسلام و المسلمين في الجزائر التي اعتبرها المطران لافيجري بالدولة المارقة و الكافرة التي تخلت عن مسيحيتها لصالح الإسلام مع مجيء العرب المسلمين إلى إفريقيا في القرن 7.

ثالثا: رغبة الاستعمار الفرنسي التحكم في الشعب الجزائري بعد فشل المقاومات الشعبية الأولى التي قادها كل من الأمير عبد القادر (1832-1847)، و الحاج أحمد باي (1837-1848) و بداية عهد التهدئة، و اصطدام الإدارة الكولونيالية بواقع التعامل مع الأهالي و هذا ما أدى إلى تأسيس المدارس الشرعية الثلاث لتخريج أعوان لها من: عون، حزاب، مفتي، إمام ... يساهمون في تثبيت أركان الإدارة الجديدة و يكونون الواسطة بينها و بين الشعب.

---

[1] أندري نوشي و آخرون: المرجع السابق، ص: 211.

رابعا: لقد كان تأسيس المدارس الشرعية الثلاث أكثر من ضرورة فرضها الواقع الذي يهدد الوجود الاستعماري في المنطقة المحصورة بين أقدم المدارس. مثل الزيتونة في تـونس مـن الشرق، و القرويين في فاس من الغرب، و هي المسؤولة عن تكوين طلبة «متعصبين» طالما كان تفكيرهم رافضا للوجود الفرنسي في الجزائر، من هنا شكلت هذه المدارس الثلاث نقطة تنافس للمدارس ا اورة في امتصاص ذلك الكم من الطلبة الذين يهاجرون شرقا و غربـا و يتلقـون معارف تدعو إلى «الجهاد »و العصيان.

خامسا: رغم اهتمام الاستعمار الفرنسي ذه المدارس، و التركيز على دورها الإيجـابي داخل ا تمع لكنها فشلت في الوصول إلى النتائج المتوقعة، و ذلك لنوعية التعليم المقدم فيهـا و الذي لم يكن راقيا بمستوى و درجة المدارس ا اورة لأنه لم يهدف إلى تكوين متعلمين بقدر ما سعى إلى إيجاد مساعدين في الإدارة و المكاتب العربية. إضافة إلى نوعية البرامج المقدمة و التي لم تكن مدروسة من طرف علماء أو شيوخ، لكنها معدة من طرف بعض المستشرقين مثـل: ألفريد بال، رينيه باسيه، ... الذين يفتقدون إلى ملكة اللغة العربية، من هنا تلقى هؤلاء الطلبة تعليما ضحلا أقل من مستوى المدارس القرآنية الحرة، و بعيدا عن مناهج المدارس و الثانويات الفرنسية.

سادسا: ظهور نخبة مدرسة من الأساتذة و المدرسين أو الطلبة التي ساهمت بشكل فعال في الدفاع عن الشخصية العربية الإسلامية للجزائر، و تنتمي إلى فئة المحافظين مثل: الشيخ عبد القادر ا ّاوي، عبد الحليم بن سماية، المولود بن الموهوب... و كانـت أفكارهـا تـصب في التصدي لمختلف المشاريع الاستعمارية مثل: التجنيس، التجنيـد الإجبـاري، الانـدماج.... و بذلك نالت احترام و تقدير الشعب الجزائري.

سابعا: مساهمة بعض أقطاب هذه النخبـة في الـدفاع عـن الإسـلام في الجزائـر و ربطها بالعالم الإسلامي عن طريق تبني أفكار الجامعة الإسلامية التي نادى ا الشيخ جمـال الدين الأفغاني، و الشيخ محمد عبده، خاصة بعد زيارته للجزائر في أواخر 1903و ّثمّن جهـود هؤلاء العلماء و بارك أعمالهم و حثهم عل المزيد من العمل و التصدي لمـشاريع الاسـتعمار و مخططاته و ضرورة النهوض بالشعب الجزائري عن طريق تعليمه و إرشاده إلى سبيل التطور و الازدهار.

الملاحق

- مرسوم 30 سبتمبر 1850
- قرار 16 فيفري 1876
- مرسوم 23 جويلية 1895
- قرار 01 أوت 1895
- قرار 18 مارس 1905
- صورة للمدرسة الثعالبية بالجزائر العاصمة
- صورة للمدرسة الكتانية بقسنطينة
- صورة لمدرسة سيدي بومدين بتلمسان

ملحق رقم 01

DECRET

Au nom du Peuple Français.

Le président de la République,

Vu les propositions du Gouverneur-Général de l'Algérie et l'avis du Conseil du gouvernement, en date du 24 janvier 1850, sur un projet d'organisation de l'instruction publique musulmane;

Vu les arrêtés du Président du Conseil, chargé du Pouvoir exécutif, des 16 août et 9 décembre 1848;

Considérant qu'il importe de placer sous la surveillance et la direction du Gouvernement tous les établissements d'instruction publique musulmane.

Considérant la décadence des écoles où étaient consignées les hautes études musulmanes qui peuvent seules fournir des candidats pour les fonctions de muphti, de cadi, d'imam, de khodja, et autres emplois réservés aux Indigènes dans les services administratifs de l'Algérie;

Sur la proposition du Ministre de la guerre,

Décrète:

CHAPITRE 1er

Instruction primaire et secondaire

Art. 1er- L'instruction primaire et l'instruction secondaire, données dans les écoles musulmanes, sont placées sous la haute surveillance du Gouverneur-Général, qui s'exercera par l'intermédiaire des Préfets dans les territoires civils, et dans les territoires militaires par les Généraux commandants les divisions.

Il n'est apporté aucune modification aux conditions d'existence et au mode d'instruction actuellement en usage.

Art. 2- Un fonds annuel, inscrit au budget de l'Etat, sera affecté à accorder des gratifications aux instituteurs qui se seront fait remarquer, et aux élèves les plus méritants.

Le Gouverneur- général de l'Algérie arrêtera la répartition de ces fonds, sur les propositions qui lui seront faites par les Généraux commandant les divisions et les préfets. Il en rendra compte au Ministre de la guerre.

CHAPITRE II

Ecoles supérieures musulmanes

Art. 3- Il est institué aux frais de l'Etat, dans chacune des villes de Médéah, Tlemsen et Constantine, une école supérieure (*medressa*) pour former des candidats aux emplois dépendants des services de culte, de la justice, de l'instruction publique indigène et des bureaux arabes.

Art. 4- l'enseignement des écoles supérieures est gratuit, et comprend:

Un cours de grammaire et de littérature (nahhon);

Un cours de droit et de jurisprudence (fak);

Un cours de théologie (touhhid).

Art. 5- le personnel de chaque école se compose de:

Un directeur, chargé en même temps de faire un des trois cours, auquel il sera alloué un traitement de ....2.100 fr

Deux professeurs au traitement de.................. 1.500 fr 3.000

Un oukaf (homme de peine) au traitement de...............................600

Art. 6- Les directeurs et professeurs des écoles supérieures musulmanes sont nommés par le Ministre de la guerre, sur la proposition du Gouverneur-Général de l'Algérie.

L'oukaf est nommé par le général commandant la division, sur la désignation du directeur de l'école.

Art. 7- Chaque école supérieure sera installée auprès d'une des mosquées auxquelles étaient attenantes des medressa.

Une subvention de 100 fr. par an sera accordée aux dix élèves les plus méritants de chaque école; il leur sera également donné un logement dans l'établissement, si les dispositions du local le permettent.

Art. 8- Les écoles supérieures sont placées sous la surveillance de officiers généraux commandant les provinces. Cette surveillance s'exerce par l'intermédiaire des bureaux arabes.

Art. 9- Les écoles supérieures sont inspectées, chaque année, par un des officiers français attachés aux affaires arabes, et par un des professeurs aux chaires publiques d'arabe désigné par le gouverneur général de l'Algérie.

Art. 10- Les dépenses résultant de la création des écoles supérieures musulmanes sont à la charge du budget de la guerre.

Art. 11- Le ministre de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret.

Fait à l'Elysée National, le 30 septembre 1850.

Signé: *L-N BONAPARTE*
Le Ministre de la Guerre.
D'HAUTPOUL.
Vu pour être promulgué en Algérie:
Alger, le 3 octobre 1850
Le Gouverneur Général de l'Algérie.
Singé: *V. CHARON.*

مرسوم 30 سبتمبر 1850

باسم الشعب الفرنسي،

رئيس الجمهورية

نظرا لاقتراحات الحاكم للجزائر و رأي مجلس الحكومة بتاريخ 24 جانفي 1850 حول مشروع تنظيم التعليم العام للمسلمين.

نظرا لقرارات رئيس المجلس المكلّف بالسلطة التنفيذية المؤرخة في 16 أوت و 9 ديسمبر 1848 التي تعتبر أنه من الضروري وضع تحت الرقابة و إدارة الحكومة كل مؤسسات التعليم العام للمسلمين و نظرا لتقهقر المدارس التي كانت تتابعها الدراسات العليا الإسلامية و التي وحدها يمكنها تخريج مرشحين للمناصب: المفتي، القاضي، الإمام، الخوجة و غيرها من الوظائف المخصصة للأهالي في المصالح الإدارية بالجزائر.

يقرر

الفصل الأول

التعليم الابتدائي و الثانوي

المادة الأولى: التعليم الابتدائي، و التعليم الثانوي المقدمان في المدارس الإسلامية يوضعان تحت الرقابة السامية للحاكم العام و التي تمارس بواسطة الحكام في الأقاليم المدنية، و في الأقاليم العسكرية من طرف قادة المقاطعات.

لم يطرأ أي تغيير في شروط الوجود و في طرق التعليم المنتهجة حاليا.

المادة الثانية: صندوق سنوي مسجل في ميزانية الدولة سوف يخصص لمنح مكافآت للمعلمين المتميزين و التلاميذ النجباء.

الحاكم العام للجزائر سيقرر تقسيم هذه الصناديق بالنظر إلى الاقتراحات التي ستقدم له من طرف القادة و الحكام، يقوم الحاكم العام بتقديم تقرير إلى وزير الحربية حول ذلك.

الفصل الثاني

المدارس العليا الإسلامية

المادة الثالثة: تؤسس على حساب الدولة في كل من: المدية، تلمسان، و قسنطينة، مدرسة عليا (مدرسة) من أجل تكوين مترشحين للوظائف المرتبطة بمصالح العبادة، العدالة و التعليم العـام للأهالي و المكاتب العربية.

المادة الرابعة: التعليم في المدارس العليا مجاني و يتضمن:

درس في القواعد و الأدب (النحو).

درس في القانون و الاجتهاد (فقه).

درس في الدين (التوحيد).

المادة الخامسة: فريق العمل في المدرسة يتكون من:

- مدير مكلّف في نفس الوقت بالقيام بتدريس أحد الدروس الثلاثة و الذي يتلقّى راتبا شهريا قدره...2100 فرنك.

- أستاذان براتب شهري قدره ....1500 فرنك..................3000 فرنك.

- وقّاف ....600 فرنك.

المادة السادسة: مدير و أساتذة المدارس العليا الإسلامية يعينون من طرف وزير الحربية باقتراح من الحاكم العام للجزائر.

الوقّاف يعين من طرف الجنرال قائد المقاطعة، تحت إشراف مدير التربية.

المادة السابعة: كل مدرسة عليا سيكون مقرها قرب أحد المساجد التي كانت بجوارها مدارس.

دعم قيمته 100 فرنك يمنح كل سنة إلى العشر تلاميذ الأوائل في كل مدرسة، كمـا يسمح له الإيواء في المؤسسة إذا كلن المحل يسمح بذلك.

المادة الثامنة: توضع المدارس العليا تحت رقابة الضباط العامون قادة المقاطعات. هـذه الرقابـة تمارس بواسطة المكاتب العربية.

المادة التاسعة: تفتيش المدارس العليا كل سنة من طرف أحد الـضباط الفرنـسيين الملحقـين بالشؤون العربية، و من طرف أحد أساتذة كرسي اللغة العربية المعين من طرف الحاكم العـام للجزائر.

المادة العاشرة: المصاريف الناتجة عن إنشاء المدارس العليا الإسلامية تتكفّل ا الميزانية الحربية.

المادة الحادية عشرة: يكلف وزير الحربية بتنفيذ هذا المرسوم.

حرر بالإيليزي: في 30 سبتمبر 1850

إمضاء ل.ن. بونابارت.

وزير الحربية دوهوتبول.

نظر من أجل تطبيقه في الجزائر.

الجزائر في 3 أكتوبر 1850

الحاكم العام للجزائر

إمضاء: ف. شارون

ملحق رقم 02

Arrêté du 16 Février 1876

Le Gouverneur général civil du l'Algérie;

Vu le décret du 30 septembre 1850;

Vu le décret du 15 août 1875, organisant l'Instruction publique en Algérie et autorisant le Gouverneur général à procéder par arrêtés pour la constitution des écoles musulmanes de tout ordre,

Arrête :

ART. 1er. _ Dans les écoles musulmanes d'enseignement supérieur (Médreças) d'Alger, de Tlemcen et de Constantine, l'autorité du Gouverneur général sera exercée par l'intermédiaire:

1° Des Généraux commandant les Divisions, pour la surveillance politique et administrative;

2° Du Recteur de l'Académie, en ce qui concerne la direction des études et la discipline intérieure de ces établissements.

ART. 2 _ Les écoles musulmanes d'enseignement supérieur ont pour but de former des candidats aux emplois du Culte musulman, de la Justice et de l'Instruction publique musulmanes, ainsi qu'aux emplois qui peuvent, en vertu du décret du 21 avril 1866, être occupés par des Musulmans non naturalisés.

ART. 3 _ Chaque année, le Gouverneur général détermine, d'après les besoins présumés des divers services, et les limites des ressources affectées à ces établissements, le nombre d'élèves à recevoir dans les écoles musulmanes d'enseignement supérieur.

Aucun candidat n'est admis, s'il ne justifie, devant une Commission d'examen, nommée à cet effet par le Gouverneur général, sur la proposition du Recteur, qu'il possède les connaissances nécessaires pour suivre les cours de 1ère année; il devra justifier, en outre, qu'il est musulman indigène, âgé de 18 ans au moins et de 23 ans au plus.

Le programme de l'examen est arrêté par le Gouverneur général, sur la proposition du Recteur de l'Académie. Pour s'y présenter, le candidat devra se faire inscrire, un mois à l'avance, dans les bureaux du Recteur de l'Académie, pour la Médreça d'Alger, et dans ceux de l'Inspection académique, pour les deux autres Médreça; il aura à justifier de son indigénat, de son âge et de sa moralité.

Une liste, par ordre de mérite, sera dressée par la Commission d'examen, et le Gouverneur général désignera sur cette liste les élèves admis.

ART. 4 _ La durée des cours, dans les écoles musulmanes d'enseignement supérieur, est fixée à trois ans. Ces cours embrassent :

1° L'enseignement de la langue française, de l'histoire, de la géographie, de l'arithmétique, des principes du droit français (droit civil, droit pénal, droit administratif) ;

2° L'enseignement de la langue et de la littérature arabes, de la théologie et du droit musulman.

ART. 5 _ Un règlement, préparé par le Recteur de l'Académie, et approuvé par le Gouverneur général, fixe, pour chaque année scolaire la distribution des matières à enseigner.

Nul n'est admis aux cours de la 2e et successivement de la 3e année, s'il ne justifie devant la Commission dont il est parlé à l'article 3, qu'il est apte à suivre le cours supérieur. Néanmoins, les indigènes pourvus du diplôme d'études pour l'enseignement spécial, pourront être admis à suivre les cours -de 2e année.

ART. 6 _ A la fin de la troisième année, un examen de sortie détermine le numéro de classement définitif des élèves ayant terminé leurs études. Ceux-ci font connaître, parmi les emplois disponibles qui leur sont attribués, celui dont ils font choix, et, en cas de non vacance actuelle, la nature de celui qu'ils désirent obtenir, A cet effet, leur sont naturellement réservés, de préférence à tous autres musulmans, ceux des emplois énumérés dans la première partie de l'art. 2 du présent arrêté, qui viendraient à vaquer.

Il est fait droit à ces demandes suivant l'ordre du numéro de classement. .

Les élèves maintenus en dehors du classement perdent tout droit à un emploi.

ART. 7 _ Les élèves des Médreças, sont entretenus sur les fonds des centimes additionnels, ajoutés aux impôts arabes, perçus sur les indigènes des deux territoires.

Les départements, les communes et les chefs de famille, peuvent prendre à leur charge la pension d'élèves indigènes, sous la réserve par ceux-ci de justifier des conditions d'âge, d'aptitude et de moralité exigées par l'art. 3.

ART. 8 _ Les Ecoles supérieures musulmanes sont soumises à des inspections. L'inspecteur, ainsi que les professeurs, tant français qu'indigènes, sont nommés par le Gouverneur général; l'inspecteur est placé sous les ordres du recteur, auquel il adresse ses rapports.

Les agents inférieurs sont nommés par le général commandant la Division, sur la désignation du directeur de l'école.

ART. 9 _ Jusqu'à ce qu'il en soit autrement décidé, les traitements de l'inspecteur et du personnel des écoles supérieures musulmanes, demeurent ainsi fixés:

Inspecteur des écoles supérieures musulmanes		8.000 fr.
Frais de tournées …………..		1.000
Directeurs	1re classe ……………………...	3.000
	2e c lasse ……………………...	2.700
	3e classe ……………………...	2.400
Professeurs	1re classe ……………………...	1.800
	2e c lasse ……………………...	1.500
	3e classe ……………………...	1.200
Oukkaf….	1re classe ……………………...	1.000
	2e c lasse ……………………...	800
	3e classe ……………………...	600

ART. 10 _ II est pourvu aux dépenses des écoles musulmanes d'enseignement supérieur, à l'aide tant des crédits ouverts au budget de l'Algérie, que de ceux

inscrits au budget du fond commun général et des fonds communs divisionnaires des communes indigènes de l'Algérie.

ART. 11 _ Des externes libres, quelle que soit leur nationalité, agréés par le recteur de l'Académie, pourront être admis à suivre les cours, sous les conditions qui seront déterminées par des règlements ultérieurs.

ART. 12 _ Toutes dispositions contraires au présent arrêté, sont rapportées.

ART. 13 _ Les généraux commandant les Divisions et le recteur de l'Académie, sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Alger, le 16 février 1876.

Signé: G[al] CHANZY.

قرار 16 فيفري 1876

الحاكم العام المدني للجزائر،
نظرا لمرسوم 30 سبتمبر 1850؛
نظرا لمرسوم 15 أوت 1875، المنظم للتعليم العمومي العام في الجزائـر و الـذي يلخـص للحاكم العام إنشاء المدارس الإسلامية بأنواعها و بقرارات.

يقرر

المادة الأولى: المدارس الإسلامية للتعليم العالي (مدرسة Médreças) الجزائر، و تلمـسان و قسنطينة. تمارس تحت سلطة الحاكم العام بواسطة:

1- قادة المقاطعات العسكرية من أجل المراقبة السياسية و الإدارية.
2- مدير التربية فيما يخص إدارة التعليم و الانضباط الداخلي لهذه المؤسسات.

المادة الثانية: المدارس الإسلامية و التعليم العالي تهدف إلى تكوين مرشحين لوظائف الديانـة الإسلامية، العدالة و التعليم الإسلاميين و كذا الوظائف التي يمكن –استنادا إلى مرسـوم 21 أفريل 1866- أن تشغل من طرف مسلمين الغير المتجنسين.

المادة الثالثة: كل سنة يحدد الحاكم العام، حسب الحاجات المحتملة لمختلف الوظـائف، و في حدود الموارد المخصصة لهذه المؤسسات، عدد التلاميذ الـذين يـتم اسـتقبالهم في المـدارس الإسلامية العليا.

لا يقبل أي مترشح ما لم يبرهن أمام لجنة الامتحان تنصب لهذا الغرض مـن طـرف الحاكم العام باقتراح من مدير التربية أنه يملك المعارف اللازمة لمتابعـة دروس الـسنة الأولى، بالإضافة يجب عليه أن يبرهن أنه مسلم من الأهالي سنه يتراوح بين 18 سنة على الأقل و 25 سنة على الأكثر.

برنامج الامتحان يقرر من طرف الحاكم العام، باقتراح من مدير التربية لكي يتقدم لهذا الامتحان على المترشح أن يسجل نفسه شهرا قبل تاريخ الامتحان في مكاتب مدير الأكاديميـة

بالنسبة لمدرسة الجزائر، و في مكاتب مفتشية الأكاديمية بالنسبة للمدرستين الأخريين، يجب أن يثبت أنه من الأهالي، و يثبت سنه و سلوكه.

قائمة مرتبة حسب الاستحقاق تضعها (كذا) من طرف لجنة الامتحان و يعين الحاكم العام على هذه القائمة التلاميذ الناجحين.

المادة الرابعة: مدة الدراسة في المدارس الإسلامية للتعليم العالي محددة بثلاث سنوات تشمل:

1- تعليم اللغة الفرنسية، التاريخ و الجغرافيا، الحساب و بعض مبـادئ القـانون المدني، القانون الجزائي، و القانون الإداري).

2- تعليم اللغة و الأدب العربي، علم التوحيد و الشريعة الإسلامية.

المادة الخامسة: قانون محضر من طرف مدير التربية، مصادق عليه من طرف الحاكم العام يحدد في كل سنة لمدرسيه توزيع المواد المدرسية.

لا ينجح أحد في السنة الثانية و لا إلى السنة الثالثة ما لم يثبت أمام اللجنة المذكورة في المادة الثالثة (03) أنه قادر على متابعة الدراسة في المستوى الأعلى. لكن الأهـالي الحـاملين لشهادة الدراسات الإسلامية للتعليم الخصوصي يسمح لهم بمتابعة الدراسة في السنة الثانية.

المادة السادسة: في ـاية السنة الثالثة، يحدد امتحان التخرج رقم الترتيب النهائي للتلاميذ الذين أـوا دراستهم. هؤلاء يعلمون –من بين الوظائف المتوفرة لهم- عن الوظيفة التي اختاروها، و في حالة عدم شغور الوظيفة الحالية يعلنون عن طبيعة الوظيفة التي يرغبون في الحصول عليها. لهذا الغرض تحجز لهم –فضلا عن كل المسلمين- الوظائف المذكورة في الجزء الأول للمادة الثانيـة (02) من هذا القرار عن شغورها.

يعطى الحق لهذه الطلبات حسب رقم الترتيب.

التلاميذ الباقون خارج هذا الترتيب يفقدون أي حق في العمل أو الوظيفة.

المادة السابعة: تلاميذ المدارس العليا يعالون من أموال السنتيمات الزائدة المضافة إلى الـضرائب المقبوضة عن الأهالي في المنطقتين (المدنية و العسكرية).

المقاطعات و البلديات و أرباب العائلات يمكنهم التكفل بمنحة التلاميذ الأهالي بـشرط أن يثبت هؤلاء التلاميذ شروط السن و القدرة و السلوك المطلوبة في المادة الثالثة (03).

المادة الثامنة: تخضع المدارس الإسلامية العليا لتفتيش المفتش و كذا الأساتذة مـن الفرنـسيين و الأهالي يعينون من طرف الحاكم العام، يوضع التفتيش تحت سلطة مدير الأكاديمية و يقـدم تقاريره.

يعين العمال الأقل شأنا من طرف قائد المقاطعة باقتراح من مدير المدرسة.

المادة التاسعة: إلى أن يقرر غير هذا، تحدد رواتب المفتش و عمال المدارس الإسلامية العليا كما يلي:

- مفتش المدارس الإسلامية العليا .... 8000 فرنك
- مصاريف الزيارات .... 1000 فرنك

- المدراء
  - الدرجة الأولى .... 3000 فرنك
  - الدرجة الثانية .... 2700 فرنك
  - الدرجة الثالثة .... 2400 فرنك

- الأساتذة
  - الدرجة الأولى .... 1800 فرنك
  - الدرجة الثانية .... 1500 فرنك
  - الدرجة الثالثة .... 1200 فرنك

- الوقّاف
  - الدرجة الأولى .... 1000 فرنك
  - الدرجة الثانية .... 800 فرنك
  - الدرجة الثالثة .... 600 فرنك

المادة العاشرة: يتكفل بمصاريف المدارس الإسلامية للتعليم العالي كلا من القروض المفتوحـة بميزانية الجزائر و كذا المسجلة في ميزانية الصندوق المشترك العام و الصناديق المشتركة الفرعيـة لبلديات الأهالي في الجزائر.

المادة الحادية عشر: يمكن قبول التلاميذ الخارجيين أياً كانت جنسيتهم و بعد موافقة رئـيس الأكاديمية لمتابعة الدروس تحت الشروط التي ستعين في قوانين لاحقة.

المادة الثانية عشر: كل الإجراءات المخالفة لهذا القرار ملغاة.

المادة الثالثة عشر: قادة المقاطعات و مدير التربية مكلّفون بتنفيذ هذا القرار.

حرر بالجزائر: 16 فيفري 1876

إمضاء: جنرال شانزي.

ملحق رقم 03

Décret du 23 Juillet 1895

Le Président de ta République française,

Sur le rapport du Ministre de l'instruction publique, des beaux-arts et des cultes.

Le Conseil Supérieur de l'instruction publique entendu,

Décrète

TITRE PREMIER

Des Médersas

ARTICLE PREMIER. _ La durée des études dans les médersas d'Alger, de Constantine et de Tlemcen est de quatre années.

ART. 2. _ Les musulmans qui se présentent pour admis dans un de ces établissements doivent justifier du certificat d'études primaires élémentaires et subir examen d'entrée

ART. 3. _ L'enseignement comprend les objets suivants:

1° Langue française; notions d'histoire et de géographie, de droit usuel et d'organisation administrative;

2° Arithmétique ; notions de géométrie, de sciences physiques et naturelles;

3° Langue arabe;

4° Droit musulman avec *ses* applications pratiques;

5° Théologie musulmane

ART. 4. _ A la médersa d'Alger, il comprend, en outre, pour les Catégories d'élevés déterminées par le Gouverneur général de l'Algérie, la langue kabyle et le droit coutumier des kabyles. ......

ART. 5. _ Ceux des élèves qui, à la fin de la quatrième année, subissent avec succès l'examen de sortie, reçoivent le certificat d'études des médersas.

TITRE II

De la division supérieure de la Médersa d'Alger

ART. 6. _ Il est institué une division supérieure à la médersa d'Alger.

ART. 7. _ La durée des études y est de deux ans.

ART. 8. _ Les élèves en sont recrutés parmi les musulmans qui auront obtenu le certificat d'études prévu à l'article 5 ci-dessus.

Exception pourra être faite à cette règle par décision spéciale du Gouverneur général de l'Algérie.

ART. 9. _ L'enseignement de la division supérieure comprend les objets suivants:

1° Théologie musulmane et exégèse coranique;

2° Droit musulman et sources de ce droit;

3° Littérature arabe, rhétorique et logique;

4° Histoire de la civilisation française;

5° Eléments de droit français et de législation algérienne.

ART. 10. _ Ceux des élèves qui, à la fin de la deuxième année, subissent avec succès l'examen de sortie reçoivent le diplôme d'études supérieures des médersas.

ART. 11. _ Après les trois années d'exercice dans une des fonctions publiques qui seront déterminées par un arrêté du Gouverneur général, les musulmans pourvus du certificat de capacité prévu à l'article 5 pourront être admis à suivre les cours de deuxième année de la division supérieure d'Alger, en vue d'obtenir le diplôme d'études supérieures.

ART. 12. _ Les programmes et les conditions des examens d'entrée et de sortie prévus aux articles 2, 5 et 10 ci-dessus seront déterminés par arrêtés du Gouverneur général de l'Algérie, sur la proposition du Recteur d l'Académie d'Alger.

ART. 13. _ Par délégation du Ministre de l'instruction publique, des beaux-arts et des cultes, le Gouverneur général de l'Algérie est chargé de l'exécution du présent décret.

Fait à Paris, le 23 juillet 1895,

FELIX FAURE

Par le Président de ta République,

Le Ministre de l'instruction publique,

des beaux-arts et des cultes,

R.POINCARÉ.

مرسوم 23 جويلية 1895

رئيس الجمهورية الفرنسية،

بعد تقرير وزير التعليم العام، الفنون الجميلة و العمارات؛

ا لمس الأعلى للتعليم العام.

يرسم

العنوان الأول

عن المدارس

المادة الأولى: مدة الدراسة بمدارس الجزائر، قسنطينة و تلمسان حددت بأربع سنوات.

المادة الثانية: يجب على المسلمين الذين يتقدمون للقبول في هذه المؤسسات أن يكونوا حائزين على شهادة التعليم الابتدائي و الخضوع لامتحان الدخول.

المادة الثالثة: يشمل التعليم المواضيع التالية:

1- اللغة الفرنسية، مبادئ في التاريخ و الجغرافيا و القانون المعمول بـه و التنظـيم الإداري.

2- الحساب، مبادئ في الهندسة و العلوم الفيزيائية الطبيعية.

3- اللغة العربية.

4- الشريعة الإسلامية و تطبيقا ا العملية.

5- علوم الدين الإسلامي.

المادة الرابعة: في مدرسة الجزائر يشمل التعليم أيضا، بالنسبة لفئة من التلاميذ معينة من طرف الحاكم العام للجزائر، اللغة القبائلية و القانون العرفي القبائلي.

المادة الخامسة: التلاميذ الذين يجتازون بنجاح امتحان التخرج في اية السنة الرابعة يتحصلون على شهادة دراسات المدارس.

العنوان الثاني

عن القسم الأعلى لمدرسة الجزائر

المادة السادسة: يؤسس قسم أعلى في مدرسة الجزائر.

المادة السابعة: مدة الدراسة به عامين.

المادة الثامنة: يختار التلاميذ من بين المسلمين المتحصلين على شهادة الدراسات المذكورة في المادة الخامسة أعلاه.

يستثنى عن هذه القاعدة بقرار خاص من الحاكم العام للجزائر.

المادة التاسعة: الدراسة في القسم الأعلى تشمل المواضيع التالية:

1- علوم الدين الإسلامي و تفسير القرآن.
2- الشريعة الإسلامية و مصادرها.
3- الأدب العربي، البلاغة و المنطق.
4- تاريخ الحضارة الفرنسية.
5- مبادئ القانون الفرنسي و التشريع الجزائي.

المادة العاشرة: التلاميذ الذين يجتازون بنجاح امتحان التخرج في نهاية السنة الثانية يتحصلون على ديبلوم الدراسات العليا للمدارس.

المادة الحادية عشرة: بعد ثلاث سنوات من العمل في إحدى الوظائف العمومية التي ستحدد بقرار من الحاكم العام يمكن للمسلمين الحاصلين على شهادة الكفاءة المذكورة في المادة الخامسة متابعة الدراسة في السنة الثانية للقسم الأعلى لمدرسة الجزائر من أجل الحصول على ديبلوم الدراسات العليا.

المادة الثانية عشرة: البرامج و شروط امتحانات الدخول و التخرج المتضمنة في المواد: 10.5.2 المذكورة أعلاه سوف تحدد بقرارات للحاكم العام للجزائر باقتراح من مدير التربية للجزائر.

المادة الثالثة عشرة: بتفويض من وزير التعليم العمومي و الفنون الجميلة و الديانات يكلّف الحاكم العام للجزائر بتنفيذ هذا المرسوم.

حرر بباريس في: 23 جويلية 1895

فيليكس فور

من طرف رئيس الجمهورية وزير التعليم العمومي و الفنون الجميلة و الديانات.

ر. بوانكاريه.

ملحق رقم 04

Arrêtés du 1er Août 1895

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu les arrêtés du 20 novembre 1882 el du 26 juillet 1883;

Vu la loi de finances du 16 avril 1895;

Vu le décret du 23 juillet 1895 ;

Arrête

ARTICLE PREMIER. _ Les élèves des médersas se divisent en élèves boursiers et en élèves libres; ils sont tous soumis aux mêmes obligations d'assiduité et de discipline.

ART. 2 _ Les élèves sont recrutés par voie d'examen parmi les indigènes qui n'ont pas dépassé l'âge de dix-huit ans; des dispenses d'âge pourront néanmoins être accordées par le Gouvernement général dans des cas exceptionnels.

ART. 3 _ Les élèves boursiers des médersas admis à la division supérieure de la medersa d'Alger continuent à jouir de leur bourse.

ART. 4 _ Le montant de chaque bourse est do trois cents francs par an. En outre, le logement pour la nuit est assuré aux élèves boursiers, par les soins de l'administration.

Du personnel enseignant

ART. 5 _ Le personnel enseignant de chacune des médersas comprend des professeurs titulaires. La chaire de théologie, celle de langue arabe et celle de droit musulman sont pourvues de professeurs titulaires. Les autres parties de l'enseignement peuvent être confiées à des chargés de cours.

Le professeur de théologie est chargé du cours de droit de quatrième année dans les médersas de Constantine et de Tlemcen.

Le professeur chargé de l'histoire de la civilisation française, ceux qui enseignent le français et les sciences doivent être de nationalité française.

A la médersa d'Alger, le cours de théologie est fait par le professeur chargé de cet enseignement dans la division supérieure.

ART. 6 _ Le personnel de la division supérieure de la médersa d'Alger comprend des professeurs titulaires et des chargés de cours ; la chaire de théologie et d'exégèse coranique ; celle de droit musulman et des sources de ce droit ; celle de littérature arabe, théorique et logique et celle d'histoire de la civilisation française sont pourvues de professeurs titulaires.

Des professeurs de théologie, de droit et de littérature arabe font, en outre, un cours aux élèves de quatrième année de la médersa.

ART. 7 _ Le traitement des professeurs titulaires est ainsi fixé :

Dans les médersas : 3,000, 2,600, 2,200, 1,800, et 1,500 francs.

Dans la division supérieure de la médersa d'Alger : 4,000, 3,500, 3,000, et 2,500 francs.

ART. 8 _ Un ou plusieurs ouqqafs sont attachés au service des médersas ; leur traitement est fixé à 1.200, 1,000, et 900 francs.

ART. 9 _ Le personnel enseignant est nommé par le Gouverneur général sur la présentation du Recteur. Le personnel secondaire est nommé par le Recteur.

De l'Administration

ART. 10 _ Chaque médersa cet administrée par un des professeurs de nationalité française, désigné par le Gouverneur général sur la présentation du Recteur.

A Constantine et à Tlemcen, le *préciput* du Directeur est de 500 fr. ; il est de 1,000 à Alger.

ART. 11 _ A la fin de chaque année scolaire, le Directeur adresse au Recteur, qui le transmet au Gouverneur général, avec ces observations, un rapport détaillé sur la marche des études, les résultats obtenus par chaque élève et en général sur tous les faits de nature à intéresser l'administration supérieure.

De l'Inspection

ART. 12 _ Un fonctionnaire désigné directement par le Gouverneur général sera appelé, à titre d'Inspecteur général, à visiter tous les ans les médersas. Il assistera

aux différents cours et fera connaître son avis sur le personnel enseignant, sur les méthodes employées et les résultats obtenus. Il rendra compte au Gouverneur général du résultat de son inspection et lui signalera toutes les modifications qu'il lui paraîtrait utile d'apporter au fonctionnement des médersas

Copie de ce rapport sera transmise au Recteur par les soins de l'Inspecteur général.

Une indemnité annuelle de 4,500 francs sera attribuée au fonctionnaire chargé de l'inspection générale.

De la Discipline

ART. 13 _ Les peines disciplinaires sont :

1° La réprimande;

2° La retenue de solde;

3° L'exclusion définitive.

Cette dernière peine ne pourra être prononcée que par le Gouverneur général, sur le rapport du Recteur.

ART. 14 _ Le Recteur de l'académie d'Alger est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Alger, le 1er Août 1895.

JULES CAMBON.

Arrêté:

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Considérant qu'étant donné son rôle dans le monde musulman, la France doit exercer son influence bienfaisante sur les indigènes de l'Algérie en exigeant des fonctionnaires musulmans qu'elle emploie, pour certains services spéciaux, une instruction au moins égale à celle des fonctionnaires similaires des pays musulmans voisins;

Considérant que les médersas actuelles, suffisantes pour le recrutement d'un personnel secondaire, ne sont point en mesure de préparer un personnel plus instruit dont l'administration a besoin;

Considérant que l'institution des médersas présentant un intérêt politique doit, dès lors, être l'objet d'une surveillance toute spéciale de la part du Gouverneur général;

Vu les arrêtés du 20 novembre 1882 et du 26 juillet 1883;

Vu la loi de finances du 16 avril 1895;

Vu le décret du 23 juillet 1895;

ART. 1er. _ Le certificat d'études des médersas est exigé pour exercer en territoire civil, les fonctions suivantes : aoun, hezzab, muezzin, thaleb, dans les écoles primaires ; oukil, khodja, adel et dellal près du cadi.

ART. 2. _ Le diplôme d'études supérieures des médersas est exigé pour exercer en territoire civil, les fonctions suivantes : bach-adel, imam, cadi, mufti, professeur dans les médersas et dans les mosquées.

ART. 3. _ En territoire de commandement, le certificat d'études des médersas sera seul exigé pour exercer les fonctions prévues à l'article 2.

ART. 4. _ Dispositions transitoires. _ Jusqu'au 1er janvier 1898, il pourra être pourvu aux emplois ci-dessus par des indigènes non pourvus de diplômes en cas d'absence de candidats diplômés.

Le présent arrêté sera lu et affiché dans toutes les mosquées, mahkamas, médersas et écoles de la colonie.

MM. les Généraux commandant les divisions, MM. les Préfets des départements d'Alger, d'oran et de Constantine et M. le Procureur général sont chargés, chacun en ce qui concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Paris, le 1er Août 1895.

JULES CAMBON

قرار 01 أوت 1895

الحاكم العام المدني للجزائر،

نظرا لقرارات 20 نوفمبر 1882 و 26 جويلية 1883؛

نظرا لقانون المالية 16 أفريل 1895؛

نظرا لمرسوم 23 جويلية 1895.

يقرر

المادة الأولى: ينقسم تلاميذ المدارس إلى تلاميذ ذوو منحة و تلاميذ أحرار، يخضع جمـيعهم إلى نفس واجبات المواظبة و حسن السلوك.

المادة الثانية: يلتحق التلاميذ بالمدرسة عن طريق المسابقة من بين الأهالي التي يتجـاوز سـنهم ثمانية عشرة سنة، تمنح إعفاءات في السن من طرف الحكومة العامة في حالات استثنائية.

المادة الثالثة: تلاميذ المدارس ذوي المنح الذين ينتقلون إلى القسم الأعلى في مدرسـة الجزائـر يتمرون في التمتع بمنحتهم.

المادة الرابعة: قيمة كل منحة هي 360 فرنك سنويا، بالإضافة إلى ذلك الإيواء ليلا مضمون للتلاميذ ذوي المنح من طرف الإدارة.

عن فريق التدريس

المادة الخامسة: يشمل فريق التدريس في كل واحدة من المدارس الأساتذة المرسمون، كرسـي علوم الدين و اللغة العربية، و قانون الشريعة لهم أساتذة مثبتون، الأجزاء الأخرى من التعلـيم يمكن لأن تسند إلى مكلّفين بالدروس.

أستاذ علوم الدين مكلّف بتدريس القانون للسنة الرابعة في مدارس قسنطينة و تلمسان.

الأستاذ المكلّف بتاريخ الحضارة الفرنسية و كذا الأساتذة الذين يدرسون اللغة الفرنسية و العلوم يجب أن يكونوا من جنسية فرنسية.

في مدرسة الجزائر دروس علوم الدين يقوم ا الأستاذ المكلّف ذه المـادة في القـسم الأعلى.

المادة السادسة: فريق التدريس في القسم الأعلى في مدرسة الجزائر يشمل أساتذة مرسمين و مكلّفين بالدروس، كرسي علوم الدين، و فقه القرآن، و كرسي قانون الشريعة و مصادر هذا القانون، و كرسي الأدب العربي و المنطق و كذا كرسي تاريخ الحضارة الفرنسية لهم أساتذة مرسمون.

يقوم أساتذة علوم الدين و القانون و الأدب العربي بالإضافة إلى ذلك بتقديم الدروس لتلاميذ السنة الرابعة في المدرسة.

المادة السابعة: الراتب الشهري للأساتذة المرسمين محدد كما يلي:

في المدارس: 3.000، 2.600، 2.200، 1.800، 1.500 فرنك.

في القسم الأعلى في مدرسة الجزائر: 4.000، 3.500، 3.000، 2.500 فرنك.

المادة الثامنة: واحد أو عدة وقافين يلحقون بمصالح المدارس، راتبهم الشهري محدد بـ:

1.200، 1.000، 900 فرنك.

المادة التاسعة: فريق التدريس يعين من طرف الحاكم العام بتقديم من مدير التربية، و باقي العمال يعينون من طرف مدير التربية.

عن الإدارة

المادة العاشرة: تسير كل مدرسة من طرف أساتذة ذوو جنسية فرنسية معينون من طرف الحاكم العام بتقديم من مدير التربية.

في قسنطينة و تلمسان.

المادة الحادية عشرة: في اية كل سنة دراسية يقدم المدير تقريرا مفصلا إلى مدير التربية الذي بدوره يقدمه إلى الحاكم العام مع ملاحظاته حول سير الدراسة و النتائج المحصل عليها من طرف كل تلميذ و عموما كل الأمور التي من شأ ا أن م الإدارة العليا.

عن التفتيش

المادة الثانية عشرة: يعين مباشرة من طرف الحاكم العام موظف برتبة مفتش عام يقوم بزيارة سنوية للمدارس، يحضر لمختلف الدروس و يبدي رأيه حول فريق التدريس و حول الطرق المستعملة و النتائج المحصل عليها. يقدم تقريرا إلى الحاكم العام حول نتائج التفتيش و يعلمه بكل التغييرات التي تبدو له مفيدة في عمل المدارس.

نسخة عن هذا التقرير تقدم إلى مدير التربية من طرف المفتش العام.
منحة سنوية قدرها 4.500 فرنك تعطى إلى الموظف المكلّف بالتفتيش العام.

عن النظام

المادة الثالثة عشرة: العقوبات التأديبية هي:

1- التنبيه.
2- الخصم من الراتب.
3- الفصل النهائي.

هذه العقوبة الأخيرة لا يمكن أن تطبق إلا من طرف الحاكم العام بتقرير مـن مـدير التربية.

المادة الرابعة عشرة: مدير أكاديمية الجزائر مكلّف بتنفيذ هذا القرار.

حرر بالجزائر: 01 أوت 1895.
جول كامبون.

قرار

الحاكم العام للجزائر،
بالنظر إلى دورها في العام الإسلامي، يجب على فرنسا أن تمارس تأثيرا إيجابيا على أهالي الجزائر بمطالبة موظفين مسلمين العاملين لديها في بعض المصالح الخاصة، مستوى تعليميا على الأقـل مساوي إلى مستوى الموظفين المماثلين في البلدان الإسلامية ا اورة.

على اعتبار أن المدارس الحالية كافية لتوظيف الثانويين و ليست قادرة على تحضير عمال أكثر تعلما لحاجيات الإدارة.

على اعتبار أن مؤسسة المدارس لها أهمية سياسية يجب إذن أن تكون موضع رقابة خاصة من طرف الحاكم العام؛

نظرا لقرارات 20 نوفمبر 1882 و 26 جويلية 1883؛
نظرا إلى قانون المالية لـ: 16 أفريل 1895؛
نظرا لمرسوم 23 جويلية 1895.

يقرر

المادة الأولى: شهادة تعليم المدارس ضرورية للعمل في المنطقة المدنية ضمن الوظـائف التاليـة: عون، حزاب، مؤذن، طالب. في المدارس الابتدائية وكيل، خوجة، عدل، دلال لدى القاضي.

المادة الثانية: ديبلوم الدراسات العليا للمدارس ضروري للعمل في المنطقة المدنية ضمن الوظائف التالية: باش عدل، إمام، قاضي، مفتي، أستاذ في المدارس و في المساجد.

المادة الثالثة: في المنطقة العسكرية شهادة تعليم المدارس وحدها تكفي لممارسة المـذكورة في المادة الثانية (02).

المادة الرابعة: إجراءات انتقالية حتى 01 جانفي 1898 يمكن شغل المناصب المذكورة أعـلاه من طرف الأهالي الذين ليس لهم شهادة في حال غياب مترشحين حاملين الشهادة.

يتلى القرار الحالي و يعلّق في كل المساجد و المحاكم و المدارس الـشرعية و المـدارس التابعة للمستعمرة.

السادة قادة الوحدات؛ السادة ولاّة الدوائر الجدد، وهران، و قسنطينة، و السيد النائب العام مكلّفون كل فيما يخصه بتطبيق هذه القرار.

حرر بباريس: 01 أوت 1895.

جول كامبون.

ملحق رقم 05

N° 185. — INSTRUCTION PUBLIQUE. — Réorganisation des medersas

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu le décret du 23 juillet 1895 sur l'institution des médersas;

Vu le décret du 23 août 1898 sur le gouvernement et la hauts administration de l'Algérie ;

Vu l'arrêté du 1er août 1895 sur l'organisation des éludes dans les médersas.

Arrête:

ART. 1er. _ Les élèves des médersas se divisent en élèves boursiers et en élèves libres; ils sont tous soumis aux mêmes obligations d'assiduité et de discipline.

ART. 2. _ Les élèves sont recrutés par voie de concours parmi les indigènes pourvus du certificat d'études primaires et âgés de 15 ans au moins et de 20 ans au plus au 1er janvier de l'année où ils se présentent.

ART. 3. _ Les élèves boursiers des médersas admis à la division supérieure de la médersa d'Alger continuent à jouir de leur bourse.

ART. 4. _ Le montant de chaque bourse et de 360 fr par an. En outre, le logement pour la nuit est assuré aux élèves boursiers par les soins de l'administration.

ART. 5. _ Le personnel enseignant de chaque médersa comprend des professeurs titulaires et des délégués.

Ces derniers sont les fonctionnaires débutants qui sont obligés d'accomplir un stage permettant d apprécier leur aptitude au titre de professeur.

ART. 6. _ Le traitement des délégués est fixé à 2.000 francs.

Ceux des professeurs titulaires sont fixés ainsi qu'il suit:

1re classe …………………………………….. 5.000 fr.

2e __ …………………………………….. 4.500

3e __ …………………………………….. 4.000

4e __ …………………………………….. 3.500

5e __ …………………………………….. 3.000

6e __ …………………………………….. 2.500

Les avancements sont accordés à raison de deux tiers à l'ancienneté et d'un tiers au choix,

L'avancement au choix n'est accordé qu'après cinq ans passés dans la classe inférieure. L'avancement à l'ancienneté est attribué après 7 ans.

ART. 7. _ Un ou plusieurs oukkafs sont attachés au service des médersas. Leur traitement est fixé à 1,000, 1,100, et 1,200 francs.

ART. 8. _ Le personnel enseignant est nommé par le Gouverneur général sur la présentation du Recteur. Les oukkafs sont nommés par le Recteur.

ART. 9. _ Les professeurs musulmans sont recrutés autant que possible, parmi les anciens élèves diplômés; de la division supérieure de la médersa d'Alger.

Les professeurs français sont recrutés parmi les brevetés ou diplômés d'arabe de l'Ecole des Lettres d'Alger ou de l'école des langues orientales vivantes, pourvus soit d'un baccalauréat, soit du diplôme d'études historiques délivré par l'école des lettres d'Alger.

ART. 10. _ Chaque médersa est administrée par un des professeurs de nationalité française, désigné par le Gouverneur général sur la présentation du recteur et qui prend le titre de directeur:

Le préciput du directeur est fixé à 1,000 francs pour les medersas de Constantine et de Tlemcen et à 2,000 pour la médersa d'Alger.

ART. 11. _ A la fin de chaque année scolaire le directeur adresse au recteur, qui le transmet au Gouverneur général avec ses observations un rapport détaillé sur la marche des études, les résultats obtenus par chaque élève et en général sur tous les faits de nature à intéresser l'administration supérieure.

ART. 12. _ Un fonctionnaire désigné directement par le Gouverneur général sera appelé à titre d'inspecteur général à visiter tous les ans les médersas. Il assistera aux différents cours et fera Connaître son avis sur le personnel enseignant, sur les méthodes employées et les résultats obtenus. Il rendra compte au Gouverneur général du résultat de son inspection et lui signalera toutes les modifications qu'il lui apparaît utile d'apporter au fonctionnement des médersas.

Copie de ce rapport sera transmise au recteur par les soins de l'inspecteur général.

Une indemnité annuelle de 4,500 francs sera attribuée au fonctionnaire chargé de l'inspection générale.

ART. 13. _ Les peines disciplinaires sont applicables aux élèves sont:

1° La réprimande du directeur;

2° La réprimande devant le conseil des professeurs;

3° L'exclusion temporaire;

4° L'exclusion définitive.

Les trois dernières peines ne sont prononcées qu'après avis du conseil des professeurs.

L'exclusion temporaire est prononcée par le recteur et l'exclusion définitive par le Gouverneur général sur la proposition du recteur.

ART. 14. _ L'application au personnel actuel des médersas des nouveaux traitements fixés à l'article 6. sera réalisé progressivement et dans la limite des disponibilités budgétaires.

ART. 15. _ Sont abrogés l'arrêté susvisé du 1er août 1895 et toutes autres dispositions contraires au présent règlement

ART. 16. _ Le recteur de l'académie d'Alger est chargé de 1'exécution du présent arrêté

Alger, le 18 Mars 1905.

Le Gouverneur général

JONNART.

رقم 185 – التعليم العمومي- إعادة تنظيم المدارس.

الحاكم العام للجزائر،

نظرا لمرسوم 23 جويلية 1895 حول تأسيس المدارس؛

نظرا لمرسوم 23 أوت 1898 حول الحكومة و الإدارة العليا للجزائر؛

نظرا لقرار 01 أوت 1895 حول تنظيم الدراسة في المدارس.

يقرر

المادة الأولى: ينقسم تلاميذ المدارس إلى تلاميذ ذوو منح و تلاميذ أحرار؛ يخضعون كلّهـم إلى نفس الالتزامات، المواظبة و السلوك.

المادة الثانية: ينتقى التلاميذ عن طريق المسابقة من بين الأهالي الحائزين على شهادة الدراسات الابتدائية البالغين من العمر 15 سنة على الأقل و 20 سنة على الأكثر في 01 جـانفي مـن السنة التي يتقدمون فيها.

المادة الثالثة: تلاميذ المدارس ذوو المنح الناجحين إلى القسم الأعلى لمدرسة الجزائر يواصـلون التمتع بمنحهم.

المادة الرابعة: قيمة المنحة هو 360 فرنك سنويا بالإضافة إلى هذا تضمن الإدارة للتلاميذ ذوو المنح المبيت.

المادة الخامسة: موظفو التعليم لكل مدرسة يشمل الأساتذة المرسمين و المبتدئين.

هؤلاء هم الموظفون المبتدئون الذين يتلزم عليهم إجراء تربص يمكّن من تحديد كفاءا م لمنصب الأستاذ.

المادة السادسة: راتب المبتدئين حدد بـ 2000 فرنك.

أما رواتب الأساتذة المرسمين فهي محددة كما يلي:

- الدرجة الأولى .... 5000 فرنك
- الدرجة الثانية .... 4500 فرنك
- الدرجة الثالثة .... 4000 فرنك
- الدرجة الرابعة .... 3500 فرنك
- الدرجة الخامسة .... 3000 فرنك
- الدرجة السادسة .... 2500 فرنك

الترقيات تمنح في حدود الثلثين بالأقدمية و الثلث بالاختيار.

الترقية بالاختيار لا تمنح إلا بعد إمضاء خمس سنوات في الدرجة السفلى. الترقية بالأقدمية تمنح بعد سبع سنوات.

المادة السابعة: يلحق بمصالح المدارس وقّاف أو عدة وقّافين راتبهم محدد بـ: 1000، 1100، 1200 فرنك.

المادة الثامنة: الموظفون المدرسون يعينون من طرف الحاكم العام بتقديم من مدير التربية، الوقّافون يعينون من طرف مدير التربية.

المادة التاسعة: الأساتذة المسلمون يوظفون كل ما كان ذلك ممكنا من بين قدماء التلاميذ الحاصلين على شهادة من القسم الأعلى لمدرسة الجزائر.

الأساتذة الفرنسيون يوظفون من بين أصحاب الشهادات أو الديبلومات للغة العربية لمدرسة آداب الجزائر أو من مدرسة اللغات الشرقية الحية الحاصلين إما على شهادة الباكالوريا أو شهادة الدراسات التاريخية ممنوحة من طرف مدرسة آداب الجزائر.

المادة العاشرة: كل مدرسة يديرها أحد الأساتذة ذوو الجنسية الفرنسية، معين من طرف الحاكم العام بتقديم من طرف مدير التربية و يحمل لقب المدير.

علاوة المدير محددة بـ: 1000 فرنك بالنسبة لمدارس قسنطينة و تلمسان و 2000 فرنك بالنسبة لمدرسة الجزائر.

المادة الحادية عشر: في نهاية كل سنة دراسية يرسل المدير إلى مدير التربية الذي بدوره يحوله إلى الحاكم العام تقريرا مفصلا مرفقا بملاحظاته حول سير الدراسة و النتائج المحصل عليها من طرف كل تلميذ و حول كل ما من شأنه إثارة اهتمام الإدارة العليا.

المادة الثانية عشرة: يعين مباشرة من طرف الحاكم العام موظّف يشغل منصب مفتش عام مهمته زيارة المدارس سنويا. يحضر مختلف الدروس و يبدي رأيه حول المدرسين و الطرق المستعملة و النتائج المحصل عليها. يقدم تقريرا إلى الحاكم العام حول نتاج مهمته التفتيشية. و يخطره بكل التغييرات التي يراها مناسبة في عمل المدارس.

يقدم المفتش العام نسخة عن هذا التقرير إلى مدير التربية.

يمنح الموظف المكلّف بالتفتيش العام تعويضا سنويا قدره 4500 فرنك.

المادة الثالثة عشرة: العقوبات التأديبية المطبقة على التلاميذ هي:

1- توبيخ المدير.
2- توبيخ أمام مجلس الأساتذة.
3- الطرد المؤقت.
4- الطرد النهائي.

العقوبات الثلاثة الأخيرة لا تعلن إلا بعد استشارة رأي مجلس الأساتذة.

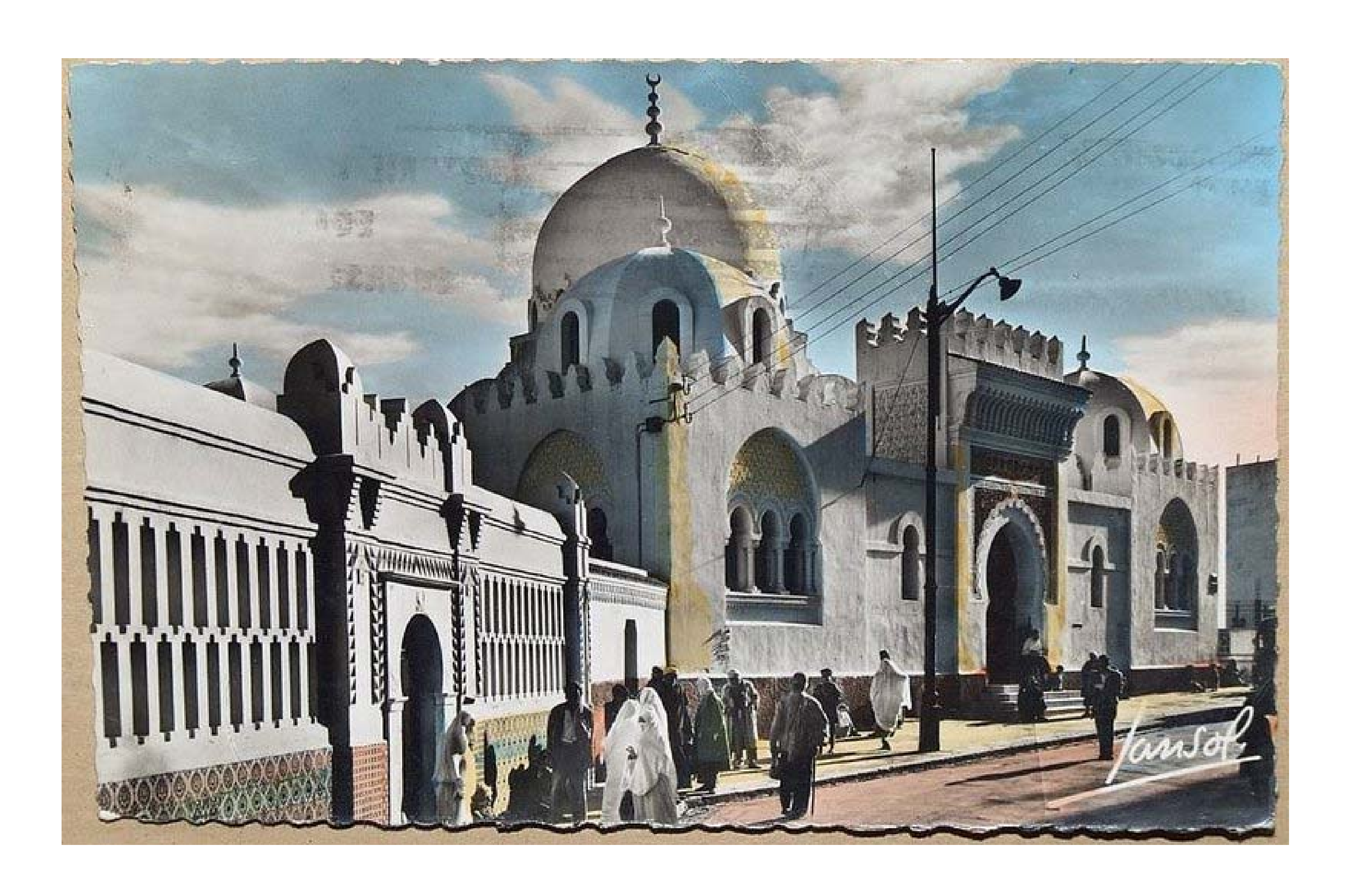
الطرد المؤقت يعلن من طرف مدير التربية و الطرد النهائي من طرف الحاكم العام باقتراح من مدير التربية.

المادة الرابعة عشرة: تطبيق الرواتب الجديدة المشار إليها في المادة السادسة (06) على الموظفين الحاليين للمدارس يكون تدريجيا و في حدود الإمكانيات المالية.

المادة الخامسة عشرة: يلغى كل من قرار 01 أوت 1895 و كذا كل المواد المخالفة لهذا القانون.

المادة السادسة عشرة: مدير أكاديمية الجزائر مكلّف بتنفيذ هذا القرار.

الجزائر : 18 مارس 1905.
الحاكم العام
جونار



ملحق رقم 6: المدرسة الثعالبية بالجزائر العاصمة.



ملحق رقم 7: المدرسة الشرعية بقسنطينة.



ملحق رقم 8: مدرسة سيدي بومدين بتلمسان.

المصادر و المراجع

أولا:الأرشيفات:

- **أرشيف الحكومة العامة Archives Gouvernement général d'Algérie (A.G.G)**

عبارة عن مختلف القوانين المنظمة للتعليم في المدارس، تحت أرقام: 76، 174، 217، 185.

ثانيا: المصادر و المراجع باللغة العربية:

المصادر:

1 - الجزائري محمد بن ميمون: **التحفة المرضية** في **الدولة البكداشية** في **بلاد الجزائر المحمية**. تقديم و تحقيق: محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت.الجزائر 1972.

2 - الحفناوي أبو القاسم محمد: **تعريف الخلف برجال السلف**،ج2 ، ط2، ت: محمد رؤوف القاسمي الحسيني، الأنيس، م.و.ف.م. الجزائر،1991.

3 - العنتري محمد الصالح: **فريدة منسية** في **حال دخول الترك بلد قسنطينة، و استيلائهم على أوطانها، تاريخ قسنطينة**، مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005.

4 - المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح (مذكرات)** في **الجزائر (1925-1954)** القسم الثاني، ش.و.ن.ث.الجزائر، 1977.

5 - الوزان الحسن (ليون الإفريقي): **وصف إفريقيا**. ترجمة: محمد حجي و محمد الأخضر. ط2.دار الغرب الإسلامي،بيروت، 1983.

6 - بن نبي مالك: **مذكرات شاهد للقرن**. ط2 دار الفكر، دمشق سورية، 2004.

7 - خوجة حمدان بن عثمان: **المرآة**، تقديم و تعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري، ش.ن.ت.الجزائر، 1982.

8 - دونوفو إدوارد: **الإخوان، دراسة إثنولوجية حول الجماعات الدينية عند مسلمي الجزائر**، ترجمة وتحقيق كمال فيلالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.

المراجع:

1- أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين و أثرها الإصلاحي في الجزائر**، م.و.ك. الجزائر، 1985.

2- الأشرف مصطفى : **أعلام و معالم، مآثر عن الجزائر منسية**، ت: أحمد بن محمد بكلي.دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

3- الأشرف مصطفى: **الجزائر: الأمة و المجتمع**، ت: حنفي بن عيسى، م.و.ك. الجزائر، 1983.

4- الجيلالي عبد الرحمان: **تاريخ الجزائر العام**،ج2، ط7، د.م.ج، الجزائر، 1995.

5- الصديق محمد الصالح: **أعلام من المغرب العربي**،ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2000.

6- الطالبي عمار: **كتاب آثار ابن باديس**، المجلد 1، ط1، دار و مكتبة الشركة الجزائرية للتأليف و الترجمة و الطباعة و التوزيع و النشر، الجزائر، 1968.

7- المدني أحمد توفيق: **كتاب الجزائر**، ط2، دار الكتاب، البليدة، الجزائر، 1963.

8- أندري نوشي و أندري برنيان و إيف لاكوست: **الجزائر بين الحاضر و الماضي**، ت: رابح إسطنبولي، و منصف عاشور، و.م.ج. الجزائر، 1984.

9- إيفون تيران: المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة - **المدارس والممارسات الطبية و الدين (1830-1880)**- ت: محمد عبد الكريم أوزغلة، مراجعة وإشراف: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

10- بقطاش خديجة: **الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871)**، منشورات دحلب، الجزائر 2007.

11- بن قينة عمر:صوت **الجزائر في الفكر الحديث (أعلام، قضايا، مواقف)**، د.م.ج، الجزائر، 1993.

12- بوالصفصاف عبد الكريم و آخرون: **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرون**، ج2، منشورات مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.

13- بوالصفصاف عبد الكريم: **الفكر العربي الحديث و المعاصر، محمد عبده و عبد الحميد بن باديس نموذجا**، ج1 دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، 2005.

14- بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.

15- بوصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945) دراسة تاريخية و إيديولوجية مقارنة**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

16- بوعزيز يحيى: **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب**، ج1 دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.

17- تركي رابح: **الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته و جهوده في التربية و التعليم (1900-1940)**. ش.و.ن.ت. الجزائر.

18- تركي رابح: **التعليم القومي و الشخصية الوطنية**، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.

19- جغلول عبد القادر: **تاريخ الجزائر الحديث –دراسة سوسيولوجية-** ت: فيصل عباس. مراجعة: خليل أحمد خليل. ط3، د.م.ج، الجزائر، 1983.

20- حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام السياسي، الديني، الثقافي، الاجتماعي**، ج4، دار الجيل، بيروت، و مكتبة النهضة العصرية، تونس 2001.

21- حلوش عبد القادر: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**. ط1، دار الأمة، الجزائر، 1999.

22- دبوز محمد علي: **نهضة الجزائر الحديثة و ثورتها المباركة**، ج1، ط1، المطبعة التعاونية، الجزائر، 1965.

23- دردور عبد الباسط: **أقطار المغرب العربي وتحديات الغزو الثقافي الغربي –دراسة وصفية تحليلية-** ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية –الجماهيرية العظمى- طرابلس، ليبيا، 2002.

24- دودو أبو العيد: **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)**، م.و.ك. الجزائر، 1983.

25- زرهوني الطاهر: **التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال**، موفم للنشر، الجزائر، 1993.

26- زوزو عبد الحميد: **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)**. م.و.ك. الجزائر، 1984.

27- سعد الله أبو القاسم: **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

28- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)** ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

29- سعد الله أبو القاسم: **القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني (1807-1877)**. ش.و.ن.ت.الجزائر، 1974.

30- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1954)**، ج1، ج2، ج3، ج5، ج7، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت،1998.

31- سعد الله أبو القاسم: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1970.

32- سعد الله أبو القاسم:**أفكار جامحة**،م.و.ف.م، الجزائر، 1988.

33- سعيدوني ناصر الدين و المهدي البوعبدلي: **الجزائر في التاريخ –العهد العثماني-** م.و.ك. الجزائر، 1984.

34- سعيدوني ناصر الدين: **دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)**. ج1. م.و.ك. الجزائر، 1983.

35- سي يوسف محمد: **مقاومة منطقة القبائل للاستعمار الفرنسي. ثورة بوبغلة**، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000.

36- شغيب محمد المهدي بن علي: **أم الحواضر في الماضي و الحاضر –تاريخ مدينة قسنطينة-** مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980.

37- صاري أحمد: **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، ت: أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية ، الجزائر، 2004.

38- عباد صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005.

39- عباد صالح: **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900** ، د.م.ج، الجزائر، 1984.

40- عمار هلال: **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، د.م.ك. الجزائر، 1985.

41- عميراوي حميدة: **جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)** ط1، دار البعث، الجزائر، 1984.

42- عميراوي حميدة: **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)**، ط1، دار البعث، الجزائر، 2005.

43- عميراوي حميدة: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر،2005.

44- عميراوي حميدة: **من الملتقيات الدولية**، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر،2007.

45- فركوس صالح: **إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871**، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة، 2006.

46- فركوس صالح: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م-1962)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

47- قداش محفوظ و صاري الجيلالي: **الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية** (1900-1954) **(الطريق الاصلاحي و الطريق الثوري)**، ت: عبد القادر حراث، م.و.ك. الجزائر، 1987.

48- قشي فاطمة الزهراء: **قسنطينة في عهد صالح باي البايات**، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة، الجزائر، 2005.

49- قنان جمال: **نصوص سياسية جزائرية في القرن 19 (1830-1914)**، د.م.ج، الجزائر، 1993.

50- ماكسيمنكو فلادمير: **الأنتليجانسيا المغاربية، المثقفون أفكار و نزاعات**، ت: عبد العزيز بوباكير، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 1984.

51- وعلي محمد الطاهر: **التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1904) دراسة تاريخية تحليلية**، منشورات دحلب، الجزائر،1997.

ثالثا: المصادر و المراجع باللغة الفرنسية:

المصادر:

1- Benoist Gustave: **de l'instruction et de l'éducation des indigènes dans la province de Constantine** libraire, Hachette, Et cie Editeurs Paris 1886.

2- Brosselard.Ch: **Les inscriptions arabes de Tlemcen -mosquée et Medersa de Sidi Boumediene-** In, R.A, N° 18. Août 1859.

3- Coppolanni Xavier et Depont Octave: **les Confréries religieuses musulmanes**. Adolphe Jourdan. Alger 1897.

4- Daumas le général: **Mœurs et coutumes le l'Algérie. Telle, Kabylie, Sahara**. L'hachette. Paris 1853.

5- Daumas M. et Fabar. M: **la grande Kabylie Etudes Historiques**. L'hachette paris 1847.

6- De Reynaud Pélissier: **Annales Algériennes**, T.2-T.3, librairie Bastide, Alger Octobre 1854.

7- De Tocqueville Alexis: **seconde lettre sur l'Algérie**. Ed Zirem, Bejaia, Algérie 2006.

8- Haëdo Diego: **Topographie et histoire générale d'Alger -la vie à Alger au seizième siècle-** Traduction de l'Espagnol de A.Berbrugger et D. Monnerau. Ed Grande Alger Livres, Alger 2004.

9- Horluc Pierre: **l'œuvre française pour l'enseignement des indigènes en Algérie de 1830-1930**. N° 284, Bulletin de l'enseignement des indigènes, 1930.

10- Rinn Louis: Marabouts et Khowans. **Etude sur l'islam en Algérie**. Adolphe Jourdan. Alger 1884.

11- Venture de paradis Jean Michel: **Alger au 18eme siècle (1788-1790) mémoires, notes et observation d'un diplomate espion**. Ed grand Alger livres. Alger 2006.

12- Voisin Georges (Pseudonymie d'Ismail Urbain): **L'Algérie pour les Algériens**. imp Michel levy paris 1861.

المراجع:

1- Ageron Charles Robert: **les Algériens musulmans et la France 1870-1919**. T1. P.U.F. France, 1968.

2- Ageron Charles Robert : **France coloniale ou parti coloniale?** P.U.F. Paris 1978.

3- Ageron Charles Robert: **L'Algérie Algérienne de Napoléon III à De gaulle**. Ed Sindbad, Paris. France 1980.

4- Ageron CharlesRobert: **Histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954)**. T2. P.U.F. Paris, 1979.

5- Collette et Jeanson Francis: **l'Algérie hors la loi**. Ed A.N.E.P, Algérie 2006.

6- Colonna Fanny: **Instituteurs Algériens 1883-1939**. O.P.U, 1975.

7- Derdour H'sen: **Annaba, 25 siècles de vie quotidienne et de lutte**. T2. S.N.E.D Alger 1983.

8- Julien Charles André: **Histoire de l'Algérie contemporaine -la conquête et les début de la colonisation (1827-1871)**. P.U.F, 1964.

9- Kaddache Mahfoud: **L'Algérie durant la période Othomane**. O.P.U. Alger, 1992.

10- Sari Djillali: **la dépossession des fellahs (1830-1962)**. S.N.E.D Alger, 1987.

11- Sari Djillali: **le désastre démographique**. S.N.E.D, Alger 1982.

رابعا: الدوريات:

باللغة العربية:

1- البوعبدلي المهدي: **الاحتلال الفرنسي للجزائر و مقاومة الشعب في الميدان الروحي.** مجلة الأصالة، العدد 08، الجزائر، ماي-جوان، 1972 (عدد ممتاز).

2- البوعبدلي المهدي: **جوانب مجهولة من آثار زيارة محمد عبده إلى الجزائر عام 1903م-1322هـ.** مجلة الأصالة، العددان: 54-55، فيفري-مارس 1978.

3- التميمي عبد الجليل: **التفكير الديني و التبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر.** المجلة التاريخية المغربية، ع1، تونس، 1974.

4- الجنحاني الحبيب: **حركة التبشير و السياسة الاستعمارية في المغرب العربي في القرن التاسع عشر.** الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي، المجلد 03، منشورات وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر، 1973.

5- الشيخ بوعمران: **الأسقف لافيجري و نشاطه التبشيري في واد الشلف 1867- 1892.** مجلة الأصالة، العدد 60-61، الجزائر 1974.

6- الطالبي عمار: **شخصية جزائرية. مالك بن نبي و الحضارة.** مجلة الثقافة، العدد 18، ديسمبر-جانفي، 1973، الجزائر.

7- العيد مسعود: **المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني.** مجلة سيرتا، العدد 10، قسنطينة، أفريل، 1988.

8- العيد مسعود: **حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني.** مجلة سيرتا، العدد، 3، قسنطينة، ماي 1980.

9- بقطاش خديجة: **أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي 1830.** العدد 62، الجزائر، 1981.

10- بن نعمان أحمد: **الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية.** مجلة الأصالة، العدد 85-86، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر1980.

11- بوصفصاف عبد الكريم: **مشروع المجتمع الجزائري في نظر النخبة الوطنية –مصطفى الأشرف نموذجا-.** مجلة الحوار الفكري، العدد 7، السنة الخامسة، مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، ديسمبر 2005.

12- بوعزيز يحيى: **المجاعة بالجزائر أواخر الستينات من القرن 19 و موقف الجزائريين من إدعاءات الفرنسيين حول أسبابها.** مجلة الأصالة، العدد: 33، الجزائر، ماي 1976.

13- بوعزيز يحيى: **أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر و العشرين.** مجلة الثقافة، العدد 63، الجزائر، ماي 1981.

14- بوفلاقة سعد: **مدينة الجزائر رواسي للفن و للتاريخ.** مجلة الثقافة، الجزائر، 2007.

15- حلوش عبد القادر: **الجمهورية الثالثة و التعليم الفرنسي في الجزائر.** مجلة الشهاب الجديد، العدد 03، المجلد 03، السنة الثالثة، الجزائر، 2004.

16- خلفاوي فاطمة: **سياسة المستعمر تجاه تعليم الجزائريين.** الشهاب الجديد، العدد 03، السنة الثالثة، المجلد الثالث، الجزائر، أفريل 2004.

17- خليفي عبد القادر: **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.** مجلة الشهاب الجديد، العدد 03، المجلد 03، السنة الثالثة، الجزائر، 2004.

18- سعود الطاهر: **الظاهرة الاستعمارية من منظور مالك بن نبي.** العدد 06، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، أكتوبر 2005.

19- سعيدوني ناصر الدين: **الوقف و مكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالجزائر، أواخر العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي.** مجلة الأصالة، العدد 89-90، الجزائر، 1981.

20- صاري أحمد: **الجديد عن زيارة محمد عبده إلى الجزائر و قسنطينة.** العدد 2، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، مارس 2003.

21- صاري جيلالي: **مخطوطات قسنطينة و مصيرها بعد سقوط المدينة في سنة 1837.** مجلة الثقافة، العدد 80 الجزائر، 1984.

22- فيلالي كمال: **الحراك السوسيوتاريخي للفاعلين و تطور مفهوم النخب في تاريخ الجزائر الحديث.** مجلة الهجرة و الرحلة، العدد مخبر الدراسات الاجتماعية و التاريخية حول الهجرة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، أفريل 2005.

23- كريستلو آلان: **حول بداية النهضة الجزائرية، كتيب لعبد القادر المجاوي.** مجلة الثقافة، العدد 46، الجزائر، سبتمبر 1978.

24- لحرش موسى: **مالك بن نبي حياته ونتاجه الفكري** - مالك بن نبي و الفقه الحضاري. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، جويلية، 2006.

25- معمري جميلة: **دور الزوايا في مقاومة الجهل و التبشير الديني.** مجلة الشهاب الجديد، العدد 03، المجلد 03، السنة الثالثة، الجزائر، 2004.

26- مهساس أحمد: **التعليم و الثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.** مجلة الثقافة، العدد 85، الجزائر، 1982.

27- مياسي إبراهيم: **موقف الإدارة الاستعمارية من تعليم الجزائريين.** مجلة الشهاب الجديد، العدد 03، المجلد 03، السنة الثالثة، الجزائر، 2004.

باللغة الفرنسية:

1- AD. Papier: **la Mosquée de Bone**. In R.A. N°33, 1889.

2- Cherbonneau.A: **Inscription Arabe de la medersa de sidi Lakhdar à Constantine**. In .R.A. N°3, 1858/1859.

3- Dugat Gustave: **des Etablissements d'instruction publique**. in R.A. N°13, 1869.

4- Henri Massé: **les Etudes arabes en Algérie (1830-1930)**, in R.A.N°74, 1933.

5- Siari Tengour Ounassa: **La fin des Medersas ou la raison d'une aventure coloniale. Tlemcen et Constantine (1850-1880).** Unité de recherche en Anthropologie sociale et culturelle (U.R.A.S.C) Université d'Oran.

6- Siari Tengour Ounassa: **Madjaoui Abdelkader (vers 1840…)**. Parcours, les hommes et l'histoire N° 13-14, Octobre 1990.

خامسا: الرسائل الجامعية:

1 - الواعر صبرينة : **محمد بن رحال و دوره السياسي و الثقافي (1856-1928).** مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2002-2003.

2 - بن موسى حمادي: **جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر و اهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900).** مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

3 - خميسي عبد الحميد: **مشكلة الغذاء و ثورات الخبز في الجزائر و فرنسا خلال القرن 18 و بداية 19** مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

4 - روابحي العياشي: **أسرة المقراني و علاقتها بالإدارة الاستعمارية (1837-1871).** مذكرة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث و المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

5 - لونيسي إبراهيم: **القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847-1870).** رسالة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 1993-1994.

الفهارس

أولا: فهرس الأعلام

ثانيا: فهرس الأماكن و البلدان

- ق -

- ك – ل -

- م -

ثالثا: فهرس الجرائد و ا لات:

فهرس الموضوعات